



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مخبر الانتماء: الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية/ نقدية للموازنة العامة خلال الفترة 2000-2020

شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص تحليل اقتصادي واستشراف

للطالبة: بوحوش أسماء

تحت إشراف الدكتور: صيد فاتح الرتبة: أستاذ التعليم العالي

المؤسسة الجامعية: 20 أوت 1955

أمام أعضاء اللجنة:

الدكتور بلارو علي أستاذ محاضر قسم "أ" رئيسا جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الأستاذ الدكتور صيد فاتح أستاذ التعليم العالي مقرر جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الدكتور لشهب مسعود أستاذ محاضر قسم "أ" عضوا جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الدكتور كعوان سليمان أستاذ محاضر قسم "أ" عضوا جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

الدكتور محي الدين سمير أستاذ محاضر قسم "أ" عضوا جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

الدكتور بولعسل محمد أستاذ محاضر قسم "أ" عضوا جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

السنة الجامعية: 2024/2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مخبر الانتماء: .الاقتصاد والمالية وإدارة الأعمال



إقرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالبة بوحوش أسماء أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة بـ: سياسة الانفاق العام في الجزائر دراسة تحليلية / نقدية للموازنة العامة خلال الفترة 2000-2020 هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

Bouhaouch

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنعم علينا بهذا

سبحانه وحده لا لغيره الحمد الملك لا اله إلا هو جلت صفاته وعلت أسماؤه

وبعد: وهل من جزاء الإحسان إلا الإحسان...

إلى كل من أحسن إلينا العون...

وبذل إلينا النصح وأجزل إلينا العطاء

أشكرهم جزيل الشكر لجميل صنيعهم معنا.

أخص بالذكر الأستاذ المشرف صيد فاتح

على توجيهاته القيمة وصبره معنا

كما لا يفوتني أن أتقدم مسبقا بشكري الخالص لكافة الأستاذة -أعضاء لجنة المناقشة-

على قبولهم وتخصيص جزء من وقتهم الثمين لمناقشة وإثراء هذه المذكرة.

لهم جميعا خالص الشكر والاحترام.

الإهداء

إلى نافورة الحب والعطاء

إلى من أعتبرها المدرسة الأولى

إلى أمي الغالية حفظها الله ورعاها

إلى أبي العزيز حفظه الله ورعاه

إلى زهور البيت ونجومها المتألئة أخواتي وإخواني

إلى زوجي العزيز الذي لطالما يشجعني ويمدني بالعزم والإرادة لمواصلة الدراسة

إلى كل من أكن لهم في قلبي الحب والاحترام

إلى كافة أصدقائي

إلى زميلاتي طالبات الدكتوراه دفعة 2020/2019

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل

الملخص

هدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة النفقة العامة و أهم العوامل المفسرة لظاهرة تزايدها في الجزائر من ناحية، ومن ناحية أخرى دراسة أثر تلك النفقات على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري وهذا خلال الفترة 2000-2020 ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج التحليلي والمنهج الوصفي.

واستطاعت الدراسة الوقوف على أهم العوامل المفسرة لزيادة النفقات العامة في الجزائر، والتي من أبرزها أنها زيادة ظاهرية بفعل تضخم الأسعار، غير أن هناك عوامل أخرى حقيقية ساهمت في زيادة النفقات العامة أهمها النفقات الاستثمارية، العوامل الديمغرافية والاجتماعية، زيادة الإنفاق على الدعم والإعانات وكذلك زيادة العاملين في الجهاز الحكومي والإداري.

كما توصلت الدراسة إلى أن أثر هذه النفقات على الناتج المحلي الإجمالي كان منخفضا وهو ما عكسه ارتفاع الناتج المحلي لقطاع المحروقات وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج، كذلك تبين هذه الدراسة أن الأثر المباشر لهذه النفقات على معدلات البطالة كان ايجابيا ولكنه ليس بالدرجة المطلوبة، كما أظهرت الدراسة أيضا أن النفقات العامة قد سببت زيادة في معدلات التضخم وفي ارتفاع عجز الموازنة

وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات كان من أبرزها ضرورة ضبط وترشيد النفقات العامة

بالإضافة إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة وكذلك التخلي التدريجي عن نظام الدعم.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، نفقات التشغيل، نفقات التجهيز، عجز الموازنة

Abstract

Abstract:

This study's aim is to explore the characteristics of public expenditure and identify the primary factors contributing to its increase in Algeria, as well as to examine the effect of these expenditures on significant macroeconomic variables in the Algerian economy during the period spanning from 2000-2020. To accomplish this, the study used both descriptive and analytical methods.

The study has identified the primary explanatory factors behind the increase in public expenditures in Algeria, with price inflation being the most noticeable factor. Nevertheless, there are other genuine factors at play, such as investment expenditures, demographic and social factors, an increase in subsidy spending and benefits, and a rise in the number of government and administrative personnel.

The study concluded that the effect of these expenditures on the Gross Domestic Product was minimal as illustrated by the increase in the hydrocarbon sector's Domestic Product and the decrease in the actual sectors' contributions in the product. Furthermore, this study brings to light that the direct effects of public expenditures on unemployment rates were somewhat positive but not adequate. Moreover, the study shows an increased inflation rate and budget deficit due to public expenditures. As a result, the study recommends the need for public expenditures control and rationalization, diversify public revenue sources and phase out the subsidy system.

Keywords: public expenditures, public revenue, general budget, operating expenditures, capital expenditures, budget deficit.

Résumé

Résumé

Cette étude a pour but d'explorer la nature des dépenses publiques en Algérie et d'identifier les principaux facteurs explicatifs relatifs à leur augmentation, ainsi que d'analyser l'effet de ces dépenses sur les variables macroéconomiques principales de l'économie algérienne pendant la période 2000-2020. Pour ce faire, l'étude a utilisé la méthode descriptive et analytique.

L'étude a identifié les principaux facteurs explicatifs de la hausse des dépenses publiques en Algérie, l'inflation des prix étant le plus frappante. Malgré cela, d'autres facteurs tels que les dépenses d'investissement, les facteurs démographiques et sociaux, une augmentation des dépenses de subventions et de prestations, ainsi qu'une hausse du nombre de personnel du gouvernement et administratif jouent également un rôle important.

D'après l'étude, les dépenses en question ont eu un effet peu marqué sur le Produit Intérieur Brut, Cela se manifeste par l'accroissement du Produit Intérieur du secteur pétrolier, et la diminution des contributions des autres secteurs à la production. Cette étude a également mis en évidence que l'impact direct de ces dépenses sur les taux de chômage était positif, mais en deçà des attentes, et que les dépenses publiques avaient entraîné une augmentation des taux d'inflation et du déficit budgétaire. Les recommandations tirées de cette étude comprennent la nécessité de contrôler et de rationaliser les dépenses publiques, de diversifier les sources de recettes publiques, et de progressivement retirer le système de subventions.

Mots-clés : dépenses publiques, recettes publiques, budget général, dépenses de fonctionnement, dépenses d'équipement, déficit budgétaire.

فهرس المحتويات

I	شكر وتقدير
II	الإهداء
III	ملخص
IV	Abstract
V	Résumé
VI	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XV	قائمة الأشكال البيانية
XVII	قائمة الملاحق
أ	المقدمة

الفصل الأول: مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

10	المبحث الأول: أسس ومفاهيم عامة حول الإنفاق العام
10	المطلب الأول مفهوم الإنفاق العام
14	المطلب الثاني تطور طبيعة ودور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي
16	المطلب الثالث تقسيمات النفقات العامة

20	مصادر تمويل النفقات العامة المتزايدة	المطلب الرابع
المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وتفسيرها		
26	حجم النفقات العامة والحدود المثلى للإنفاق	المطلب الأول
28	النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة	المطلب الثاني
32	أسباب تزايد النفقات العامة	المطلب الثالث
36	الآثار الاقتصادية للإنفاق العام	المطلب الرابع
المبحث الثالث: السياسة الإنفاقية وعلاقتها بالموازنة العامة		
43	مفهوم الموازنة العامة وأهميتها	المطلب الأول
47	الإيرادات العامة	المطلب الثاني
51	العجز الموازني	المطلب الثالث
54	ماهية وأهداف السياسة الإنفاقية	المطلب الرابع
الفصل الثاني : تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر		
63	أسس الميزانية العامة في الجزائر	المبحث الأول:
63	مبادئ الموازنة العامة في الجزائر	المطلب الأول
68	تقسيم النفقات العامة وهيكلها في التشريع الجزائري	المطلب الثاني
71	تقسيم الإيرادات العامة وهيكلها في التشريع الجزائري	المطلب الثالث

74	المبحث الثاني: تحليل تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر	
74	المطلب الأول	تحليلالنفقات العامة
86	المطلب الثاني	تحليل الإيرادات العامة
90	المطلب الثالث	تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
93	المبحث الثالث: تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	
94	المطلب الأول	السياسة الإنفاقية في ظل البرامج التنموية 2001-2009
108	المطلب الثاني	السياسة الإنفاقية في ظل البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014
113	المطلب الثالث	السياسة الإنفاقية في ظل برنامج توطيد النمو والنموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2015-2020
الفصل الثالث:تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر		
121	المبحث الأول:تحليل مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر	
121	المطلب الأول	تحليل تطور الإنفاق العام بالأسعار الثابتة للفترة 2000-2020
131	المطلب الثاني	أثر العوامل الاقتصادية في نمو النفقات العامة
136	المطلب الثالث	دور العواملغير الاقتصادية في تفسير النفقات العامة
144	المبحث الثاني: الاثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاقتصاد الجزائري	

144	أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر	المطلب الأول
152	أثر السياسة الإنفاقية على معدلات البطالة في الجزائر	المطلب الثاني
156	السياسة الإنفاقية على الأسعار و التضخم	المطلب الثالث
160	أثر السياسة الإنفاقية على رصيد الموازنة والدين العام	المطلب الرابع
163	المبحث الثالث:آفاق الإنفاق العام في ظل التحديات المالية العامة	
163	تحديات المالية العامة	المطلب الأول
166	استشراف الإنفاق العام في الجزائر	المطلب الثاني
170	الحلول والبدائل المقترحة أمام الجزائر لعلاج عجز الموازنة وتنويع الإيرادات خارج المحروقات	المطلب الثالث
186	الخاتمة	
190	الملاحق	
193	قائمة المراجع	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	75
02	تطور نفقات التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	77
03	توزيع نفقات التشغيل حسب كل باب خلال الفترة 2000-2020	79
04	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2020	84
05	تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020	87
06	تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020	89
07	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2000-2020	91
08	إيرادات الجباية العادية والنفطية ونسبة تغطيتها للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	92
09	مخصصات برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	94
10	المخصصات الموجهة للتنمية المحلية في برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	97
11	المخصصات الموجهة للموارد البشرية في برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	98
12	توزيع الاعتمادات المرصودة حسب طبيعة الصناديق خلال الفترة (2001-2004)	99
13	المبالغ المرصودة حسب طبيعة النشاط لقطاع الصيد والموارد الصيدية بعنوان برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	100

101	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	14
103	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005	15
104	توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو 2009-2005	16
105	توزيع المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات	17
106	القطاعات المستفيدة من برامج تطوير الهياكل القاعدية	18
109	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2014-2010	19
110	برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي (2014-2010)	20
111	برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي (2014-2010)	21
112	برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي (2014-2010)	22
113	مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي خلال الفترة 2016-2015	23
116	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2020-2017	24
122	تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2020-2000	25
125	هيكل نفقات التسيير بالأسعار الثابتة	26
129	نصيب الفرد من الإنفاق العام	27
131	الميل المتوسط للإنفاق	28
132	نتائج تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2020-2000	29
134	نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة خلال الفترة 2020-2000	30
138	أثر زيادة النفقات التعليمية على زيادة النفقات العامة	31

140	أثر النفقات التحويلية على زيادة النفقات العامة	32
142	مؤشرات تطور الإنفاق الإداري في الجزائر للفترة 2000-2020	33
143	أثر النفقات العسكرية على زيادة النفقات العامة	34
145	تطور قيمة ومعدل النمو لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2020)	35
148	تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات	36
153	تطور معدلات البطالة وعدد العاطلين عن العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	37
154	توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية	38
157	تطور المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة 2000-2020	39
160	التغير في النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الموازنة	40
162	معدلات التغير في الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي والتغير في رصيد الموازنة خلال الفترة 2000-2020	41

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي	19
02	تقسيم القروض العامة	22
03	قانون "فاجنر" لظاهرة تزايد النفقات العامة	29
04	قانون بيكوويزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	31
05	مبدأ المضاعف	39
06	مبدأ المعجل	41
07	تقسيمات الإيرادات العامة	49
08	أنواع العجز الموازني	53
09	آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة	57
10	آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي	58
11	هيكل نفقات التسيير في الجزائر	81
12	نسبة النفقات الجارية والرأسمالية للنفقات العامة	128

137	التركيبة العمرية للسكان في الجزائر	13
146	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	14
147	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2020	15
155	توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر	16
159	أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم	17

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات	187
02	الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة	188

مقدمة

تمثل الموازنة العامة الإطار النظري الذي يعكس خيارات واتجاهات الدولة لتحقيق أهدافها، و هذه الأهمية تنبع من خلال ما يمكن أن تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، ففي ظل الفكر المالي التقليدي اقتصر دور الدولة في وظائف الدفاع والأمن ولكن مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي برزت أهمية النشاط المالي كأداة لتجسيد هذه الأهداف وإشباع الحاجات العامة وبخاصة أن هذا التدخل يتم عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية، فالسياسة الإنفاقية هي أولى هذه الأدوات والتي تعتبر المرآة العاكسة والمعبرة عن سلامة الوضعية المالية و فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، أما الأداة الثانية فهي الإيرادات التي تعتبر الممول الأساسي والمحرك الرئيسي للنفقات العامة، فحجم هذه الإيرادات هو الذي يحدد بشكل كبير السياسة الإنفاقية ومسار الميزانية العامة، وبما أنها تؤثر في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية يتم استخدام هذه الأدوات من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعديد من الأهداف الأخرى.

احتلت النفقات العامة دورا بارزا في الدراسات المالية، حتى أنها شكلت علامة فارقة عبر مختلف المدارس الاقتصادية بدءا بالفكر المالي التقليدي وصولا إلى الفكر الحديث. ومن هذا المنطلق ومع تطور دور الدولة زادت وظائفها وأصبح تدخلها أمرا حتميا و أضحت النفقات العامة تضم صورا متعددة تختلف حسب الطبيعة وحسب الآثار التي تتركها، بالإضافة لهذا الدور فهي تعتبر مؤشرا يستدل به على طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة ومن هنا برزت أهمية الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للحد من البطالة والتضخم وتحفيز النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى الحفاظ على توازن الموازنة العامة وهذا في ظل العديد من المحددات أبرزها بقاء مستوى الإنفاق متسقا مع تحقيق الاستقرار على المستوى الكلي.

لقد باتت ظاهرة نمو النفقات العامة ملازمة لجميع الدول مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية وبنيتها الاقتصادية وظروفها العامة، وأصبحت تعرف تزايدا سواء بصورتها المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولعل أول من لفت الأنظار إلى هذه الظاهرة هو الاقتصادي الألماني فاجنر، لكن مع محدودية الإيرادات العامة وزيادة النفقات بنسب أكبر من الزيادة في الإيرادات وقعت الدول في عجز مالي كبير، ونتيجة للأثر السلبي الاقتصادي والاجتماعي لهذه الظاهرة أصبح البحث عن حلول لها ومحاولة إيجاد مصادر تمويلية بديلة أولوية من أولويات الحكومات



تعد الجزائر واحدة من الدول التي تلعب السياسة المالية دورا بارزا ضمن السياسات الاقتصادية الأخرى، وهذا راجع إلى طبيعة هيكل اقتصادها الذي يعتمد أساسا على النفط والغاز وأسعارهما في الأسواق العالمية ، فمنذ سنة 2000 عرفت أسواق النفط انتعاشا وتحسنا شجع على إتباع سياسة انفاقية توسعية سواء في شقه الاستثماري ممثلا في مختلف البرامج التنموية التي مست مختلف القطاعات أو في شقه الجاري ممثلا بزيادة التحويلات والأجور والرواتب، لكن مع بداية سنة 2008 عرفت الإيرادات تراجعاً وانحساراً سببه الأزمة المالية العالمية وهو ما نتج عنه خلل بين الإيرادات والنفقات ظهرت نتائجه على رصيد الموازنة، ومع بقاء اتجاه النفقات التصاعدي وتذبذب في الإيرادات أصبح يشكل ضغطاً على الموازنة من جهة، والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى من جهة أخرى، ومن هذا المنطلق تبرز لنا إشكالية هذا البحث كالتالي:

هل سياسة الإنفاق العام في الجزائر هي سياسة فعالة ورشيقة؟

- ضمن هذه الإشكالية تتدرج عدة أسئلة فرعية نوجزها فيما يلي:
- ما هي طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والموازنة العامة؟
 - ما هو واقع الموازنة العامة في الجزائر وكيف تطورت؟
 - ما هي أسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر؟
 - ما هي مختلف الآثار الناجمة عن زيادة النفقات العامة في الجزائر؟
 - ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة ومختلف الأسئلة الفرعية تبرز لنا الفرضيات التالية:
 - هناك ارتباط وثيق بين النفقات العامة والموازنة إلا أن اتجاه العلاقة تحكمه العديد من العوامل أهمها طبيعة وتقسيم النفقة العامة.
 - اتبعت الجزائر سياسة ميزانية توسعية بفضل الفوائض المالية المحققة من الزيادة في الإيرادات النفطية لكن مع تراجع في الإيرادات شهدت الموازنة عدة عجوزات متتالية.
 - هناك العديد من الأسباب المؤدية لزيادة النفقات العامة في الجزائر أهمها زيادة الإيرادات النفطية، البرامج التنموية المتبعة، زيادة عدد السكان.. الخ

- ساهمت السياسة الإنفاقية التوسعية في زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم .

أهمية الدراسة

تتبع الأهمية العلمية لهذا البحث من أن الميزانية في أي دولة تعبر عن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي لها، والسياسة الإنفاقية باعتبارها من أدوات الميزانية ودورها البارز في التأثير على مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي.

تتمثل الأهمية العملية لهذا الموضوع في تتبع مسار النفقات العامة في الجزائر وأسباب زيادتها ومصادر تمويلها، بالإضافة إلى دراسة أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2000-2020، ومختلف التحديات التي تواجهها

أهداف الدراسة

من خلال تناول موضوع النفقات العامة في الجزائر نتطلع للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم النفقة العامة وتطور طبيعتها ودورها .
- دراسة أسباب زيادة النفقات العامة ومختلف الآثار التي تنجر عنها.
- تحليل هيكل النفقات والإيرادات العامة ومصادر تمويل هذه النفقات.
- دراسة أسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر وتأثيراتها.
- استشراف آفاق سياسة الإنفاق العام والتحديات التي تواجهها.

حدود الدراسة

الإطار المكاني: الجزائر باعتبارها دولة نامية وتعاني من تزايد النفقات العامة
الإطار المكاني 2000-2020 خلال هذه الفترة عرفت توسعا في الإنفاق العام

هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كل فصل يتناول ويعالج جزء من الموضوع للوصول إلى إجابة عن الإشكالية المطروحة ونفي أو إثبات صحة الفرضيات كما يلي:

الفصل الأول :يستعرض مفهوم النفقات العامة في الأدبيات الاقتصادية، وتطور هذا المفهوم عبر المدارس الاقتصادية من النفقة المحايدة إلى النفقات الإيجابية لفهم آليات التدخل الحكومي

ومختلف التأثيرات الناجمة عنها بالإضافة إلى تناول ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها وأخيرا طرق تمويل النفقات تداعياتها على الاقتصاد.

الفصل الثاني: خصصناه لدراسة تقسيمات الميزانية في التشريع الجزائري وتناولنا بنظرة تحليلية تطور كل من النفقات العامة والإيرادات العامة وهيكل كل منها كذلك طرق تمويل النفقات العامة وصولا إلى دراسة مختلف برامج وسياسات الإنفاق الحكومي

الفصل الثالث: تم تخصيصه لدراسة عوامل ومحددات نمو النفقات العامة في الجزائر من عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، والآثار الناجمة عن سياسة الإنفاق العام سواء على النمو الاقتصادي أو البطالة والتضخم أو رصيد الموازنة والدين العام، وأخيرا التحديات التي تواجه الإنفاق العام من تراجع في أسعار النفط كمصدر رئيسي للإيرادات ومحاولة التوصل إلى حلول.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع النفقات العامة والتي يمكن عرضها فيما يلي:

أولاد العيد سعد دراسة قياسية بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة :

الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003

هدفت هذه الدراسة إلى الإحاطة بالعوامل المؤثرة في عجز الموازنة في الجزائر وهيكل الإنفاق العام، وهذا باستخدام المهج الوصفي التحليلي وكذلك التحليل الاستقرائي للواقع الجزائري، بالإضافة للمنهج القياسي وهذا للفترة 1989-2001، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن نفقات التسير ساهمت في زيادة عجز الموازنة بنسبة 39% ، أما نفقات التجهيز فساهمت بحوالي 47% خلال تلك الفترة، وأوصت الدراسة بضرورة إتباع سياسة انفاقية مدروسة يراعى فيها حجم وطبيعة وتوقيت الإنفاق العام وفقا لأسباب العجز والإمكانيات الاقتصادية المتاحة.

دردوري لحسن، استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005.

حاولت هذه الدراسة الوقوف على دور وفعالية أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، وذلك من خلال معرفة آليات استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للفترة 1994-2004 بالتطبيق على حالة



الجزائر، وأهم النتائج المتوصل إليها هو ضعف الإيرادات العامة للدولة وعجزها عن تغطية النفقات هذا من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع المستمر في النفقات العامة خاصة نفقات التشغيل ساهمت في زيادة عجز الموازنة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التحكم في النفقات العامة وتنويع الإيرادات.

ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر، 1994-2004،

مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2004-2005.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تطورات الإنفاق العام وأهم الآثار الاقتصادية التي تحدثها،

بالإضافة إلى معرفة مدى مساهمة النفقات العامة في زيادة النمو الاقتصادي وإحداث مناصب

شغل جديدة وهذا بإتباع المنهج الاستنباطي والتحليلي للفترة 1994-2004، وقد توصلت الدراسة

إلى أنه هناك تأثير لسياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل ولكنه ضعيف

هدى عبد الله شرقي المشاقبة، أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن، رسالة

ماجستير، جامعة آل البيت، 2017-2018.

اختبرت هذه الدراسة أثر الإنفاق الحكومي على عجز الموازنة في الأردن خلال الفترة 1990-

2017 واستخدمت المنهج التحليلي الوصفي إضافة إلى المنهج القياسي، وتوصلت إلى أن الإنفاق

الحكومي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على عجز الموازنة العامة في الأردن وخلصت إلى

مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة ترشيد النفقات العامة والحد من الإنفاق العام.

بيرش أحمد، أثر الإيرادات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-

2012، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي بالأغواط، 2014-2015.

تمحورت هذه الدراسة حول بحث العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام في الجزائر

وهذا للفترة 2000-2012 بإتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق

العام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الإيرادات النفطية، إذ تشكل الجباية البترولية الحصة الأكبر من

إجمالي الإيرادات العامة، وخرجت الدراسة بجملة من التوصيات أبرزها إعادة النظر في الأولويات

الحالية للإنفاق، وكذلك استغلال الإيرادات النفطية عند ارتفاع الأسعار استغلالاً أمثلًا.

أحمد العيش، أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-

2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-2019-2020

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الإنفاق العام على التوازن الاقتصادي والمتمثل بالمرجع السحري لـ "كالدور" في الجزائر، وهذا بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة 1990-2017، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي إلى جانب المنهج الاستنباطي الاستقرائي وقد أظهرت النتائج إلى أن هناك علاقة ارتباط قوية وسالبة مع رصيد الميزان التجاري، وارتباط موجب وضعيف مع معدل التضخم بالإضافة إلى أن هناك ارتباط عكسي وضعيف مع معدل النمو والبطالة وختمت الدراسة بمجموعة من الاقتراحات منها إعادة توجيه الإنفاق العام من خلال الاهتمام بالمجالات التي تمكن الدولة من تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي.

Santiago Herrera 2007، تحت عنوان Public Expenditure and growth

حيث هدفت الدراسة إلى تحليل أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وذلك بتحليل تكاليف ومنافع الإنفاق الحكومي وتوصلت إلى أن هناك أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي.

Effect of Fiscal Policy On Unemployment In the nigerian Economy تحت عنوان EgbulonuKelechukwuGodslove و Amadi Kingsley Wobilor

وهدفنا الدراسة إلى فهم طبيعة العلاقة بين السياسة المالية ومعدلات البطالة في نيجيريا للفترة (1970-2013) وتنطلق إشكالية الدراسة حول مساهمة الإنفاق الحكومي والضرائب في الرفع من وتيرة التشغيل في الاقتصاد النيجيري في ظل المشاكل الأمنية التي أثرت على بنية الاقتصاد النيجيري وارتباطه بشكل وثيق بمداخل المحروقات، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين الإنفاق الحكومي ومعدلات التشغيل حيث أنه كلما زاد الإنفاق الحكومي كلما زادت نسبة التشغيل، وعلاقة سلبية بين الضرائب ومعدلات التشغيل، فكلما ارتفعت الإيرادات الضريبية كلما قلت معدلات العمالة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تنفرد بتقصي أسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر وذلك من واقع النظرية الاقتصادية التي تلائم الدول النامية والتي تراعي الظروف والخصائص التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى معرفة آثار هذه الزيادة على كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة والتضخم ورصيد الموازنة والدين العام، هذا من جهة ومن جهة أخرى تركز على دراسة الفترة 2000-2020 والتي عرفت فيها الجزائر طفرة

نفطية والتوسع في الإنفاق العام بالإضافة إليها شهدت العديد من الأزمات التي أثرت على سياسة الإنفاق العام.

منهجية البحث

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، المنهج الوصفي من خلال وصف تطور دور وطبيعة النفقات العامة، وأسباب زيادتها والآثار المختلفة التي تتركها، أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في إطار التطرق إلى تحليل هيكل النفقات العامة والإيرادات العامة ومختلف الآثار التي تتركها على بعض المتغيرات الكلية.

الفصل الأول : مفاهيم

وأسس السياسة الإنفاقية

والموازنة العامة

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة للدولة المرآة العاكسة للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة والتي من خلالها تحدد الحكومة سياستها وبرامجها فمن الناحية السياسية تعتبر انعكاسا لبرنامج عمل الحكومة خلال مدة زمنية معينة، ومن الناحية الاقتصادية والاجتماعية فتسهم في إعادة توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وهذا من خلال ما تفرضه من ضرائب وما تصرفه من نفقات.

وفي هذا الصدد تبرز أهمية النفقات العامة كإحدى أدوات الميزانية الأكثر تأثيرا في الاقتصاد الكلي، حيث تطور مفهومها من الدور الضيق في النظرية الكلاسيكية التي حصرت أوجه الإنفاق في أضيق الحدود، لكن مع تطور دور الدولة اتسع هذا المفهوم ليصبح لها دور مؤثر في الاقتصاد.

ولنتناول مختلف الجوانب والنقاط النظرية المتعلقة بالسياسة الإنفاقية والميزانية العامة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: أسس ومفاهيم عامة حول الإنفاق العام

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وتفسيرها

المبحث الثالث: السياسة الإنفاقية وعلاقتها بالموازنة العامة

المبحث الأول: أسس ومفاهيم عامة حول الإنفاق العام

تعتبر النفقات العامة إحدى أهم الأدوات التي تستعملها الدولة للوصول إلى العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويغرض دراسة الجوانب النظرية والتطبيقية لهذه النفقات وجب أولاً توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام، وبحث موقعها في الفكر الاقتصادي ، وصولاً إلى مختلف التقسيمات الموضوعية للنفقات العامة وطرق تمويلها.

المطلب الأول: مفهوم الإنفاق العام

قبل تناول دور النفقات العامة ومختلف التطورات التي طرأت عليها وجب أولاً توضيح مفهوم النفقة العامة.

أولاً : تعريف الإنفاق العام

يمكن تعريف النفقة العامة من ثلاثة جوانب لغة واصطلاحاً وكذلك النفقة في الإسلام.

• الإنفاق العام في اللغة

النفقة لغة من كلمة "نَفَقَ" الشيء -نفقاً
نَفَذَ، يقال نفق الزاد ونفقت الدراهم، أنفق
فلان :افترق وزهد ماله، والتاجر : راجت تجارته، والإنفاق : بذل المال ونحوه في وجه
من وجوه الخير⁽¹⁾

تطلق النفقة ويراد بها صرف المال وهلاكه وذهابه يقال أنفق المال الذي صرفه ، ومن معانيها أيضاً الرواج والإخراج يقال :نفق البيع أي خرج من يد البائع إلى يد المشتري.

• الإنفاق العام في الإسلام

ورد الإنفاق العام في القرآن الكريم في سورة يس الآية 47 في قوله تعالى " وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ " أي ابذلوا المال وأخرجوه في وجوه الخير وذلك بالزكاة والصدقات على الفقراء⁽²⁾

¹ إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف، مصر، 1973، ص 942.

² خالد عبد العظيم أبو غابة، حسنى محمد جاد الرب، الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2011، ص 5-6.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

فللنفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي تعرف بأنها "مبلغ من المال يتعلق بالذمة المالية للدولة الإسلامية ينفقه الإمام أو من ينوب عنه، بقصد إشباع حاجة عامة أو تقديم خدمة ذات نفع عام"⁽¹⁾

• الإنفاق العام اصطلاحاً

هي عبارة عن "مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام، من أجل إشباع حاجات عامة"⁽²⁾ ويمكن تعريفها كذلك بأنها "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق مصلحة عامة"⁽³⁾، "هو مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل مبلغ معين من المال خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة"⁽⁴⁾

ثانياً: خصائص الإنفاق العام

من خلال هذه التعاريف يتضح لنا أن هناك ثلاثة عناصر يجب توافرها في النفقة لاعتبارها نفقة عامة وهي :

- **العنصر الأول : النفقة العامة مبلغ نقدي** : في الماضي كانت الدولة تميل إلى الوفاء ببعض التزاماتها في صورة عينية مقابل حصولها على سلع وخدمات، أو تقديم بعض المزايا العينية لعمالها مثل السكن والمأكل والملبس والخدمات الصحية، ومع التطور ولاعتبارات عملية وفنية وإدارية وحسابية أصبحت النفقات العامة على شكل نقدي، ولكن في حالات الضرورة تلجأ الدولة إلى الحصول على بعض الخدمات والبضائع مجاناً أو عينيّاً⁽⁵⁾
- **العنصر الثاني : النفقة العامة تصدر من شخص عام** العنصر الثاني للإنفاق العام هو أنها يجب أن تصدر عن شخص اعتباري عام، ويشتمل هذا الوصف على الدولة والهيئات العامة المحلية التابعة لها، مثل المحافظات والمدن والقرى، في حين أن النفقات العامة الصادرة عن

¹ حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي وآخرون، المالية العامة (من منظور إسلامي)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 123.

² Irvin Toker "Macroeconomics for today, edition south western publishing, usa, 2011, p 252.

³ عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص 44.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 173.

⁵ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 36.

الأفراد أو المشاريع الخاصة ليست كذلك، حتى وإن كان هدفها تحقيق نفع عام فلا تعتبر نفقات عامة⁽¹⁾

• **العنصر الثالث : النفقة العامة غرضها تحقيق نفع عام** : إن الهدف من الإنفاق العام هو تلبية الاحتياجات العامة ، أي الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الحكومة وبالتالي تحقيق المصلحة العامة، فلا تعتبر نفقة عامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود بالنفع على الفرد.

وحتى يتم استعمال النفقات العامة لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها، وضعت الكثير من المجتمعات قيوداً على النفقات العامة ، ومن هذه القيود إقرار واعتماد النفقات العامة من قبل المجالس النيابية التي تمثل المجتمع، لأنه من المفترض أن ممثلي أفراد المجتمع هم أعلم بالمصالح العامة التي تهم المجتمع وتحقيق الرقابة على النفقات العامة بعد صرفها⁽²⁾

ثالثاً: قواعد النفقات العامة

هناك ثلاثة قواعد للنفقات العامة هي قاعدة المنفعة، وقاعدة الاقتصاد وكذلك قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية.

• **قاعدة المنفعة** : يجب أن يكون الهدف من الإنفاق العام تحقيق أكبر قدر من المنفعة أو أكبر رفاهية لأكبر عدد من الأفراد وبأقل تكلفة ممكنة، كما يجب أن توزع اعتمادات النفقات بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى⁽³⁾

• **قاعدة الاقتصاد** : الغرض من هذه القاعدة هو تجنب الإسراف والتبذير، لأن ذلك سوف يؤدي إلى خسارة أموال عامة دون أن تولد أية قيمة مضافة والتي كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة أو تركها في يد أفراد لاستغلالها في مجالات أكثر إنتاجية، ومن جانب آخر فإن عدم الاقتصاد في الإنفاق العام يؤدي إلى ضعف ثقة الشعب في المؤسسات المالية ومنه بروز

¹ خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص44.

² عبد الله الشيخ محمود الطاهر ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية ، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1992، ص 111.

³ فتحي أحمد، دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى ، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص69.

مظاهر سلبية مثل التهرب والغش الضريبي. وتنتشر مظاهر الإسراف والتبذير خاصة في الدول النامية وهذا لضعف الرقابة السياسية أو غيابها، ومن مظاهر الإسراف والتبذير زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية، الإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية ، استئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها، ولهذا يجب تقييد النفقات العامة عن طريق ضبط الحاجات الفعلية بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت نفقات حقيقية فعلية تحقق مصلحة عام⁽¹⁾

• **قاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية** : هناك قوانين تنظم المالية العامة للدولة، وهذه

القوانين تنظم كل ما يتعلق بإجراءات صرف النفقات العامة خاصة وأنها مبالغ ضخمة لذلك لا يجب صرف أية مبالغ مالية قبل الترخيص من السلطات المختصة والمتمثلة في السلطة التشريعية فتحدد هذه السلطات وتوضح خطوات الصرف والإجراءات اللازمة لذلك وهذا لإشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة⁽²⁾، كما أنها تقوم بالرقابة على الإنفاق العام، وتأخذ الرقابة ثلاثة أشكال :
➤ رقابة إدارية : الهدف الأساسي منها هو عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان له اعتماد مخصص في الموازنة العامة، ويقوم بها الموظفون العاملون في مختلف الوزارات والهيئات العامة تحت إشراف وزارة المالية، وهي رقابة سابقة على الإنفاق.

➤ رقابة محاسبية مستقلة : يقصد بها التأكد من أن عملية الإنفاق قد تمت بصورة سليمة على الوجه القانوني، وهذا النوع من الرقابة قد يكون سابقا لعملية الصرف أو لاحقا له.
➤ رقابة برلمانية : وتقوم بها السلطة التشريعية لما لها من صلاحيات وحق الاستجواب والتحقيق البرلماني، وتظهر بصورة واضحة عند اعتماد الموازنة العامة وعند اعتماد الميزانية الختامية للدولة أمام البرلمان⁽³⁾.

من خلال ما سبق يتضح أن الإنفاق العام في تعريفه البسيط عبارة عن مبلغ مالي يقوم بدفعه شخص معنوي، بشرط تحقيق منفعة عامة، الموافقة من قبل السلطات التشريعية وأخيرا

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص35.

² خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص63-64.

³ زوبير دغمان، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة ، السنة الثانية، علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق أهراس، 2016/2017، ص 40.

الاقتصاد في هذه النفقات ومن أجل الإلمام بمختلف التطورات التي طرأت على هذا المفهوم وجب دراستها من حيث الدور حسب تطور الفكر الاقتصادي .

المطلب الثاني :تطور طبيعة ودور النفقات العامة في الفكر الاقتصادي

لقد تباينت الآراء حول النفقات العامة في الفكر الاقتصادي حسب كل مرحلة من مراحل التاريخ، لذلك سيتم التطرق في هذا المطلب موقف كل فكر من الأفكار الاقتصادية بدءا بالفكر التقليدي وصولا إلى النظرية الحديثة.

أولا : تطور طبيعة النفقات العامة

مع تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت تسعى إلى الوصول لتحقيق جملة من الأهداف عن طريق النفقات العامة ،إذا فطبيعة النفقات العامة تختلف باختلاف المدارس الاقتصادية ففي نظر التقليديين تعتبر هذه النفقات عبارة عن استهلاك أي أنها عبارة عن الانتقال من مجموع من السلع المتاحة للمواطنين وتوجيهها للقيام بأنشطة الدولة، ولا يعتبر هذا الاستهلاك ضارا مادام لا يتخطى الحدود الضرورية لقيام الدولة بوظائفها الرئيسية فهذا الفكر ينبع من فكرة تفوق النشاط العام على النشاط الخاص.

في حين أن الفكر الحديث يرى أن الدولة تقوم بامتصاص النفقات العامة من أجل إعادة توزيعها وهذا تبعا لأهدافها وسياساتها ، إذا فالنفقات العامة في نظر الفكر الحديث ما هي إلا عبارة عن إعادة توزيع الدخل القومي ونقل القوة الشرائية من مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى حيث يستند هذا الرأي إلى أساسين، الأول أن الدولة عبارة عن كيان معنوي لا يستهلك هذه النفقات بحد ذاتها، وإنما هي عبارة عن أداة لتحويل وتوزيع الأموال من أفراد إلى أفراد آخرين. أما الثاني فهو يرى أن الدولة قد تكون أحيانا أكثر إنتاجية من الأفراد، فعند استخدام المدخرات المكتنزة لدى الأفراد فهو يعتبر استخداما أفضل لهذه الموارد المعطلة غير أن هناك جزء من هذه النفقات هو استهلاكي وغير إنتاجي منها ما هو موجه لتسيير أجهزة الحكومة⁽¹⁾

إن ما يلاحظ من خلال ما سبق أن هناك بعض الشبه فيما يتعلق بتحديد طبيعة النفقة في الفكر التقليدي والحديث، فالفكر التقليدي اعتبر أن النفقات العامة هي نفقات استهلاكية وغير منتجة لكن هناك جزء منها يوجه لقيام الدولة بأنشطتها وهو ما يعتبر خلقا لبعض المنافع وبذلك

¹باهر عتلم، سامي السيد، المالية العامة أدواتها الفنية واثارها الاقتصادية، بدون ناشر، بدون سنة نشر، ص 52-54.

فهي ترد جزءا من هذه الأموال المقتطعة، وإذا كان هناك بعض الشبه بين النظريتين فيما يخص طبيعة النفقات العامة، فهل هناك اختلاف فيما يتعلق بدورها.

ثانيا: تطور دور النفقات العامة

تطور دور النفقات العامة بتطور الفكر الاقتصادي، فالنظرية التقليدية تعتبر أن النفقات دورها حيادي وليس لها تأثير في الحياة الاقتصادية أي أنها لا تؤثر على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، كما أنها ناتجة عن المنافسة الحرة بين الأفراد والمشروعات، ولهذا تقوم هذه النظرية على مبدأ الحرية وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية لأن أي تدخل منها يعرقل تحقيق التوازن الاقتصادي التلقائي ومثال ذلك فرض ضرائب على أصحاب الدخل المرتفعة من أجل مساعدة وإعانة أصحاب الدخل الضعيفة ينتج عنه انخفاض المدخرات لدى أصحاب الدخل الكبيرة ومنه انخفاض الاستثمارات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي إلى رفع القدرة الشرائية لمحدودي الدخل وارتفاع الأثمان والإخلال بالتوازن التلقائي.

في حين نجد أن دور النفقات العامة في الفكر المالي الحديث تختلف تماما عن النظرية التقليدية، فهذه النظرية تعتبر أن النفقات العامة عبارة عن نفقة ايجابية الهدف منها إحداث آثار اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية إلى جانب الأثر المالي، فهي تعتبر وسيلة الدولة الفعالية التي من خلالها تتدخل في الحياة الاقتصادية عن طريق الإعانات الممنوحة للأفراد أو القيام بمشاريع إنتاجية، السيطرة الكاملة أو الجزئية على بعض قطاعات الاقتصاد وهذا في إطار تنفيذ خطة اقتصادية شاملة⁽¹⁾.

ومما سبق يستنتج أن الفكر المالي التقليدي اعتبر النفقات العامة لها دور حيادي في الاقتصاد وليس لها أثار اقتصادية باستثناء النفقات العسكرية التي اعتبرها الفكر التقليدي نفقات استهلاكية، ومن أجل ضمان حياد النفقات العامة يجب ألا ضغط النفقات العامة إلى أقصى حد ممكن، وتقليل حجمها وتثبيتها من جهة أخرى.

لكن في الوقت الحالي ومع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت أي زيادة أو نقصان أو تغيير في طبيعة النفقات العامة أو في هيكلها يترتب عنها العديد من الآثار في الاقتصاد ككل، فحيادية النفقات العامة أصبحت أمرا غير مرغوبا فيه بل ضرورة حتمية بغية إحداث العديد الآثار وهو ما سنوضحه في المطالب الموالية.

¹باهر عتلم، سامي السيد، مرجع نفسه، ص 55-56.

إن مختلف التغييرات التي طرأت على مفهوم النفقات العامة من حيث الطبيعة ودور النفقة العامة في مختلف الأفكار الاقتصادية، استلزمت دراسة مختلف التقسيمات الموضوعة للنفقات العامة وطرق تمويلها.

المطلب الثالث : تقسيمات النفقات العامة

سابقا وفي ظل الفكر التقليدي لم يكن لتقسيم النفقات العامة أهمية تذكر خاصة وأن هذه النفقات كانت من طبيعة واحدة ، لكن مع توسع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية أصبح لتقسيم النفقات أهمية بالغة وتتمثل أهم أنواع هذه التقسيمات فيما يلي:

أولاً: التقسيمات الإدارية للنفقات العامة

حسب هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إما على أساس الجهة التي تقوم بالإنفاق، وإما على أساس الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة فالتقسيم الإداري يقوم على أساس الجهة الإدارية التي تقوم بالإنفاق، حيث يتم تقسيمها حسب الوزارات والهيئات المركزية العامة، ثم تقسم بعد ذلك على الوحدات والوزارات والهيئات المركزية العامة، ليتم بعد ذلك توزيعها على الوحدات الإدارية التابعة لتلك الوزارات أو الهيئة الحكومية التي تمثلها في مختلف الأقاليم في الدولة، غير أنه مع ازدياد حجم الإنفاق العام واتساع وتطور بنية الجهاز الإداري، أصبح هذا التقسيم يثير بعض المشاكل لذلك لجأت بعض الدول إلى التقسيم الوظيفي إلى جانب التقسيم الإداري، ورغم كل الانتقادات الموجهة إلى التقسيم الإداري لازال يحتفظ بأهميته، وتحرص العديد من الدول على تصنيف نفقاتها تبعاً له⁽¹⁾.

أما التقسيم الوظيفي فتصنف النفقات وفقاً له حسب الوظائف والخدمات التي تضطلع بها الدولة في مختلف المجالات، وعلى ضوء ذلك يتم تبويب النفقات في مجموعات متجانسة كل مجموعة ترتبط بأداء وظيفة محددة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، ويتم توزيع النفقات العامة على هذه الوظائف بغض النظر عن الجهات الإدارية التي تقوم بتأدية هذه الوظائف، فالاعتبار هنا يكون للوظيفة التي من أجلها يتم صرف النفقة العامة⁽²⁾.

ثانياً: التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة

¹ أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة ، دار الثقافة للنشر

والتوزيع، الأردن، 2015، ص 47.

² سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 479-480.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

يستند تقسيم النفقات العامة بحسب طبيعتها الاقتصادية إلى عدة معايير، كتكرارها الدوري أو حسب الهدف منها أو حسب طبيعتها.

1-التقسيم حسب الهدف من النفقة

فهذا التقسيم يظهر النفقات العامة للدولة حسب الوظائف التي تقوم بها، فتصنف النفقات العامة أولاً إلى نفقات إدارية وهي النفقات اللازمة لقيام الدولة وسير مختلف أنشطتها، مثل رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية، ومستلزمات هذه الإدارات، كما تتضمن كذلك نفقات الدفاع والأمن والعدالة، والتمثيل السياسي⁽¹⁾، وثانياً نفقات اجتماعية وهذه النفقات تتعلق بتحقيق الأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة، مثل المبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد والأسر ذات الدخل المحدود، وكذلك النفقات المخصصة لتحقيق التنمية الاجتماعية للأفراد خاصة المتعلقة بالتعليم والصحة والثقافة العامة للأفراد⁽²⁾، وأخيراً نفقات اقتصادية وتسمى كذلك بالنفقات الاستثمارية، لأن الهدف منها هو زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة، وتشمل هذه النفقات الاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد القوى والري والصرف، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة بناء المساكن ومختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشروعات⁽³⁾

2-التقسيم حسب طبيعة النفقة

حسب هذا المعيار تقسم النفقات العامة إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية، ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية⁽⁴⁾، ويمكن اعتبار هذه النفقات نفقات منتجة لأنها في مقابل النفقات التي تصرفها كالأجور وأسعار السلع والخدمات تحصل على سلع وخدمات ويد عاملة، فالنفقة هنا تعبر عن سعر اقتناء السلعة أو سعر الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها، وتعتبر كذلك منتجة لأنها تؤثر مباشرة على الدخل الوطني وبالتالي تؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج الوطني بتكوين حجم إنتاجي جديد⁽⁵⁾، ويمكن أيضاً تقسيم هذه النفقات إلى نفقات حقيقية استهلاكية وهي

¹ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 31.

² خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 113.

³ سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الأردن، 2009، ص 37.

⁴ Wognera A, *Trate de science des Finances*, Paris, p 164.

⁵ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 72-73.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

تخص تشغيل المرافق العامة، ونفقات حقيقية رأسمالية تمثل في الغالب مشروعات البنى التحتية⁽¹⁾.

أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع وخدمات ورؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل، إذ فالهدف من هذه النفقات هو ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخل على الفئات الاجتماعية، فمثلا الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات ومساعدة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات هي نفقات تقدمها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها⁽²⁾.

وتقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أنواع أول نوع وهي النفقات العامة التحويلية الاجتماعية الهدف منها رفع مستوى معيشة بعض الأفراد مثل إعانات المرض والعجز والشيخوخة والبطالة وإعانات دعم الاستهلاك ،وثاني نوع وهي النفقات العامة التحويلية الاقتصادية والتي تمنح من قبل الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية رغبة في تخفيض نفقات الإنتاج ومنه خفض أسعار منتجاتها وهذا لزيادة الاستهلاك أو رفع معدلات الربح ، وآخر نوع وهي النفقات العامة التحويلية المالية وتشمل جميع نفقات الدين العام⁽³⁾.

3-تقسيم النفقات العامة حسب تكرارها :تقسم النفقات حسب هذا المعيار إلى نفقات عادية ونقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة (شهرية مثلا)، فتد في كل ميزانية من ميزانيات الدولة العادية كل عام وبطريقة منتظمة، مثل أجور الموظفين، الإنفاق على صيانة المباني العامة والطرق والمواصلات العامة⁽⁴⁾، ولكن الدورية لا تعني تكرارها كل عام بنفس المبلغ بل تكرار نوعها وليس حجمها ومقدارها⁽⁵⁾، أما النفقات الغير عادية وهي نفقات لا تذكر بصورة دورية كل سنة ولكن ترد على فترات غير منتظمة، كنفقات الحروب ومكافحة الأوبئة

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص471.

³ محرز محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص73.

³ خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص120.

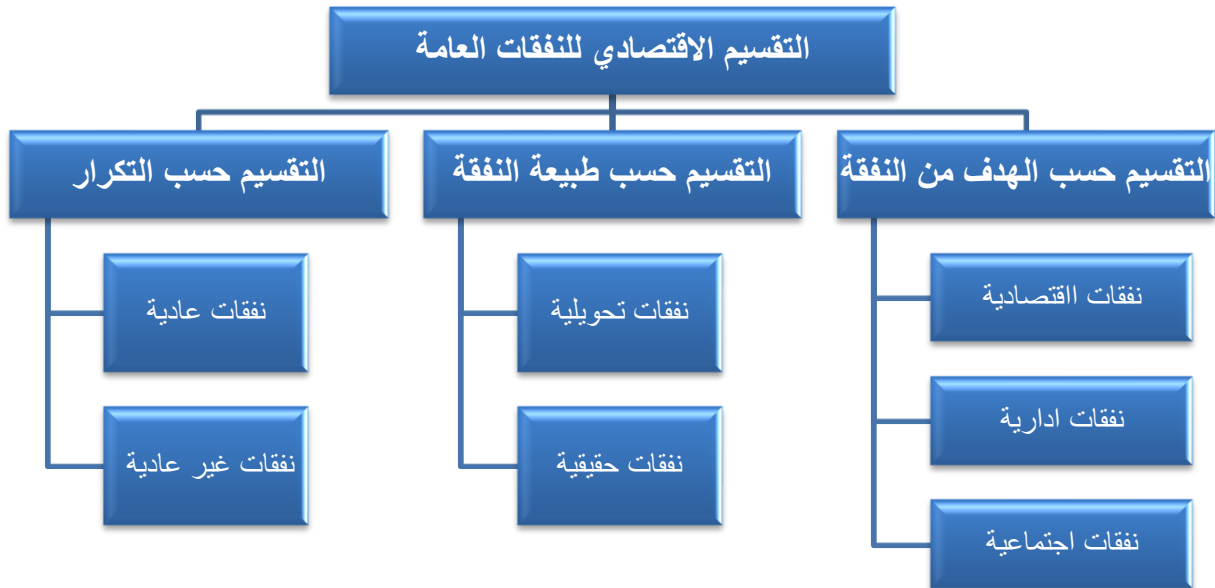
⁴ عليزغود، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 22.

⁵ عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية، دار المناهج، الأردن، 2005، ص36.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

الطارئة كوباء الكوليرا، أو نفقات إغاثة منكوبي الكوارث الطبيعية⁽¹⁾ وكتلخيص لما تم التطرق إليه ندرج الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تقسيم النفقات العامة وفق المعيار الاقتصادي



المصدر: سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص470.
واضح مما سبق أن التقسيم الاقتصادي يمثل أداة مهمة من أجل التحليل الاقتصادي ووضع سياسات اقتصادية سليمة، وكذلك التقسيم الإداري لا يقل أهمية عن التقسيم الاقتصادي حيث أن كل نوع يخدم غرض معين لذلك نجد أنه في أغلب الأحوال يتم الجمع بين التقسيمين.

المطلب الرابع: مصادر تمويل النفقات العامة المتزايدة

بعد أن كان دور النفقات العامة محصورا في نفقات الأمن والدفاع ومع اتساع دور الدولة أصبح لزاما للبحث عن مصادر تمويل النفقات العامة و فبغض النظر عن الإيرادات المتأتية من أملاك الدولة هناك ثلاثة طرق لتمويل النفقات العامة هي : الضرائب والقروض العامة وأخيرا الإصدار النقدي الجديد⁽²⁾.

أولا: التمويل عن طريق الضرائب

¹ علي زغدود، مرجع سبق ذكره، ص22.

² Gulbert Koenig, *Macroéconomie Internationale*, édition economica, paris, 1997, p34.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

تعتبر الضرائب من أهم مصادر تمويل النفقات العامة، و يمكن تعريفها بأنها "اقتطاع مالي تطلبه الدولة من الأفراد بشكل نهائي وبدون تعويض بهدف تغطية التكاليف العامة"⁽¹⁾، فمن خلال هذا التعريف يتضح أن هناك ثلاثة عناصر يجب توافرها في الضريبة الأول أنها اقتطاع جبري، الهدف الأساسي من الضريبة هو تغطية النفقات العامة، أما الركن الثالث فهو أن عبئ الضريبة يجب أن يتشابه ويتوافق مع القدرة التكبيفية للوحدات الاقتصادية.

فللضريبة اقتطاع جبري ، أي أن المكلف بالضريبة يقوم بدفعها جبرا وإلزاما دون أخذ الرغبة أو استعداده للدفع في عين الاعتبار ، أما الهدف الأساسي من الضريبة هو تغطية النفقات العامة ، ففي ظل النظرية التقليدية كان الهدف الرئيسي للضرائب هو هدف مالي بحت، أي أن الضرائب تفرض من أجل تمويل نفقاتها المحدودة واللازمة لسير المرافق الضرورية وبهذا فدورها حيادي ولا يجوز أن يكون لها أي آثار سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية. غير أنه ومع تطور دور الدولة أصبحت الضرائب تمثل أداة رئيسية في يد الدولة للوصول إلى أهداف وأغراض أخرى غير الهدف المالي منها أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ولعل أهم دور للضرائب من الناحية الاقتصادية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتخفيض

الضرائب أثناء فترات الانكماش وزيادة الإنفاق العام، والعكس في فترات التضخم من أجل امتصاص الفائض من السيولة، كما يمكن أن تكون الغاية من فرض الضرائب دعم وتشجيع نشاط اقتصادي معين، أو تشجيع فرع معين من فروع الصناعة فتقوم بتخفيض أو إلغاء الضرائب.

وأخيرا الهدف الاجتماعي ويتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات الغنية والفقيرة وهذا بتخفيض الضرائب لصالح العائلات الكبيرة مثلا، بالإضافة لهذا قد يكون الهدف منها الحد من استهلاك بعض المواد الضارة كالكحول مثلا.

وواضح أن للضرائب في وقتنا الحالي العديد من الأغراض والأهداف ، ومن الممكن أن يحصل تعارض بين هدفها المالي وأهدافها الأخرى، مثلا عند فرض ضرائب جمركية مرتفعة لحماية صناعة معينة يؤدي إلى الإقلال من الإيرادات الضريبية، غير أنه يبقى للهدف المالي باعتبار هذه الضرائب أداة تمويلية في المرتبة الأولى له الأولوية على باقي الأهداف ، وأخيرا قاعدة

¹Maurice Dauverger, Finances Publiques, 07thed, presses universitaire de France, France, 1971, p 106.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

الملائمة في الدفعويقصد بهذه القاعدة تلاءم وتوافق أحكام الضريبة مع ظروف المكلفين وفي حدود الطاقة التكاليفية للمجتمع⁽¹⁾.

العلاقة بين الإنفاق والضرائب

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق النفقات العامة أو عن طريق الإيرادات العامة ممثلة بالضرائب، وأي إجراء في الموازنة من الممكن أن يولد آثارا مضاعفة، لذلك من المهم دراسة الآثار الناجمة عن زيادة الإنفاق الحكومي فقط أو زيادة الضرائب فقط أو زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معا ، ففي حالة التغير في الإنفاق الحكومي مع بقاء الضرائب ثابتة فإن التغير في الإنفاق الحكومي يولد أثرا مضاعفا في الدخل الوطني غير أن زيادة الضرائب يؤدي إلى تأثيرات عكسية للتي تتولد من تأثيرات الإنفاق العام، فالضرائب المتزايدة تخفض من الدخل المتوفر لدى الأسر والعكس في حالة تخف يخفض هذه الضرائب ،إذا في حالة زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب بنفس القيمة، فإن النفقات العامة تمارس أثر اكبر على تغير الدخل الوطني أكبر من الأثر الذي تتركه مضاعف الضرائب، فأثر مضاعف الضريبة أقل من مضاعف النفقات العامة ، ولكن يجب توضيح نقطة هامة وهي أنه هناك بعض العوامل التي تحد من عمل المضاعف لطريقة التمويل، ففي حالة تمويل النفقات المتزايدة عن طريق زيادة مماثلة في الضرائب تزيد في الدخل الوطني بمبلغ يعادل الزيادة في النفقات العامة فقط، فأثر المضاعف هنا ضعيف⁽²⁾.

ثانيا: التمويل بواسطة القروض العامة

تعتبر القروض مصدرا من مصادر تمويل ال نفقات العامة ، وهي أحد وسائل التمويل الحقيقية غير التضخمية التي لا تسبب للبلد ضغطا تضخيميا ويمكن تعريف الدين العام بأنه "مبلغ نقدي من المال تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الأفراد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ، ص 130-135.

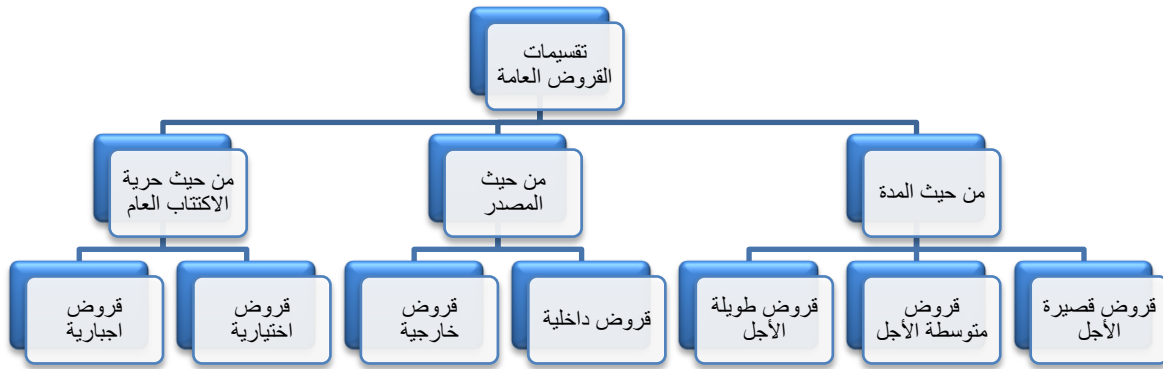
² خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، مصر، 2016، ص 284-290.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

إلحاقاً قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط الاتفاق⁽¹⁾

وحسب تعريف البنك الدولي هو "إجمالي الخصوم التي تتطلب أداء الأصل والفائدة في تاريخ أو تواريخ محددة، ويتكون من جميع الالتزامات المتمثلة بأدوات الدين وهي: سندات وأذون الدين، القروض، حقوق السحب الخاصة، العملة والودائع، نظم التأمين ومعاشات التقاعد والضمانات الموحدة، الحسابات مستحقة الدفع"⁽²⁾، ويمكن تقسيم القروض العامة حسب عدة معايير يمكن إجمالها في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تقسيم القروض العامة



المصدر: إبراهيم أحمد عبد الغفور، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 250.

1- من حيث مدة القرض : يتم تقسيم القروض حسب المدة إلى القروض قصيرة الأجل وهي قروض مدة سداد القرض فيها لا تتجاوز السنة⁽³⁾، أما القروض متوسطة الأجل فمدة سنوات التسديد تكون

¹ أشرف محمد دوابه، أزمة الدين العام المصري- رؤية تحليلية- المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016، ص 4.

² إحصاءات دين القطاع العام : مرشد لمعديها ومستخدميها، صندوق النقد الدولي، نقلاً عن

الرابطة- [file:///C:/Users/hp/Downloads/\[9781484368817%20%20Public%20Sector%20Debt%20Statistics%20Guide%20for%20Compilers%20and%20Users%20\(2\).pdf](file:///C:/Users/hp/Downloads/[9781484368817%20%20Public%20Sector%20Debt%20Statistics%20Guide%20for%20Compilers%20and%20Users%20(2).pdf)

تاريخ 10-12-2022.

³ Hung H. Daiton "principle of public finance", 4th ed impression, Routledge and Kegan pull etd, p 177.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

أطول من النوع الأول لتتراوح بين سنة إلى خمسة أو عشرة سنوات ، وأخيرا القروض طويلة الأجل والتي عادة تصل مدة السداد في هذا النوع من القروض إلى خمسون سنة⁽¹⁾

2- من حيث مصدر القرض : ويتخذ هذا النوع شكلين قروض داخلية : هي القروض التي يكتتب فيها أشخاص طبيعيون أو معنيون يقيمون داخل إقليم الدولة بغض النظر عن جنسيتهم ، أما القروض الخارجية : هي الأموال التي تقتترضها الدولة من دول أخرى خارجية أو من مؤسسات التمويل الدولية، أو قد يكون القرض عبارة عن سندات يقوم بالاكتتاب فيها أشخاص طبيعيون أو معنيون يقيمون في الخارج⁽²⁾

3- من حيث حرية الاكتتاب العام : توجد نوعين لهذا القرض ، قروض اختيارية : هي تلك القروض التي يخير فيها المكتتب على الاقتراض من عدمه، أي تكون له الحرية، وقد يكون الدافع للاكتتاب هو المزايا المقدمة مثل سعر الفائدة المرتفع. الخ، و قروض إجبارية : هي القروض التي يكون المكتتب فيها مجبرا على الاكتتاب في قيمة القرض و دون موافقته⁽³⁾.

الآثار الايجابية والسلبية للقروض العامة

يترتب على القروض العامة العديد من الآثار منها الايجابية والسلبية، فمن آثارها السلبية إحداث أثر انكماشى على الدخل القومي فالاقتراض الداخلي عبارة عن اقتطاع لجزء من القوة الشرائية لدى مدخرات الأفراد وهو ما ينتج عنه نقص الأثمان وضعف الحافز على الإنتاج، وكذلك يؤدي إلى نقص الاستهلاك والادخار لان مصدر القروض الداخلية هو عبارة عن جزء من دخلهم، وفي حالة عجز الدولة عن سداد القروض العامة قد تغير من شروط السداد المتفق عليها وهو ما يضعف الثقة فيها وعدم الاكتتاب مرة أخرى من قبل الجمهور أو قد تعجز عن سداد القروض الخارجية فتقترض قيود عليها مثل التبعية السياسية أو التفاوض على سيادتها، ومن آثارها السلبية كذلك أنها تمثل عبئا على ميزان المدفوعات خاصة إذا كانت موجهة للاستهلاك فتتحمل الأجيال القادمة عبئها، كما قد تلجأ لسداد القروض العامة عن طريق الإصدار النقدي وهو ما يؤدي إلى حدوث تضخمية.

¹ إبراهيم أحمد عبد الغفور، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 250.

² حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش ، المالية العامة ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، 2013، ص 993-994.

³ أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيقات) ، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2001، ص 195-196.

أما بالنسبة لآثارها الايجابية فتعتبر القروض الموجهة للقيام بمشاريع استثمارية لها العديد من الفوائد التي تعود نتائجها على الأجيال القادمة، وكذلك تعتبر القروض العامة من أحسن الوسائل في حالة التضخم من خلال امتصاص القوة الشرائية، وفي حالة الدول التي تعاني من نقص في رؤوس الأموال تعتبر القروض الخارجية وسيلة لتمويل مشروعاتها بالإضافة إلى أنها تعتبر وسيلة فعالة في حالات الكساد فتتدخل الدولة بزيادة إنفاقها على الاستهلاك والاستثمار الممول عن طريق القروض العامة بهدف خلق طلب فعال، هذا بالإضافة إلى استعمال القروض العامة في حالات الأزمات والحروب والكوارث الطبيعية⁽¹⁾

استهلاك القروض العامة

يقصد به رد وسداد قيمة القرض للمقرضين كلياً أو جزئياً ويعتبر استهلاك القروض العامة من أكثر طرق انقضاء الدين العام، فقد يكون الاستهلاك إجبارياً عن طريق قيام الدولة بسداد قيمة القرض كله دفعة واحدة للمقرضين وذلك عند حلول أجل الوفاء به وتكون هذه الطريقة في القروض المؤقتة المحددة للوفاء بها في أجل واحد، ومن عيوبها أنها تزيد من أعباء ميزانية الدولة خاصة إذا كان مبلغ القرض كبيراً، أما الاستهلاك الاختياري ففيه تقوم الدولة بسداد مبلغ القرض بشكل تدريجي وجزئي خلال فترة معينة⁽²⁾

ثالثاً-التمويل عن طريق الإصدار النقدي

يمكن تعريف الإصدار النقدي بأنه قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال فترة معينة بنسب تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود"⁽³⁾، فالإصدار النقدي عملية يقوم من خلالها البنك المركزي بعملية الإصدار بناء على طلب الخزينة لتمويل العجز في الموازنة، وهذا مقابل سندات حكومية تعطى للمصرف المركزي كغطاء لعملية الإصدار النقدي وفقاً لقانون المالية المصادق عليه من

¹ صبري عبد العزيز ابراهيم، المالية العامة والتشريع الضريبي المصري، أعضاء منظمة الادارة العربية، مصر، ص252-260.

² صبري عبد العزيز ابراهيم، مرجع نفسه، ص250.

³ محمد هاني، " حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر-دراسة تحليلية لمضمون القانون 10-17"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، 2018، ص124.

طرف السلطة التشريعية، غير أن ضخ أو خلق كتلة نقدية في الاقتصاد دون أن يقابلها إنتاج من السلع والخدمات يعتبر تمويلًا بالعجز وله العديد من الآثار الوخيمة على الاقتصاد منها:

• زيادة الطلب على العرض بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة، ومنه ارتفاع الأسعار وارتفاع التضخم

• بسبب الارتفاع في الأسعار يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بأموالهم بالعملة الصعبة وكنسجة لذلك ينخفض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية.

• التأثير على ميزان المدفوعات بسبب الارتفاع في الأسعار تكون أسعار السلع التصديرية مرتفعة وهو ما يؤثر على قيمتها في الأسواق الخارجية، كما ترتفع قيمة الواردات بسبب التضخم.

لذلك ونظرا للآثار السلبية لهذا النوع من التمويل يجب أن يكون الجهاز الإنتاجي يتمتع بدرجة عالية من المرونة، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود فائض في عناصر الإنتاج⁽¹⁾.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وتفسيرها

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة أحد أبرز مميزات المالية في العصر الحديث، وقبل الوصول إلى أسباب هذا الظاهرة لا بد من محاولة تحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام والحديث عن الحدود المثلى له.

المطلب الأول: حجم النفقات العامة والحدود المثلى للإنفاق

اقترح ميلتون فريدمان نسبة 60% من الدخل القومي كنسبة مثلى توجه للإنفاق العام،

بينما حدد الفكر المالي التقليدي نسبة 5-25% من الناتج المحلي الإجمالي كحجم للنفقات العامة

¹ الهام ايت بن اعمر، " التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية"، مجلة المؤسسة ، المجلد

- لا يجوز تجاوزه، وفي ظل هذا الجدل القائم وتباين الآراء، وجب الأخذ بمجموعة من الاعتبارات في تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة يمكن اختصارها في النقاط التالية:
- ✓ أن حجم الإنفاق العام في دولة ما قد لا يتماشى وحجم الإنفاق في دولة أخرى نظرا لاختلاف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكل دولة.
 - ✓ كذلك قد يختلف حجم النفقات العامة تبعا لمراحل النمو في كل دولة، فالدول في طور النمو تحتاج لمعدلات أعلى من الإنفاق عكس الدول المتقدمة
 - ✓ حجم النفقات الذي يضمن تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمواطنين دون الإضرار بالفئات الضعيفة، كذلك حالة الاقتصاد في كل دولة ففي فترات الركود يجب رفع حجم النفقات العامة وفي فترات الانتعاش تخفيضها.
 - ✓ المذهب الاقتصادي والفلسفة التنموية لكل دولة والتي تختلف باختلاف كل دولة من دور موجه الى دور فاعل.
 - ✓ مصادر تمويل النفقات العامة، فإذا كانت الإيرادات عبارة عن اقتطاعات ضريبية وجب عدم إقبال كاهل المكلفين بها.
 - ✓ بعض بنود الإنفاق العام أصبحت عبارة عن التزامات لا يمكن التخلي عنها، ومثال ذلك التحويلات والإعانات
 - ✓ طاقة الاقتصاد الاستيعابية لحجم النفقات دون حدوث آثار تضخمية، فمثلا التوسع في الإنفاق العام الناتج عن زيادة الإيرادات النفطية يؤدي إلى ظهور التضخم.
 - إذا فأن تحديد حجم أمثل للنفقات العامة تعتبر مسألة معقدة وإيجاد حد أدنى أو أعلى من الإنفاق ليست بتلك الدرجة من السهولة ولا يمكن أن تمر دون تداعيات على الاقتصاد. لكن هناك عدة معطيات أو محددات يجب في إطارها تقدير حجم للنفقات العامة نوجزها فيما يلي:
- أولا: الطاقة المالية للاقتصاد**

من العوامل المهمة في تحديد حجم النفقات العامة، قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات التي يستلزمها نشاط الدولة، ويمكن قياسها بمدى تحمل الدخل القومي لاستقطاع جزء منه كإيراد عام دون الإضرار بمستوى معيشة السكان أو قدرتهم الشرائية، وتتوقف على عدة اعتبارات أولها مستوى الناتج القومي حيث تزيد المقدرة المالية بزيادة مستوى الدخل وبعدها توزيعه، كذلك يلعب هيكل الإنتاج دورا مهما فكلما زادت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي كلما زادت

معه الطاقة الضريبية، ومن العوامل المهمة أيضا هيكل السكان وحجم القوى العاملة، فكلما كانت الفئات العمرية للسكان شابة زادت معدلات العمالة ومستويات الطاقة الضريبية والعكس.

ثانيا: مستوى النشاط الاقتصادي

يشكل مستوى النشاط الاقتصادي محددا رئيسيا في مستوى النفقات العامة والسبب أن نمو النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن انخفاض المداخيل يؤدي إلى تخفيض الإنفاق، وكحالة استثنائية في أوقات الكساد والأزمات تقوم الدولة بعدة إجراءات الهدف منها تقليص الطلب العام وتخفيض النفقات.

ثالثا: ضرورة المحافظة على قيمة النقود

إن زيادة الإنفاق العام عن حد معين يترتب عليه زيادة الطلب الفعلي، وفي حالة الدول النامية وما تتميز به من محدودية في الطاقة الإنتاجية، يحدث خلل بين الطلب الفعلي والعرض الكلي فتظهر آثار تضخمية وارتفاع الأسعار⁽¹⁾ إن الخلاصة من هذا التحليل تشير إلى أنه هناك حدود وضوابط يجب أخذها بعين الاعتبار عند رسم السياسة الإنفاقية، غير أنه ومع هذه الضوابط لا زالت النفقات العامة تعرف تزايدا باستمرار للعديد من الأسباب وهو ما يتضح من خلال المطلب الموالي.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة

تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة من الظواهر الاقتصادية الهامة التي استرعت انتباه الاقتصاديين بالاتجاه نحو معرفة أسبابها وتفسيراتها. ومن أهم الأسباب والتفسيرات ما يلي:

أولا: قانون واجنر 1892 La Loi De Adolphe Wagner

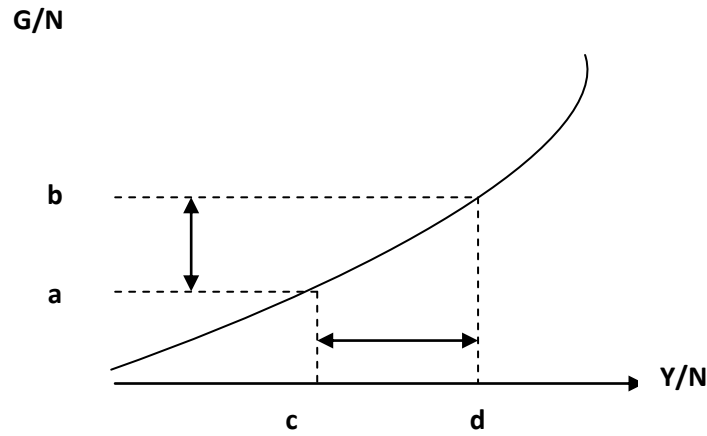
اهتم الاقتصادي الألماني أدولف واجنر بإيجاد تفسير علمي لظاهرة تزايد الإنفاق العام، فوفقا لهذا القانون يوجد اتجاه طبيعي نحو زيادة حجم النفقات العامة في الدول الصناعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فنتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول تتزايد النفقات العامة، وملخص هذا القانون "إذا حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وبالتالي تزداد النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب

¹ صبري عبد العزيز ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 60-62

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

الفرد من الناتج الوطني" ⁽¹⁾، وحسب قانون واجنر توجد ثلاثة عوامل أساسية تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي و أول عامل هو التصنيع فمن خلال هذه العملية تجد الدولة نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية وهو ما يزيد من نفقاتها العامة ⁽²⁾، أما العامل الثاني فهو النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالـتعليم والخدمات الترفيهية والثقافية. وأخيرا التطوير الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية تتطلب سيطرة الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية، وهذا بهدف زيادة الكفاءة والاستثمار في القطاعات التي يحجم عنها القطاع الخاص ⁽³⁾، ويمكن توضيح قانون "واجنر" من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03) : قانون "فلجنر" لظاهرة تزايد النفقات الحكومية



المصدر: علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 45.

حيث أن:

¹ وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، "ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990-

2019)"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، 2020، ص 113-114.

²Olivia Eric; **Finance Publiques**, 2^{ème} edition, Aubim Imprimeur, 2008,p50.

³عزري حميد، خوني رابح ، "تطور ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)"،

حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، ص 73.

$$Y/N: \text{متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي} = \frac{\text{حجم الدخل الوطني الحقيقي}}{\text{عدد}}$$

$$N/G: \text{متوسط نصيب الفرد من النفقات الحكومية} = \frac{\text{حجم النفقات العامة}}{\text{عدد}}$$

ومن خلال الشكل نلاحظ أنه كلما حققت الدولة معدلا معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العمومية بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، وهو ما تعبر عنه المسافة $CD > AB$ ، وشكل المنحنى يبين العلاقة الطردية بين زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني ومتوسط النفقات العامة، وتوجد علاقة عكسية بين الدخل الوطني وحجم النفقات العامة⁽¹⁾

وعلى الرغم من التحليل الذي قدمه واجنر، غير أنه لم يسلم من بعض الانتقادات التي تشكك في صحته وواقعية والتي نذكر منها:

• درس العلاقة بين النمو الاقتصادي وزيادة نفقات الدولة، أي أنه كلما زاد النمو الاقتصادي تتجه نفقات الدولة إلى الارتفاع، غير أنه أهمل عدة جوانب أخرى مثل الجانب السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي.

• درس العلاقة بين الزيادة النفقات العمومية والنمو الاقتصادي ولكن في الأجل الطويل، وأهمل التحليل في الأجل القصير. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يهتم ببيان آلية وكيفية التغير في النفقات العامة⁽²⁾

• عالج "واجنر" الزيادة في النفقات بشكل مطلق وليس بشكل نسبي، فهو لا يبين بوضوح معدل نمو الإنفاق، فالنفقات الحكومية قد تزداد في أوقات الرواج وتتناقص في أوقات الكساد⁽³⁾

ثانياً: الأثر الأزاخيليكوك-وايزمان

تمحورت هذه الدراسة حول تطور النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الخام في المملكة المتحدة خلال الفترة (1890-1955)، وتوصلت إلى أن التوسع المالي أو تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية يرجع إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث بلغت الإيرادات والنفقات

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 16.

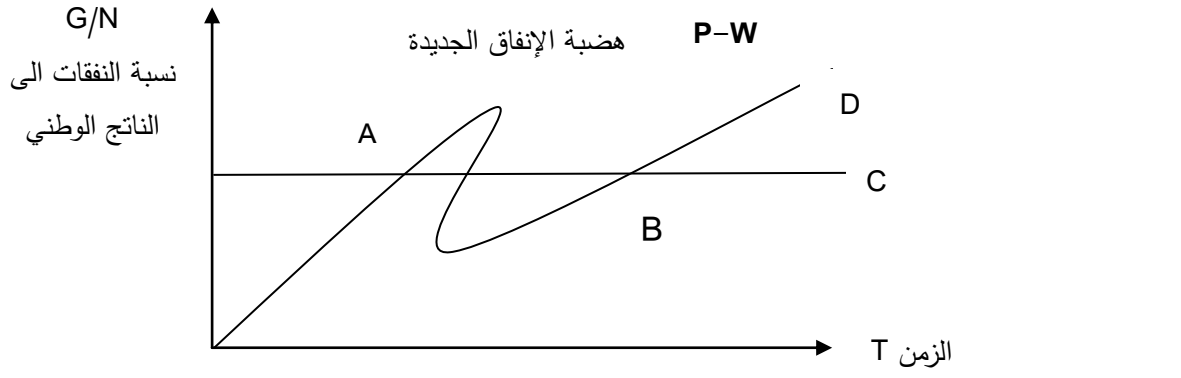
² وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 115.

³ عزري حميد، خوني رابح، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

أعلى مستوى لها، ففي حالة الكوارث والحروب الأفراد يقبلون برفع معدلات الضرائب أو قبول ضرائب جديدة من أجل تمويل الزيادة المفاجئة في النفقات العامة ⁽¹⁾ ومن ثم يبقى مستوى الإنفاق العام مرتفعاً حتى بعد انتهاء فترات الكوارث والحروب ⁽²⁾، وحسب بيكوك ووايزمان فإن مسار الزيادة في الإنفاق العام ليس مستمراً وإنما يحدث على شكل رجات عنيفة أو شبه تدرج بسبب عدة آثار أولها أثر التركيز فمن الدوافع الرئيسية لتزايد النفقات العامة رغبة الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي المساهمة في النشاط الاقتصادي ⁽³⁾، أما أثر الإزاحة يحدث خلال فترات الحروب والاضطرابات الاجتماعية فتضطر الدولة لزيادة الإنفاق العام وبالتالي زيادة الإيرادات من الضرائب، وعقب زوال تلك الظروف يصبح المجتمع قادراً على تحمل العبء الضريبي أكثر من السابق وبالتالي تمويل النفقات المرتفعة، إذا فهذا الأثر يفسر بإزاحة الإنفاق والإيراد الحكوميين المرتفعين للإيراد والإنفاق الحكوميين المنخفضين، وأخيراً أثر التفتيش فظهور نشاطات وحاجات جديدة للدولة وتطور نشاطاتها يدفع بها لرفع نفقاتها ⁽⁴⁾، كما أن فترة الأزمات والحروب قد تبين بعض المشاكل والنقائص المتعلقة بتحصيل الموارد التي لم يتم تحديدها من قبل ⁽⁵⁾، ويمكن تمثيل فرضية الأثر الإزاحي لبيكوك ووايزمان في المنحنى الموالي:

الشكل رقم (04): قانون بيكوك ووايزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة



¹ فرد أم الخير، دراسة فيسيه طبيعية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، مجلة المؤسسة، المجلد 09، العدد 01، 2020، ص 365.

² Maurice Mullard, **the politics of public expenditure**, Routledge London, 2nd Edition, 2005, P49

³ هيشام عياد، تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وفق نموذجي فاجنر-بيكوك ووايزمان خلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، 2020، ص 106-107.

⁴ نريمان رقيب، تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وفق نموذجي فاجنر-بيكوك ووايزمان خلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 13، 2020، ص 106-107.

⁵ Henreksaon, Peacock and wiseman's displacement effect are appraisal and a new test, vol 66, N^o 03, P248.

المصدر: علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

يتضح من الشكل البياني (P-W) أن الإنفاق العام يرتفع إلى النقطة A بفعل الاضطرابات الاجتماعية أي بفعل أثر الإزاحة، ومن المفترض أن تسير نسبة النفقات إلى الناتج الوطني من النقطة B إلى النقطة C غير أنه بفعل أثر التفتيش والتركيز ارتفعت تلك النسبة إلى غاية النقطة D.

ثالثا: نظريات أخرى لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة

1- قانون باركنسون 1958: يرى باركنسون من خلال هذا القانون أن سبب زيادة النفقات العامة

ناتج عن زيادة تكاليف التشغيل، وزيادة عدد الموظفين العموميين ناتج عن توسع القطاع العام وخاصة العمل الإداري، بعض النظر عن مدى احتياجاتهم لهم⁽¹⁾، فالزيادة في الإنفاق هنا تفسر بميل المسؤولين في الإدارات العمومية لتوظيف عاملين دون الحاجة لوجودهم أو بشكل لا يتماشى ومتطلبات العمل بسبب الرغبة في تقوية نفوذ ومراكز هؤلاء المسؤولين⁽²⁾.

2- نظرية مرض التكاليف: هي نظرية اقتصادية وضعها الباحث الأمريكي

William Baumol بمساعدة من Willia Bowen عام 1965 وتتمحور هذه النظرية حول وجود قطاعات إيراداتها قليلة وتشهد ركودا وارتفاعا في تكاليف التشغيل، ونظرا لشدة المنافسة مع القطاع الخاص فانه يصعب عليها تسويق منتجاتها فتقوم الدولة بدعمها وهو ما يؤدي إلى زيادة النفقات العمومية⁽³⁾.

إذا وبعد التزايد الواضح والمفرط في حجم النفقات العامة أصبحت محل دراسة واهتمام العديد من الاقتصاديين أهمهم واجنروبيكوك، وس يتم من خلال المطلب التالي معرفة الأسباب المؤدية لحدوث الزيادة في النفقات العامة.

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة

بالنظر إلى سهولة الإنفاق وصعوبة تحصيل الإيراد يلاحظ أن هناك زيادة في النفقات العامة لمختلف موازنات الدول، وقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب حقيقية أو أسباب ظاهرية.

¹Lois Philip, **Public Finance**, Cujas Paris, 5^{ème} edition, 1995, p38.

²وهيبة سراج، دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 19، 2018، ص 92.

³الطاهر شليحي، العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03، العدد 04، 2018، ص 17.

أولاً: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الظاهرية زيادة النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في حجم وعدد

الخدمات المقدمة⁽¹⁾، وتتلخص هذه الأسباب فيما يلي:

1- تدهور قيمة النقود :يعني تدهور قيمة النقود انخفاض قوتها الشرائية، حيث تضطر الدولة لزيادة حجم الوحدات النقدية من أجل الحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات التي كانت تحصل عليها في السابق، ولمواجهة هذا التدني تقوم الدولة بزيادة الإنفاق دون أن يقابلها زيادة في المنفعة، فالزيادة هنا تعتبر ظاهرة أو اسمية فقط⁽²⁾

2- اختلاف الطرق والتقنيات المحاسبية والمالية :قد ترجع الزيادة في النفقات العامة إلى اختلاف

طرق إعداد الميزانية العامة، ففي الماضي كانت الطريقة المتبعة تخصيص بعض الإيرادات المحصلة لتغطية النفقات ، فلم تكن تظهر هذه الإيرادات والنفقات في الميزانية، غير أنه ومع إتباع مبدأ الشمولية أو وحدة الميزانية أصبحت تظهر كافة الإيرادات والنفقات دون تخصيص، فإتباع مبدأ وحدة الموازنة أدت إلى زيادة الإنفاق العام مقارنة بالسنة السابقة لها، غير أن هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية ليس إلا⁽³⁾.

3- اتساع إقليم الدولة :قد تعود الزيادة الظاهرية في النفقات العامة إلى اتساع مساحة إقليم الدولة

(عن طريق اتحاد دولتين أو عدة دول)، ففي هذه الحالة اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة لم ينشأ بسبب التحسن في النفع العام وإنما بسبب اتساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة.

4-زيادة عدد السكان :من الطبيعي أن تؤدي زيادة حجم السكان إلى ارتفاع ظاهري في النفقات

العامة، خاصة إذا كانت الزيادة موجهة إلى سد حاجات السكان الجدد، فمن جهة لا تتأثر النفقات العامة بالزيادة المطلقة في حجم السكان وإنما تتأثر بالتغيرات الهيكلية في السكان، فزيادة عدد

¹Anas BenssalahZermrani, "les finances au maroc", politique financiers et droit budgétaire, l'harmattan, paris, 1998, p17.

²عيساني العارم، "العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)", مجلة

التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد03، العدد04، 2018، ص 17.

³عبد القادر مطاي، عمر دلال فؤاد، " ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وأهم محدداتها دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970-2016)", مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 45.

الأطفال في سن التعليم يؤدي إلى زيادة النفقات العامة التعليمية كما أن ارتفاع عدد الشيوخ يؤدي إلى زيادة في المرتبات التقاعدية والنفقات الصحية⁽¹⁾.

ثانيا: الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة الزيادة الفعلية أو زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن

هذه النفقات، ويمكن إجمال أهم الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة فيما يلي:

• الأسباب الاقتصادية :تعد هذه الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة الزيادة

في النفقات العامة:

1-زيادة الثروة ونمو الدخل الوطني : إن زيادة الدخل الوطني تؤدي إلى زيادة العوائد والإيرادات ،

فالتناسب طردي بينهما، وهذا عن طريق زيادة ما تقتطعه الدولة من هذا الدخل عن طريق

الضرائب الأمر الذي يشجع الدولة على الإنفاق في الأوجه المختلفة⁽²⁾.

2-توسع دور الدولة الاقتصادي :لقد توسعت وظائف الدولة الاقتصادية مما تطلب ز

النفقات العامة لتتمكن من أداء هذه الوظائف ، فزيادة عدد المشاريع التي تقوم بها الدولة من

أجل تحقيق إيراد اقتصادي ومالي للدولة، فالقيام بهذه المشاريع يسمح بإنتاج سلع وطنية بأسعار

مناسبة ،أو لمنع احتكار هذه الخدمات من قبل القطاع الخاص ، وكذلك تحقيق التنمية

الاقتصادية من أجل تحفيز الاقتصاد للحصول على موارد إضافية يجب عليها تهيئة الظروف

المناسبة مثل تكوين البنية التحتية للاقتصاد ،الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي فلقد أصبح

التعرض للاضطرابات والأزمات الاقتصادية من السمات الأساسية للاقتصاديات المعاصرة، ففي

حالة الكساد يتطلب تدخل الدولة عن طريق زيادة الإنفاق، وفي حالة الانتعاش فإن الدخل يزداد

وتزداد معه الإيرادات العامة مما يشجع الدولة على المزيد من الإنفاق ، كذلك من الأسباب المؤدية

لزيادة الإنفاق العام، التنافس الاقتصادي الدولي، إما عن طريق إعانات اقتصادية للمنشآت

¹ بن نوار بومدين، " النفقات العامة على التعليم -دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-

2008"،رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011، ص 50-51.

² حسين خربوش، يسري اليحيى، المالية العامة ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة

القدس المفتوحة،مصر، 2013، ص 147.

الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المنتجات الأجنبية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المنشآت الوطنية من الصمود في وجه المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية⁽¹⁾.

• **الأسباب الاجتماعية:** وتتمحور الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة في:

1-زيادة الوعي الاجتماعي: أدى انتشار التعليم والثقافة إلى زيادة الوعي الاجتماعي فصار الأفراد يطالبون بحقوقهم وأصبح لزاما على الدولة توفير خدمات لم تكن موجودة من قبل كالتأمين على البطالة، إعانات العجز والمرض، تقديم مساعدات للأيتام والمشردين، وهو ما ترتب عليه زيادة حقيقية في النفقات⁽²⁾

2-تحقيق العدالة الاجتماعية: من أجل محاربة الفوارق الاجتماعية وتحقيقا لمبدأ التوازن الاجتماعي وجب على الدولة الحد من سيطرة الطبقات الغنية على الطبقات الفقيرة، والحد من التفاوت الكبير في مستويات الدخل في المجتمع، وهو ما أدى إلى زيادة مسؤوليات الدولة الاجتماعية وبالتالي ازدياد نفقاتها⁽³⁾

الأسباب السياسية: تؤثر بعض العوامل السياسية في حجم النفقات العامة فتؤدي إلى زيادتها، وأهم هذه العوامل انتشار مبادئ الديمقراطية، وهو ما ترتب عليه اهتمام الدولة بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بالكثير من الخدمات الضرورية لها، كذلك نتيجة لتطور العلاقات الدولية أدت إلى زيادة نفقات التمثيل الخارجي هذا من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع تكاليف المساهمة في المنظمات الإقليمية والدولة، فضلا على الإنفاق على التنظيمات السياسية المختلفة والمجالس المحلية والانتخابات والدعوة للمشاركة الشعبية في صناعة القرار السياسي كل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة النفقات العامة⁽⁴⁾

الأسباب الإدارية: يزداد حجم النفقات العامة نتيجة لزيادة وظائف الدولة وتنوعها، فاستحداث العديد من الوزارات والإدارات أدى إلى زيادة النفقات لأجل توفير ما يلزم للقيام بالأعمال الإدارية من أجور ولوازم أثاث وغيرها

¹ سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، الأردن، 2011، ص 82-83.

² فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

³ رقبوب نريمان، مرجع سبق ذكره، ص 101.

⁴ محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 47.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

الأسباب المالية: ترتبط الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة بسهولة الاقتراض، وتوفر الدولة على فوائض مالية غير مستغلة فبالنسبة لسهولة الاقتراض يترتب عليه زيادة في النفقات العامة، فقد كانت القروض في وقت سابق تعتبر وسيلة تمويلية استثنائية لتغطية النفقات العامة، أما في الوقت الحاضر ونظرا لتطور الأساليب الفنية لإصدار القروض العامة، أصبحت الدولة تلجأ كثيرا لهذا النوع من القروض لتسديد أي عجز في موازنتها، خاصة عند مواجهة الأزمات مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات المالية وهذا ما شجعها على التوسع في الإنفاق، فضلا عما يترتب عليها من دفع أقساط هذه الديون وفوائده⁽¹⁾، أما توفر الفوائض المالية لدى الدولة فقد يحدث نتيجة لسوء تقدير النفقات الواجب تغطيتها إن تحصلت الدولة على إيرادات أكبر، وهو ما يدفع الدولة إلى التوسع في الإنفاق عن طريق إضافة خدمات جديدة أو تحسين الخدمات الموجودة أصلا⁽²⁾

الأسباب العسكرية: تعتبر النفقات العسكرية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات زيادة حقيقية، فنفقات الدفاع تحتل نسبة مرتفعة خاصة النفقات الموجهة إلى رواتب العاملين من عسكريين وفنيين وإلى قيمة الآلات والمعدات والأسلحة ونفقات الصيانة، وكذلك الإعانات الموجهة إلى عائلات الضحايا وتعويض خسائر المدنيين كلها من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، ولا يقتصر الأمر على فترات الحرب فقط بل يتعداه إلى فترات السلم أيضا، فما تقتضيه الظروف الراهنة التي تتميز بتوتر العلاقات الدولية تتطلب دائما الاستعداد لمواجهة ما قد يطرأ وهو ما يزيد من حجم النفقات العامة زيادة حقيقية⁽³⁾

وبصفة عامة يمكن القول أن أسباب الزيادة في النفقات العامة قد تكون عبارة عن أسباب ظاهرية لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة المنفعة الحقيقية للأفراد وقد تكون عبارة عن أسباب حقيقية ينجم عنها زيادة في منفعة الأفراد. وبغض النظر عن أسباب الزيادة في قيمة النفقات إلا أن المؤكد أنها يترتب عليها العديد من الآثار وهو ما سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

¹ سالم محمد الشوايكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 50.

² محمود الوادي وآخرون، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص 73.

³ فتحة خومية، "أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر-دراسة حالة الفترة 2000-2016"، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2017/2018، ص 118.

تحدث النفقات العامة أثارا مباشرة وأخرى غير مباشرة، فهي تقتطع جزءا من الموارد الاقتصادية لإشباع الحاجات العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي النفقات العامة إلى إعادة توزيع جزء من الدخل، وتمتد هذه الآثار المباشرة إلى أخرى غير مباشرة، و هو ما يتضح تاليا.

أولا: آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني يقصد بالإنتاج الوطني مجموع السلع والخدمات

التي تنتج خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة والتي يمكن تقييمها نقدا، ويقصد به كذلك مجموع القيم المضافة التي تتولد عن النشاط الإنتاجي الذي يقوم به المجتمع خلال فترة زمنية معينة⁽¹⁾، وتحدث النفقات العامة أثارا اقتصادية مباشرة في الإنتاج الوطني من خلال:

1- أثر النفقات العامة على رغبة و قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار : يمكن أن يؤدي

رفع النفقات العامة النقدية أو العينية إلى تحسين قدرة الأفراد على العمل وزيادة إنتاجيتهم وكفاءتهم، وهذا عن طريق دعم قطاعات التعليم، الصحة، التأمينات الاجتماعية وكذلك عن طريق الإنفاق على المرافق الضرورية التي تهيئ الظروف الملائمة للعمل مثل الدفاع الخارجي والأمن والقضاء، وهو ما ينعكس إيجابا على دخولهم، مما يقود لرفع الادخار ، ولا تقتصر آثار النفقات العامة على رفع قدرة الأفراد على العمل والادخار فقط، فالنفقات العامة الاستثمارية كأن تمنح الدولة إعانات اقتصادية موجهة لتوسيع الاستثمار في القطاع العام أو الخاص يمكن أن تؤدي إلى تحسين وتوسيع المناخ الاستثماري وبالتالي تكوين رؤوس أموال تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية⁽²⁾

2- أثر النفقات العامة على تحويل الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة والمناطق

:تستطيع الدولة بواسطة النفقات العامة أن تؤثر في انتقال عناصر الإنتاج من فرع إنتاجي لآخر أو من مكان لآخر كتحويل عناصر الإنتاج من قطاع زراعي مثلا إلى قطاع صناعي ، كما تستطيع أن تزيد من نسبة ما ينفق على الشؤون الصحية والتعليم والمشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة وهذا من أجل زيادة كفاية سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل والادخار، مما قد

¹ محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سوريا، 1978، ص103.

² محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 48.

يشجع باقي الأفراد ورؤوس الأموال بالانتقال إلى هذه المناطق وبالتالي استثمار رؤوس أموالهم فيها وهو ما يزيد من الناتج الوطني⁽¹⁾

3- آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي: يتكون الطلب الفعلي من الطلب العام والخاص على أموال الاستهلاك والاستثمار، ويتوقف حجم الدخل القومي على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستهلاك والاستثمار، فآثار النفقات العامة تختلف حسب حجمها ونوعها، فالنفقات الحقيقية تشكل طلبا فعليا على السلع والخدمات وهو ما يزيد من الطلب الفعلي وبالتالي الدخل خاصة إذا كانت الدولة تتميز بجهاز إنتاجي مرن فان ذلك سيؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج والتشغيل، أما في حالة النفقات التحويلية فتؤثر على الطلب الفعلي من خلال تصرف المستفيدين منها، ومدى استغلالهم لهذه النفقات في الادخار والاستثمار⁽²⁾

ثانيا :آثار النفقات العامة على الاستهلاك والاستثمار: يمكن أن تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورتين إما عن طريق شراء الدولة للسلع الاستهلاكية حيث أن قيامها بشراء سلع أو القيام بخدمات لسير المرافق العمومية كنفقات صيانة المباني الحكومية أو شراء الأجهزة والمعدات اللازمة للإنتاج⁽³⁾ يخفض من تكاليف الخدمة في هذا المجال وبالتالي فان الفرد يكون قادرا على زيادة الإنتاج أو عندما تقوم الدولة بتوزيع المرتبات والأجور للعمال يؤدي هذا إلى زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات الذي بدوره يحفز الإنتاج وينعش الاقتصاد⁽⁴⁾ أما بالنسبة للاستثمار فان زيادة الطلب الكلي الفعال ، فزيادة الطلب الاستثمار سيؤدي حتما إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج ومنه زيادة الإنتاج، أما زيادة الطلب الاستهلاكي فانه سيحدث حافزا استثماريا يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج⁽⁵⁾

ثالثا :آثار النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني من أجل التوزيع العادل للدخل والثروة، تقوم الحكومات بتغيير السياسة الإنفاقية كما وهيكل عن طريق:

¹ محمد ساحل، المالية العامة، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 54-55.

² عبد الله خبابة، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2016، ص 91-92.

³ محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 124-125.

⁴ محمود أحمد عياد صلاح وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسة الإنفاق، الطبعة الأولى، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص 19.

⁵ طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، ادار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 144.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

- تقديم الإعانات المباشرة، كالإنفاق على الخدمات الأساسية مثل التعليم الصحة مجاناً⁽¹⁾
- هناك سلع وخدمات ضرورية تقدمها الدولة بأقل من تكلفتها كالكهرباء والهاتف والماء، النقل بهدف المساهمة في رفع مستوى دخول الأفراد والأسر ذوي الدخل المنخفض، ويتم تمويل هذه التكاليف عن طريق فرض ضرائب تصاعدية وهو ما يحد من التفاوت الطبقي بين الأغنياء والفقراء.

- إعادة توزيع الدخل من خلال النفقات التحويلية الاجتماعية المباشرة، وهو ما يكون على شكل معاشات للمتقاعدين وإعانات البطالة والشيخوخة.. الخ⁽²⁾

ثانياً: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

تتمثل الآثار غير المباشرة للإنفاق العام في الأثر المضاعف والأثر المعجل.

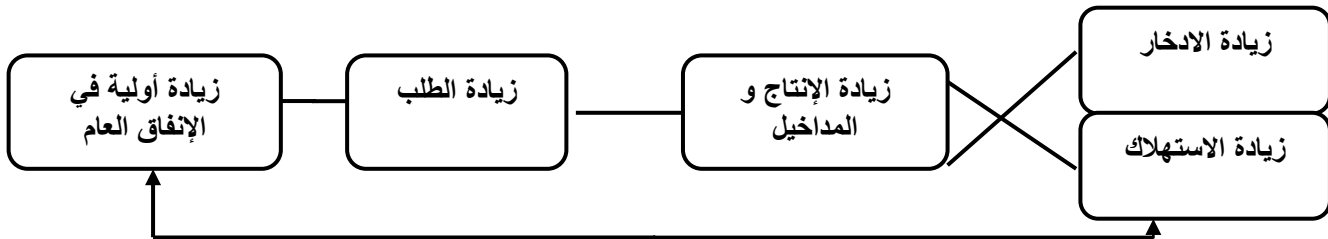
أثر المضاعف : تهدف نظرية الأثر المضاعف إلى قياس العلاقة بين الإنفاق الأولي (أجور،

مرتبات..) وزيادة الدخل النهائي المترتب عنه ⁽³⁾، أما المضاعف فيقصد به المعامل العددي الذي

يشير إلى مقدار الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن الزيادة في الإنفاق بصفة عامة والحكومي

بصفة خاصة⁽⁴⁾، ويمكن توضيح مبدأ المضاعف من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (05): مبدأ المضاعف



المصدر: محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 62.

¹ حسن دردوري، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار حميثر للنشر، مصر، 2019، ص 87.

² محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 60.

³ أحمد عبد الوهاب الغندور، اقتصاديات المالية العامة، مركز جامعة القاهرة، مصر، 1998، ص 76.

⁴ وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص 15.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

ولحساب أثر المضاعف جبرياً يمكننا اتباع الخطوات التالية:

- $\Delta Y = K \Delta I$
- $K = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$

حيث

- قيمة المضاعف: K
- التغير في الدخل: ΔY
- التغير في الاستثمار: ΔI

ولدينا $Y = C + I$:

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I$$

حيث:

$$\Delta I = \Delta Y - \Delta C$$

ومنه تصبح العلاقة كما يلي $K = \frac{\Delta Y}{\Delta Y - \Delta C}$:

ومن التحليل السابق يمكن القول أنه عند زيادة الإنفاق العام جزء منه يكون على شكل مرتبات وأجور وأرباح وفوائد، يقوم الأفراد بإنفاق جزء من دخولهم على حاجياتهم الاستهلاكية والجزء المتبقي يوجه إلى الادخار، فالإنفاق الاستهلاكي هنا هو عبارة عن دخول جديدة لأفراد أو فئات أخرى، أما الجزء المخصص للادخار فهو عبارة عن استثمار، كل هذا يؤدي إلى زيادة الدخل بنسب مضاعفة عن طريق آلية المضاعف⁽¹⁾

- **أثر المعجل** : يقصد بالأثر المعجل الأثر الذي يتركه الإنفاق العام على حجم الاستثمارات، فهناك علاقة طردية بين الطلب على السلع الاستهلاكية وحجم الاستثمارات حيث يعبر عن العلاقة بينهما كما يلي:

- $\text{المعجل} = \frac{\Delta C}{\Delta I}$

بحيث

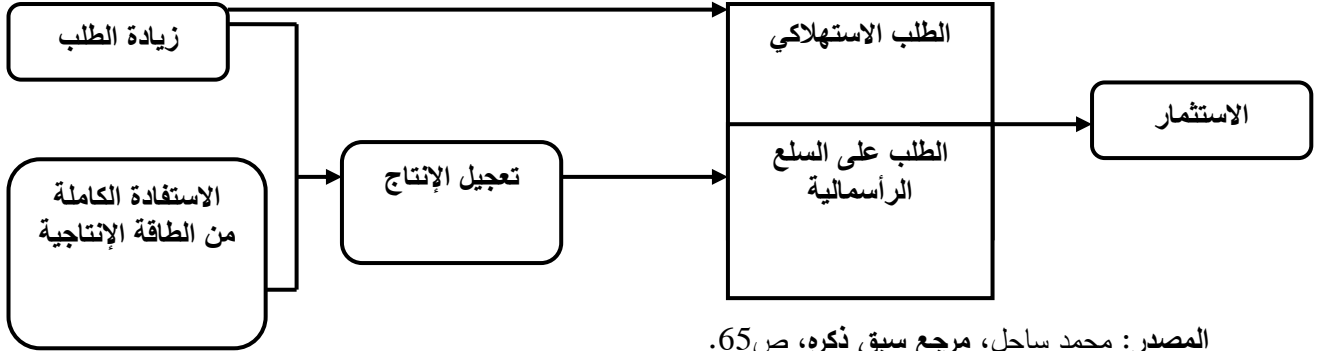
- التغير في الاستهلاك: ΔC
- التغير في الاستثمار ΔI ⁽²⁾

¹ Jean José quiles et autres, **Macroéconomie: cours, méthodes, exercices corrigés**, 2^{ème} éditions, bréal édition, 2006, p148

² عبد العزيز علي سوداني، أسس السياسة المالية، دار الجامعة، مصر، 1996، ص72.

والشكل الموالي يوضح آلية عمل المعجل:

الشكل رقم (06): مبدأ المعجل



المصدر: محمد ساحل، مرجع سبق ذكره، ص 65.

إذا فالمعجل يفسر زيادة الدخل وما ينجر عليها الزيادة في الاستهلاك ومنه زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من أجل مواكبة الزيادة في الاستهلاك وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الاستثمار⁽¹⁾، غير أن آثار المعجل تتوقف على عدة اعتبارات منها:

- وجود مخزون من السلع الاستهلاكية أو الطاقات الإنتاجية يحد من عمل المعجل
- وجود طلب مستمر على السلع الاستهلاكية يدفع بالمنتجين إلى زيادة إنتاجيتهم وبالتالي زيادة الاستثمارات⁽²⁾

إذا وبعد التعرف على الآثار الاقتصادية الناتجة عن النفقات العامة، سوف يتم التطرق إلى بعض المؤشرات الكمية لقياس هذه الآثار.

ثالثاً: المؤشرات الكمية لقياس النفقات العامة

لقياس آثار النفقات العامة هناك مؤشرات كمية من بينها:

1- الميل المتوسط للنفقات العامة

يستخدم هذا المؤشر لقياس درجة تدخل الدولة في

النشاط الاقتصادي فهو يعبر عن نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني، و يتم قياسه حسب العلاقة التالية :

الميل المتوسط للنفقات العامة = النفقات العامة في سنة معينة / الدخل القومي لنفس السنة

¹ أسامة محمد باخشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع، السعودية، 1999، ص 107.

² راضية دنان، " ترشيد الاتفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، السنة 2015-2016، ص 55.

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر أعلى من 50% معناه أن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام وتؤثر فيها، أما إذا كانت أقل من 50% فإن الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

2- الميل الحدي للنفقات العامة : هي عبارة عن الجزء من الزيادة في الدخل القومي الذي يذهب لإشباع الحاجات العامة، أي هو معدل التغير في الإنفاق العام الناتج عن التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة، ويمكن حسابه وفق العلاقة التالية:

$$\text{الميل الحدي للنفقات العامة} = \frac{\text{الزيادة القمي للنفقات العامة}}{\text{الزيادة الدخل}}$$

فالميل الحدي هنا تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، فإذا ارتفعت هذه القيمة واقتربت من الواحد معناه أن الزيادة في الدخل الوطني موجه إلى الإنفاق على الحاجات العامة وهو ما يبين تزايد اهتمام الدولة بالحاجات العامة على عكس انخفاض هذا الميل فإذا اقترب من الصفر دل على عدم اهتمام الدولة بحاجات مواطنيها ورفاهيتهم⁽²⁾.

3- المرونة الداخلية للنفقات العامة : يقيس هذا المؤشر مدى استجابة النفقات العامة للاستجابة في الدخل القومي، ويمكن التعبير عنه كما يلي⁽³⁾:

$$\text{المرونة الداخلية للنفقات العامة} = \frac{\text{التغير النسبي في النفقات العامة}}{\text{التغير النسبي في الدخل القومي}}$$

¹ خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل، الأردن، 2007، ص 109.

² سعيد عبد العزيز عثمان، يحيى عبد الغني أبو الفتوح، الموازنة العامة والتحليل الكلي، دار فاروس العلمية، مصر، 2013، ص 101-102.

³ طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 199-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 78.79.

او يمكن كذلك حساب هذا المؤشر كالتالي:

المرونة الداخلية للنفقات العامة = الميل الحدي للنفقات العامة / الميل المتوسط للدخل القومي

4- نصيب الفرد من النفقات العامة : هذا المؤشر يقيس لنا مستوى الرفاه الاجتماعي الذي يتمتع به الفرد من خلال الخدمات الصحية والتعليمية والمعاشية المقدمة له، ويمكن توضيح هذا المؤشر من خلال:

متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة = النفقات العامة في سنة معينة / عدد السكان لنفس السنة

ويلاحظ من العلاقة أعلاه أن زيادة عدد السكان بنسبة أعلى من الزيادة في النفقات العامة سوف تؤثر على نصيب الفرد من النفقات العامة وتؤدي إلى تراجع مستوى الرفاه الذي يتمتع به⁽¹⁾ بعد عرض أسباب تزايد النفقات العامة ومختلف النظريات المفسرة لها، وكذلك الآثار الناجمة عنها سوف يتم التعرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة وبالسياسة الإنفاقية ومختلف الآثار الناتجة عنها.

المبحث الثالث: السياسة الإنفاقية وعلاقتها بالموازنة العامة

هناك ارتباط شديد بين الإنفاق العام والموازنة العامة، فالإنفاق هو الجانب الأيمن من الموازنة العامة، فأى زيادة في قيمته وفي حالة انكماش الاقتصاد يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة ومنه وقوعها في العديد من المشاكل.

المطلب الأول: مفهوم الموازنة العامة وأهميتها

قبل التطرق لعلاقة الإنفاق العام بالموازنة العامة سوف يتم التطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة وأهميتها.

أولاً: تعريف الموازنة العامة وخصائصها

¹ وهيبة سراج، مرجع سبق ذكره، ص 93.

يمكن تعريف الموازنة العامة بأنها : "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعدها أجهزة الحكومة وتعتمدها السلطة التشريعية بإصدار نظام الميزانية الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبها التحصيلي و الإنفاقي"⁽¹⁾

كما تعرف بأنها " وثيقة مالية تبين إنفاق الحكومة وإيراداتها، والموازنة بينهما بما يحقق أهداف الدولة، والتي تعد من قبل السلطة المالية سنوياً، وتصادق عليها السلطة التشريعية"⁽²⁾ تعرف أيضاً بأنها "تقدير معتمد من طرف السلطة التشريعية المعتمدة للنفقات والإيرادات العامة للدولة خلال فترة زمنية معينة، وهي عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية لفترة زمنية، وهي عبارة عن خطة مالية توضع سنوياً ومعتمدة قانونياً، وتتضمن عدداً من البرامج والمشاريع التي سوف تنجزها الدولة خلال هذه الفترة الزمنية"⁽³⁾

وواضح من خلال هذه المفاهيم أن الموازنة العامة تتصف بخصائص نذكرها فيما يلي:
الموازنة العامة توقع : أي أن الموازنة العامة عبارة عن توقع لما سوف تتحصل عليه الدولة من إيرادات وما سوف تنفقه خلال السنة الجارية فهي بيانات تقديرية خلال مدة زمنية غالباً ما تكون سنة⁽⁴⁾

الموازنة العامة مرتبطة بفترة زمنية محددة : أي أن تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة يكون محدد ببداية ونهاية، ولفترة زمنية مستقبلية معينة وجرى العادة أن تقدر بسنة.

الموازنة العامة تحدد على ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية : بما أن الموازنة العامة عملية تقديرية لفترة زمنية لاحقة، فهذه التقديرات يتم وضعها بناء على سياسات مالية تحققت خلال سنوات ماضية، أو بعبارة أخرى هي عبارة عن امتداد لسياسات مالية تحققت سابقاً فيتم تقدير الموازنة على أساسها.

¹ حكيمة حليمي ، نوال باهي ، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 04، 2018، ص 39.

² قنيلخ خلف، مدخل الى المالية العامة، الطبعة الأولى ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 277.

³ إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر، الأردن، ص 29.

⁴ محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020، ص 40.

الموازنة العامة إجازة من السلطة التشريعية : حتى نعتبر الموازنة العامة نهائية يجب اعتمادها والتصديق عليها من قبل السلطات التشريعية، أي يجب إقرار النفقات والإيرادات العامة والموافقة عليها وإجازتها للسنة المقبلة⁽¹⁾

ثانيا: مبادئ الموازنة العامة

تشتمل الموازنة العامة على عدة مبادئ تحكم تحضيرها واعتمادها يمكن تلخيصها فيما يلي:

مبدأ السنوية : المقصود بمبدأ سنوية الموازنة أن يكون الإعداد والتصديق للنفقات والإيرادات لمدة سنة، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

✓ فترة السنة هي الأنسب من كل النواحي، فلو كانت أطول من السنة لصعب تقدير كل من النفقات والإيرادات نظرا للظروف غير المتوقعة، ويكون من الصعب الرقابة عليها، ولو كانت أقل من سنة لكان هناك تفاوت بين الإيرادات والنفقات، لأن النفقات تتصف بنوع من الانتظام خاصة النفقات المتكررة، أما الإيرادات فتتصف بالتغير ومن هنا تأتي أهمية إعداد الموازنة سنويا.

✓ بسبب حاجة الموازنة العامة إلى جهود كبيرة ونفقات، فمن المكلف أن يتم هذا العمل في فترة تقل عن سنة.

✓ مساعدة السلطات التشريعية على تبسيط إجراءات الرقابة على أعمال السلطات التنفيذية⁽²⁾

مبدأ العمومية والشمولية : يقصد بعمومية الموازنة شمولها على كافة الإيرادات مهما كان مصدرها، وعلى جميع النفقات مهما كان شكلها، وهذا دون أن يتم خصم النفقات من الإيرادات ويظهر الرصيد المعبر عن زيادة النفقات عن الإيرادات أو العكس، ويساعد هذا المبدأ على:

✓ التخفيف من الإسراف والتبذير وحسن إدارة الأموال العمومية

✓ يضمن هذا المبدأ للسلطة التنفيذية فرض رقابة تفصيلية على جميع النفقات والإيرادات

✓ هذا المبدأ يؤدي إلى توضيح كامل لجميع عناصر الإيرادات والنفقات وهو ما يبين المركز المالي والأوضاع الفعلية.

¹ أحمد بلجيلالي، تقييم شفافية الموازنة العامة بالجزائر ومتطلبات تعزيزها، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 471.

² فضل محمد عثمان، عجز الموازنة العامة (المشكلات والحلول)، مجلة المال والاقتصاد، العدد 58، 2008، ص 38.

مبدأ التوازن :ويقصد بهذا المبدأ أن تتعادل الإيرادات مع النفقات، ففي حالة كانت النفقات أكبر من الإيرادات نعتبر أن الموازنة تعاني من حالة عجز، ويجب تمويل هذا العجز إما عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو أية وسيلة أخرى مناسبة لمعالجة حالة العجز، أما إذا كانت الإيرادات أكبر من النفقات فهناك فائض في الموازنة⁽¹⁾

مبدأ وحدة الموازنة :المقصود بهذه القاعدة أن تكون للحكومة موازنة واحدة تحتوي على كافة الإيرادات والنفقات، وهذا لمبررين، الأول يساعد جمع كافة النفقات والإيرادات في وثيقة واحدة على بيان المركز المالي للدولة، أما الثاني لتسهيل الرقابة على اعتماد الموازنة وتنفيذها⁽²⁾

ثالثا :أهمية الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة واجهة تعكس النشاط الاقتصادي لأي دولة وذلك لأهميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك المحاسبية ، فمن حيث الأهمية الاقتصادية تعتبر أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة في المالية الحديثة وهذا لتأثيرها في النشاط الاقتصادي من أجل إحداث توازن في الاقتصاد القومي خاصة من خلال النفقات والضرائب من أجل الوصول إلى مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد توزيعا عادلا...الخ. أما فيما يتعلق بأهمية الاجتماعية فهي تستخدم لتحقيق أغراض اجتماعية ، و تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد من خلال فرض ضرائب تصاعدية على أموال الأغنياء هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على وصول بعض الخدمات العامة للفئات الضعيفة في المجتمع بدون مقابل مثل المنح والإعانات، دعم بعض السلع الاستهلاكية...الخ⁽³⁾، بالنسبة للأهمية السياسية للموازنة العامة تظهر من خلال مبدأ موافقة السلطات التشريعية أو البرلمان على الموازنة من أجل اعتمادها، فهذا بمثابة موافقة من ممثلي الشعب على خطة عمل الحكومة، وعلى السياسة المالية والاقتصادية للدولة بصفة عامة ، وأخيرا الأهمية المالية للموازنة العامة و تتجلى في أنها عبارة عن انعكاس للوضع المالي للدولة، حيث أنها تضم جميع الإيرادات والنفقات وهو ما يمكنها من

¹ عبود ميلود، " متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد درار، 2020، ص24-27.

² مها أحمد حسين الأنباري، " تكيف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)"، مذكرة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، 2016، ص24.

³ أحمد معيوف ، محاضرات في المالية العامة، السنة الثانية ليسانس، تخصص تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2016/2017، ص 113-114.

معرفة أوضاعها المالية الداخلية والخارجية وما إذا كانت الميزانية تتمتع بفائض أو عجز ومن ثم التدخل بالشكل المناسب لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾، وكما ذكرنا سابقا فإن الموازنة العامة تتكون من جانبين جانب النفقات وجانب الإيرادات، وقبل توضيح السياسة الإنفاقية سوف يتم التطرق للإيرادات العامة.

المطلب الثاني : الإيرادات العامة

تتكون الموازنة العامة من جانبين أساسيين هما، جانب النفقات العامة وقد تمت دراسته بالتفصيل في المباحث السابقة، وتلجأ الدولة إلى تغطية نفقاتها المتزايدة من الإيرادات العامة وهو ما سيتم تناوله في هذا المطلب.

أولاً: التعريف بالإيرادات العامة

يمكن تعريف الإيرادات العامة بأنها : "عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية سواء كانت قروض داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة بغية الوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية"⁽²⁾ كما يمكن تعريفها كذلك بأنها "مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ"⁽³⁾ وهناك من عرف الإيرادات العامة بأنها "أداة مالية يقصد بها مجموعة الدخل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"⁽⁴⁾

ومما سبق يستنتج أن الإيرادات العامة هي عبارة عن مجموع المداخل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة كالضرائب والرسوم وأملك الدول من أجل تغطية نفقاتها لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

¹ زوبير دغمان، مرجع سبق ذكره، ص 118-119.

² عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 236.

³ محمود مجدي شهاب، الاقتصاد المالي - نظرية مالية الدولة والسياسات المالية للنظام الرأسمالي، الدار الجامعية

الجديدة للنشر، مصر، 1999، ص 101.

⁴ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 85.

ثانياً: تقسيمات الإيرادات العامة

هناك عدة معايير لتقسيم الإيرادات العامة منها معيار الدورية، معيار المصدر، وكذلك تقسم حسب سلطة الدولة في الحصول عليها.

• تقسيم الإيرادات العامة حسب دوريتها: تقسم الإيرادات العامة حسب دوريتها إلى:

- إيرادات عادية : يقصد بالإيرادات العادية تلك التي تتكرر كل سنة وتحصل عليها الدولة بصفة منتظمة وتخصص عادة لتمويل النفقات العادية ، ومثالها الدومين، الضرائب، الرسوم...الخ⁽¹⁾
- إيرادات غير عادية (استثنائية) : هي إيرادات تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة ولا تكرر سنوياً، وتخصص لتغطية نفقات استثنائية وتشمل إيرادات القروض العامة والإصدار النقدي⁽²⁾

• تقسيم الإيرادات العامة حسب مصدرها: تقسم حسب هذا المعيار إلى مصدرين:

- إيرادات أصلية : هي مجموع ما تتحصل عليه الدولة من أملاكها دون اقتطاعها من دخول الأفراد، وتعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الاقتصادية.
- إيرادات مشتقة : هي مجموع ما تحصل عليه الدولة عن طريق اقتطاعها من دخول الأفراد كالضرائب والرسوم والقروض...الخ⁽³⁾

• تقسيم الإيرادات العامة حسب سلطة الحصول عليها : تقسم حسب السلطة التي تتمتع بها

الدولة في تحصيل هذا النوع من الإيرادات، حيث تقسم لنوعين:

- إيرادات اختيارية : هي الإيرادات التي يكون للأفراد الحرية في أداءها من عدمه ويتم الحصول عليها بغير إكراه مثل إيرادات المشاريع العامة.
- إيرادات إجبارية : هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإكراه، أو يتم فرضها وتحصيلها بالإجبار مثل الغرامات، القروض الجبرية⁽⁴⁾

ويمكن توضيح أهم تقسيمات الإيرادات العامة في الشكل الموالي:

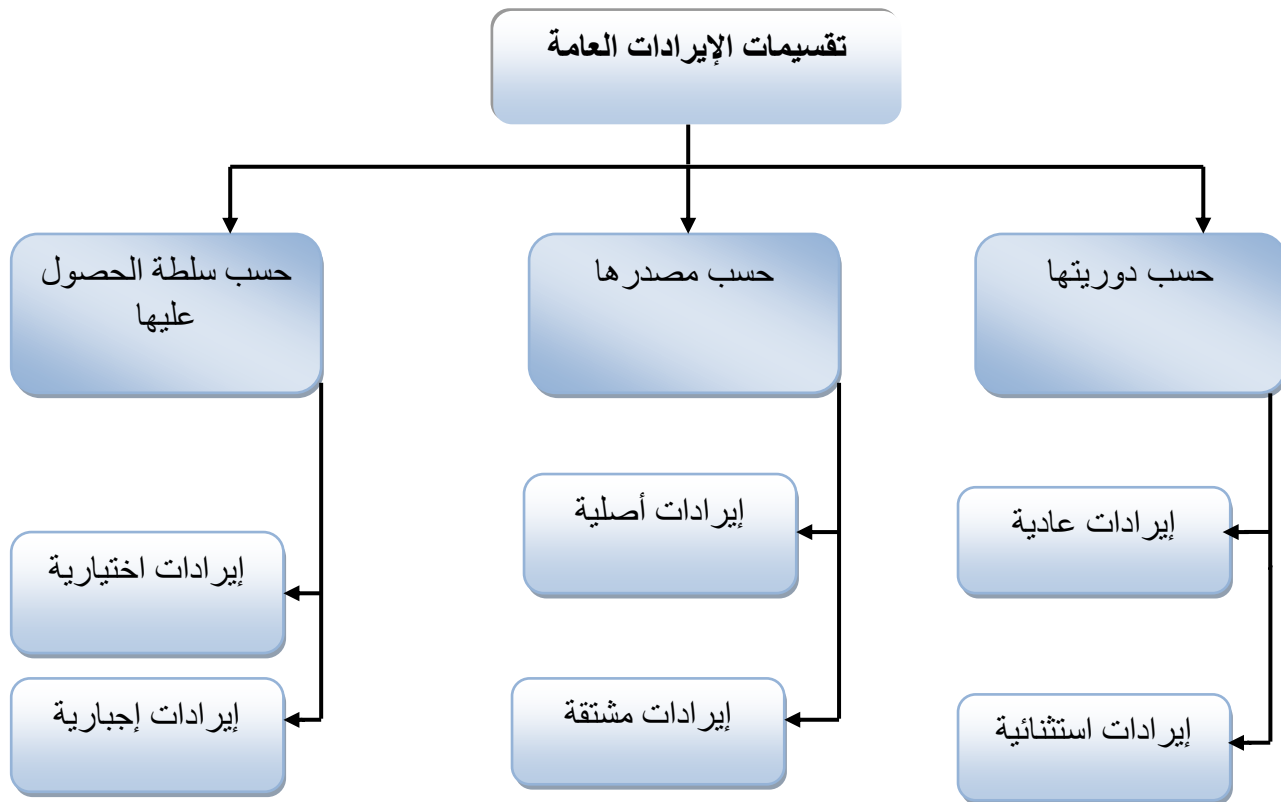
¹ فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² محمود مجدي شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 118.

³ رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، الطبعة الأولى ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص 33.

⁴ يسري أبو العلا وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الشكل رقم (07): تقسيمات الإيرادات العامة



المصدر: فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 167.

ثالثاً: مصادر الإيرادات العامة

تحصل الدولة على الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها من مصادر مختلفة يمكن تقسيمها إلى إيرادات عادية كالضرائب والرسوم وإيرادات الدومين، ومصادر غير عادية كالقروض والإصدار

النقدي. سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مصادر الإيرادات العادية، أما باقي الأنواع سيتم تناولها في المطلب التالي.

• **الإيرادات الاقتصادية** : وهي عبارة عن إيرادات الدومين بنوعيه عام وخاص، فالدومين كمصطلح يقصد به "ممتلكات الدولة بصرف النظر عن طبيعتها عقارية أو منقولة، ونوع ملكيتها عامة أو خاصة، وينقسم بدوره إلى قسمين هما:

دومين عام : "هي الأموال التي تملكها الدولة أو هيئاتها العامة، وتخضع لأحكام القانون العام، وتكون مخصصة ومعدة للاستعمال والنفع العام، وهي الأموال التي لا يجوز بيعها أو إيجارها أو امتلاكها بالتقادم ومثلها الطرقات العامة الجسور الحدائق. الخ"⁽¹⁾.

دومين خاص : "هي الأموال التي تملكها الدولة أو هيئاتها العامة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص بصورة عامة، ويمكن التصرف فيها بالبيع، كما يمكن تملكها بالتقادم طويل الأجل من قبل الأفراد، وتدر إيرادات محسوسا بعكس الدومين العام"⁽²⁾.

• **الإيرادات السيادية**: وتشمل الضرائب والرسوم

الضرائب: يمكن تعريفها على أنها "مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي دون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"⁽³⁾.

فمن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج خصائص الضريبة في أنها عبارة عن مبالغ نقدية، وأنها فريضة إجبارية، كما أنها تحقق أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية، وتفرض بدون مقابل أو عائد، ومن هنا استمدت الضرائب أهميتها في تمويل عجز الموازنة، فهي عبارة عن موارد متجددة تسدد في أي وقت من السنة وبنسب مختلفة وهو ما يحقق للخرينة تمويلا مستمرا⁽⁴⁾.

¹ محمد طاقة، هدى عزوي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

² طاهر الجناحي، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، مصر، 1970، ص 58.

³ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 13.

⁴ طارق هزوشي، الأمين لباز، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

الرسوم : يمكن تعريف الرسم بأنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد إلى الدولة، أو غيرها من الهيئات العامة جبرا مقابل خدمة معينة تؤديها له، تحقق في أن واحد نفعا خاصا لمن ينتفع بها بالإضافة إلى النفع العام الذي يعود على المجتمع من جراء أداؤها"⁽¹⁾

من خلال هذا التعريف يستنتج أن الرسم يتشارك مع الضريبة في ثلاثة خصائص وهي الصفة النقدية، الإلزام، وتدفع للدولة، غير أنها تختلف مع الضريبة في كونها تدفع مقابل الانتفاع بخدمة معينة، فالعجز في الموازنة هو عبارة عن حدوث اختلال بين الإيرادات النفقات فتوسع الدولة في الإنفاق هو بالضرورة توسعها في تقديم الخدمات العامة للأفراد، فزيادة العجز في الموازنة يقابله زيادة في الرسوم ⁽²⁾، إن الإيرادات العامة مثلها مثل النفقات لها ارتباط وثيق بعجز الموازنة وهو ما يتضح تاليا.

المطلب الثالث: العجز الموازي

نتيجة لقصور الإيرادات العامة للدولة عن الوفاء بمتطلبات الإنفاق العام أو نتيجة للتوسع الكبير للنفقات العامة يحدث العجز في الموازنة.

أولا: مفهوم عجز الموازنة وأنواعه

يمكن تعريف عجز الموازنة بأنه "الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة، والنتيجة عن كون النفقات تفوق الإيرادات، وتضطر الحكومة في هذه الحالة إلى تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض مما يؤدي إلى تزايد الدين العمومي"⁽³⁾. ويمكن تعريفه كذلك بأنه : "انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، فهو رصيد موازني سالب بحيث نفقات الدولة تكون أكبر من إيراداتها"⁽⁴⁾، وهناك عدة أنواع للعجز الموازي نذكر منها:

¹ منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص71.

² بن عزة هشام، حفوظة الأمير عبد القادر، دور صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز في الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2017، الكتاب الجماعي، العجز الموازي واشكالية استدامة الموارد المالية للموازنة العامة للدولة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص354.

³ علي بودلال، العجز الموازي في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 2018، ص455.

⁴ حلومي حكيم، باهي نوال، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد4، 2018، ص39.

العجز الجاري : يقاس بالفرق بين إجمالي مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه مجموع مخصصات الإنفاق لأجل تسديد الديون المتراكمة من السنوات السابقة⁽¹⁾

العجز الأساسي : يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون، غير أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي، لذلك فإن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية، فالعجز الأساسي هو الفرق بين العجز الجاري والفوائد على الديون المتعاقد عليها سابقا وهو ما يمكن من إعطاء صورة عن السياسة المالية الحالية⁽²⁾

العجز الشامل : يعبر عن الفرق بين الإيرادات والنفقات في كل القطاعات المملوكة، فالنفقات تكون متضمنة مدفوعات الفوائد دون أقساط القروض المستحقة أما الإيرادات فهي تكون متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية⁽³⁾

العجز التشغيلي : يقيس العجز التشغيلي مقدار العجز في ظروف التضخم، ويأخذ بعين الاعتبار الفوائد التي تدفع لتعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون، فهو يمثل مجموع افتراضات الحكومة والقطاع العام مطروحا منه مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام⁽⁴⁾

العجز الهيكلي : عند زيادة معدل الإنفاق العام وعدم مقدرة الإيرادات العامة على تمويله يحدث عجز دائم في الموازنة، أي أن العجز الهيكلي يعبر حالة عدم توازن الجهاز المالي للدولة وعدم مقدرة الإيرادات العامة على مواكبة تزايد النمو في النفقات بصفة مستمرة، وهو ما يدل على وجود خلل هيكلي يحتمل استمراره ما لم تتخذ الحكومة إجراءات للتغلب عليه⁽⁵⁾

¹ زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 02، 2019، ص 319.

² علي بودلال، مرجع سبق ذكره، ص 456.

³ علي توبين، عجز الموازنة واثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 13، 2015، ص 172.

⁴ صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 137.

⁵ عاشور يوسف، اسماعيل مولوج، معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الإنفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص 316.

الشكل رقم (08): أنواع العجز الموازني



المصدر: كزيز نسرين، مرغاد لخضر، آيات تمويل وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر-دراسة تحليلية (2017/2000)، مجلة العلوم الانسانية، العدد 47، 2017، ص 504.

ثانيا: عجز الموازنة في ظل النظريات الاقتصادية

اختلفت وتباينت آراء المدارس الاقتصادية حول حالة العجز في الموازنة، وفيما يلي سيتم

طرح أهم الآراء التي عالجت عجز الموازنة حسب وجهة نظرها:

• النظرية الكلاسيكية : يقوم الفكر الكلاسيكي على أن دور الدولة ينحصر على ضمان سير

المرافق العامة في أضيق الحدود دون تدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أي أن دورها تتمثل في الدولة الحارسة، وكذلك من مبادئها الأساسية التوازن في الميزانية فهو هدف رئيسي لا بد من تحقيقه في كل الظروف أي تساوي الإيرادات مع النفقات لأن حدوث حالة العجز يعد خطرا كبيرا يصيب الاقتصاد، فقد انحصرت مصادر تغطية النفقات في الضرائب أما القروض فيتم اللجوء إليها في الحالات الاستثنائية كالحروب ، وهناك عدة حجج يؤيدون بها مبدأ توازن الموازنة أهمها:

✓ يؤدي العجز في الموازنة إلى حدوث ظاهرة التضخم عن طريق سد هذا العجز بالإصدار

النقدي الجديد، فتزيد عرض النقود بشكل يفوق السلع المعروضة.

✓ إن الاقتراض الحكومي يعمل على انتقال الموارد من قطاع خاص منتج إلى قطاع حكومي غير منتج وهو ما يؤدي في النهاية إلى نقص الإنتاجية وتبديد الأموال العمومية ⁽¹⁾.

✓ معالجة العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض يسبب أزمة مديونية دائمة.

• **النظرية الكينزية** : برزت النظرية الكينزية عقب أزمة الكساد 1929 التي بينت أن مبادئ

النظرية الكلاسيكية غير محققة، وأن حالة الاستخدام الكامل غير محققة وأن العرض لا يخلق الطلب الموافق له، وأن المشكلة الأساسية ليست في توازن الموازنة بل في نقص الطلب الفعال وهو ما يحتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة إنفاقها و التمويل بالإصدار النقدي الجديد أو عن طريق الاقتراض من أجل زيادة الطلب الفعال من أجل تنشيط الاقتصاد وزيادة العرض ⁽²⁾.

• **النظرية النيوكلاسيكية** : جاء الفكر النيوكلاسيكي لإعطاء حلول لما كان يعانيه الاقتصاد العالمي في تلك الفترة ، خاصة بعد انهيار نظام النقد الدولي وظهور أزمة الركود التضخمي التي لم يستطع الفكر الكينزي معالجتها، حيث ترى هذه النظرية أن السبب الأساسي لحدوث العجز في الموازنة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن السبب في حدوث العجز هو النفقات الجارية متمثلة في نفقات الدعم على المواد الاستهلاكية والتعليم والصحة، لذلك يجب تقليص دور الدولة وانتهاج أسلوب الخصخصة، وتوجيه الاستثمارات الحكومية إلى القطاع الخاص ⁽³⁾، وكما اتضح سابقا فإن عجز الموازنة يحدث نتيجة تراجع الإيرادات أو توسع النفقات وتعد هذه الأخيرة أهم المسببات وهو ما يتضح تاليا.

المطلب الرابع: ماهية وأهداف السياسة الإنفاقية

تعتبر السياسة الإنفاقية من أهم السياسات التي تستخدمها الدولة للتحكم في العديد من المتغيرات الاقتصادية، وسوف نتناول في هذا المطلب مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة الإنفاقية بدءا بمفهومها وصولا إلى أهدافها.

أولا: مفهوم السياسة الإنفاقية:

¹ منال جابر مرسي محمد، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 51، العدد 01، 2021، ص 371-372.

² علي قروء، نسرين كزيز، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي -حالة الجزائر (2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4، 2018، ص 198.

³ منال جابر مرسي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 374.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

يمكن تعريف السياسة الإنفاقية بأنها "تلك الوسائل التي يمكن من خلالها التدخل والتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني"⁽¹⁾،

"هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات الخاصة بالإنفاق العام، تهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فهي عبارة عن الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي"⁽²⁾

ومما سبق يمكن القول بأن السياسة الإنفاقية عبارة عن جملة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجهات والظروف الاقتصادية السائدة في الدولة ، وهذا بالتأثير في حجم النفقات العامة بتغيير حجمها أو تركيبها سعياً لتحقيق جملة من الأهداف بواسطة العديد من الأدوات.

ثانياً: أدوات السياسة الإنفاقية

تتمثل أدوات السياسة الإنفاقية في النفقات العامة، فمن أجل بلوغ الأهداف المسطرة تستخدم هذه النفقات إما بتخفيضها أو زيادتها، أو إعادة هيكلة بنية الإنفاق فلتخفيض أو زيادة الإنفاق العام تلجأ الدولة إلياتباع سياسة انكماشية أو توسعية حسب الوضعية الاقتصادية والمالية لها، ففي حالة الركود الاقتصادي ومن أجل دعم الطلب الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي تقوم بالتوسع في الإنفاق العام، أما الحالة العكسية وهي تخفيض الإنفاق فتلجأ إليها في حالة التضخم، فبعض الاقتصاديين يرون ضرورة زيادة الإنفاق العام حتى لو أدى ذلك إلى حدوث اختلال في رصيد الموازنة وحجتهم في ذلك أن زيادة النفقات الرأسمالية تؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار وهو ما سوف ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن الفريق المعارض يرى بأن زيادة الإنفاق العام سوف يؤدي إلى حدوث نتائج سلبية على رصيد الموازنة وهو ما سوف ينجر عليه العديد من المخاطر أبرزها المديونية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق العام سوف يؤدي إلى زيادة الاستثمار ولكن هذا لن يضمن بالضرورة زيادة النمو وتحسن المستوى المعيشي. ال خ، إلا إذا كانت الزيادة في النفقات ضمن

¹Ahmed Zakane, "dépenses publique productives, croissance a long terme et politique economique", (These de doctorat d'état en sciences économiques, Université D'alger ,2003),p29.

²محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين، مذكرة ماجستير ، جامعة الأزهر - غزة، 2011، ص32.

خطة تنمية شاملة وتوزيع الموارد على القطاعات المنتجة التي تخلق فرص عمل وتزيد من الطلب الكلي وترفع الإنتاجية ومنه تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وبالنسبة لإعادة هيكلة بنية الإنفاق العام يتطلب أولاً تحديد الوضعية الاقتصادية للدولة، ففي ظل قلة الإيرادات وعدم تنوعها سوف تقوم بتوجيه نفقاتها حسب القطاعات المهمة والمساهمة في سير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، أي أن إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام يتطلب أولاً مراجعة أولويات الإنفاق العام وفي غالب الأحيان يتم توجيهها حسب القطاعات التالية :نفقات موجهة للخدمات العامة، نفقات موجهة للأمن والدفاع، نفقات الخدمات الاجتماعية، نفقات الشؤون الاقتصادية، نفقات أخرى.

وبالتالي يلاحظ أن إعادة هيكلة الإنفاق العام تكون وفق خطة ممنهجة من أجل التسيير

الفعال لنفقاتها وتحقيق أهدافها⁽¹⁾

ثالثاً: أهداف السياسة الإنفاقية

تسعى السياسة الإنفاقية إلى تحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، التشغيل الكامل، زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

1-التأثير على المستوى العام للأسعار : فالتأثير على المستوى العام للأسعار يكون في حالتين، الأولى عند الارتفاع ف تتدخل الحكومة عن طريق تخفيض الإنفاق فيخفض العرض النقدي المتداول، ومنه تخفيض حجم الاستهلاك والطلب الكلي وهو ما يؤدي في النهاية إلى انخفاض أسعار السلع ، أما الحالة الثانية ف هي الانكماش و تتدخل الحكومة عن طريق زيادة النفقات الحكومية التحويلية لتزيد دخول الأفراد فيرتفع الطلب الكلي مما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع الأسعار وإعادة التوازن⁽²⁾.

2-التأثير على التوظيف : تعتبر مشكلة البطالة من أكثر المشاكل والقضايا الاقتصادية المرهقة لأي دولة، فهي مؤشر هام على أن مورد العمل غير مستغل استغلالاً كاملاً لذلك وبغرض تحقيق أقصى إنتاجية لا بد من استغلال هذا المورد أحسن استغلال والقضاء على هذه الظاهرة يتطلب

¹سارة برحومة ، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري

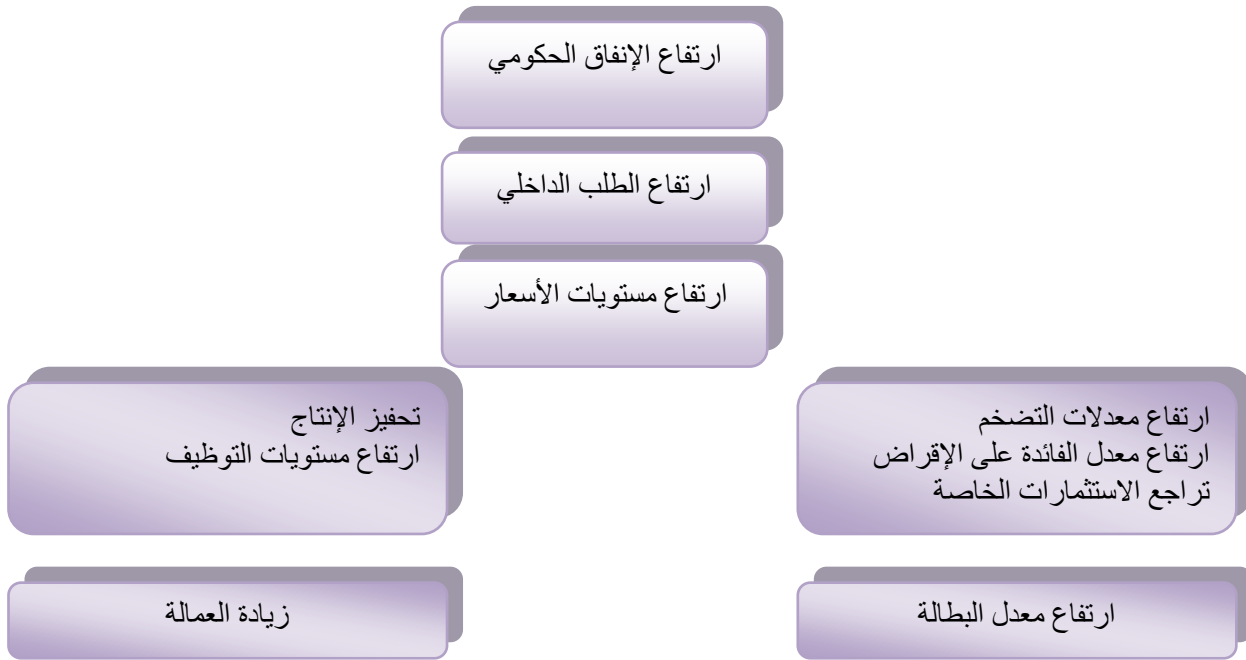
مقارنة مع مجموعة من الدولة العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2020/2019، ص33-34.

²سارة برحومة، رباح بلعباس، أثر الاتفاق الحكومي على التضخم "دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة 2000-2016"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 19، العدد 01، 2019، ص 51.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

استخدام مجموعة من الأدوات من بينها السياسة الإنفاقية، حيث يرى كينز أن البطالة لا تتناقض مع حالة التوازن في الاقتصاد، فقد تكون هناك بطالة عالية مع وجود توازن في الاقتصاد وهو ما يتطلب تدخل الحكومة عن طريق سياساتها الإنفاقية بتنشيط الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك من خلال آليتين:

الشكل رقم(09): آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة



المصدر: فضل المولى معيوف الحباشنة، الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990-2015، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2017، ص 83.

من خلال الشكل السابق يلاحظ أن الزيادة في النفقات العامة تساهم في زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب المحلي، وهو ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، لذلك يجب تلبية الطلب الإضافي عن طريق الزيادة في الإنتاج وهو ما يساهم في انخفاض معدلات البطالة غير أن هذا الأمر يتطلب توافر رؤوس أموال لتجنب التأخر في العرض الإنتاجي لأن هذا التأخر قد ينجم عنه ارتفاع في معدلات التضخم ومنه ارتفاع أسعار الفائدة وهو ما يقلص من حجم الاستثمارات وزيادة البطالة⁽¹⁾.

¹ كرمين سميرة، بقبق ليلي اسمهان، الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 4، 2018، ص 66.

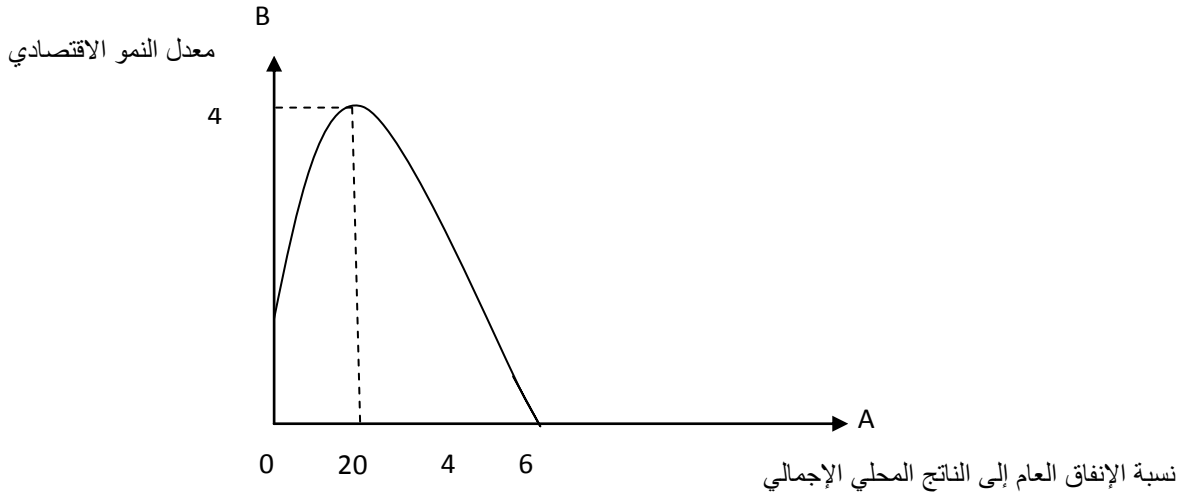
الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

إذا فالإنفاق الحكومي يعتبر المحرك الأساسي الذي يمكن من خلاله للدولة أن تخلق مناصب عمل وهذا يعني أن العلاقة بين الإنفاق والبطالة هي علاقة عكسية في ظل توافر شروط معينة وهي مدى الاستجابة السريعة للآلة المحلية للطلب الإضافي على السلع والخدمات، فتوفر البلد على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية إضافة إلى وجود اقتصاد صناعي يساهم فيخلق مناصب شغل عن طريق الزيادة في الإنفاق⁽¹⁾.

3-التأثير على النمو الاقتصادي :يعتبر النمو الاقتصادي هدفا تسعى إليه كافة المجتمعات، لذلك

فقد مر الفكر المالي بعدة مراحل لتحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بدءا بقانون"واجنر" الذي يعد أول اقتصادي اهتم ببحث طبيعة العلاقة النمو الاقتصادي والنتائج المحلي الإجمالي في عدد من الدول عام 1892، وقد توصل إلى نتيجة أن زيادة النفقات العامة تؤدي حتما إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ثم جاءت نظرية الطلب لكينز اثر الأزم ة العالمية 1929 والتي أكدت الأثر الايجابي للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي من خلال آلية عمل المضاعف، إلى أن ظهرت نماذج النمو الداخلي، حيث قام "Barro" سنة 1990 بدراسة البنية التحتية في النمو الاقتصادي وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحفيز النمو⁽²⁾، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق العام.

الشكل رقم(10): آلية تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي



¹فضل المولى معيوف الحباشنة، الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990-2015، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 47، 2017، ص 85.

²نور الدين زراري، أحمد جابة، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 2، 2017، ص 747-750.

الفصل الأول مفاهيم وأسس السياسة الإنفاقية والموازنة العامة

المصدر: سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر، -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 118.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أنه في حالة لم يكن هناك إنفاق عام فإن معدلات النمو

الاقتصادي تقترب من الصفر ويفسر ذلك بأن الاقتصاد بحاجة إلى بنى تحتية من أجل تسهيل

حركة عوامل الإنتاج، ثم بعدها يرتفع المنحنى OB حتى بلوغ النقطة B التي تمثل الحد الأقصى

من النمو الاقتصادي، ويرجع السبب إلى التوسع في الإنفاق العام وإنشاء بنى تحتية وهياكل

قاعدية، وبعدها يبدأ المنحنى في الانحدار ، أي أنه إذا زادت نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي

الإجمالي 20% فإن ذلك الأثر الايجابي يتحول إلى اثر سلبي وتنقص معدلات النمو الاقتصادي

ويرجع السبب إلى:

✓التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الكفاءة النسبية له بسبب سوء توزيع النفقات من

جهة وسوء تخصيص الموارد من جهة أخرى.

✓تقليل الحوافز لزيادة الإنتاج خاصة عند زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي⁽¹⁾.

¹ هيثم عبد القادر الجناي، تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1981-

2006، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 73، 2017، ص 354.

خلاصة الفصل

تم التعرض في هذا الفصل إلى الإطار النظري للسياسة الإنفاقية وعجز الموازنة العامة للدولة و كذلك طبيعة العلاقة والارتباط بين السياسة الإنفاقية وعجز الموازنة من جهة، ومن جهة أخرى دور الإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة وتغطية العجز في الموازنة وتوصلنا إلى أن النفقات العامة هي أداة رئيسية من خلالها تتدخل الدولة وتؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك نلاحظ أن هناك تقسيمات مختلفة للنفقات العامة تبعا للهدف الذي وضعت من أجله وتتبعها للأثر الذي تتركه، ومع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية برزت ظاهرة زيادة النفقات العامة والتي تطرق إليها العديد من الاقتصاديين مثل فاجنر من أجل تحديد الأسباب المؤدية إليها وبيان أثارها المختلفة ، ومن بين الآثار الهامة التي تتركها النفقات على الموازنة هو حدوث العجز في الموازنة فعند زيادة والإفراط في الإنفاق العام من جهة، ومن جهة أخرى تراجع الإيرادات العامة وعدم قدرتها على مواكبة وتغطية النفقات العامة يحدث العجز، غير أن الحكومة تتدخل عن طريق سياستها الإنفاقية والتي هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقرارات والتدابير من أجل تحقيق العديد من الأهداف خلال مدة زمنية محددة، ولعل أبرز هذه الأهداف علاج العجز الموازني زيادة أو تخفيض الإنفاق العام، ترشيد النفقات، إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام ، وهكذا سوف يتم إسقاط مختلف نقاط الإطار النظري على حالة الموازنة العامة في الجزائر وهو ما يتضح من خلال الفصل التالي.

الفصل الثاني: تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

تمهيد:

تعتمد الدولة في تسيير نشاطها المالي وفق برنامج محدد وبصورة دقيقة على الموازنة العامة التي يمكن من خلالها تخصيص الموارد وتوزيعها بين مختلف الحاجات، ونظرا لتطور حجمها وتزايد تأثيرها على التوازن الاقتصادي أصبحت تحتل مكانة هامة في مختلف الدراسات الاقتصادية.

وتتشكل الميزانية من بندين أساسيين هما النفقات والإيرادات، فهي تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية في حدود الموارد المتاحة وفي هذا الإطار من المستحسن أن تتساوي الإيرادات والنفقات لتجنب الوقوع في عجز موازني.

منذ بداية القرن الحالي عرف الاقتصاد الجزائري عدة تطورات وتحولات مست نظام المالية فيه وساهمت في تشكيل ملامحه وانعكست على مستوى أدائه، وفي هذا الفصل سوف نلقي الضوء على تعريف الميزانية في التشريع الجزائري وتقسيماتها وهذا من خلال المبحث الأول ، في حين تم تخصيص البحث الثاني لدراسة نظام المالية العامة في الجزائر من حيث تقسيمات النفقات الإيرادات وهيكلها، بالإضافة إلى تناول مختلف برامج وسياسات الإنفاق العام من خلال المبحث الثالث

المبحث الأول: الميزانية العامة في الجزائر

تعتبر الميزانية العامة للدولة في الجزائر وثيقة تجيزها السلطات التشريعية وتتضمن مجموع الإيرادات والنفقات العامة للدولة، بالنسبة للنفقات وحسب المشرع الجزائري تنقسم إلى نوعين نفقات التسيير و نفقات التجهيز، أما الإيرادات العامة فتتمثل في إيرادات الجباية البترولية وأخرى الجباية العادية.

المطلب الأول : مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

عرف المشرع الجزائري الميزانية العامة ووضع عدة مبادئ وأسس تحكم الميزانية العامة في الجزائر

أولاً: تعريف الميزانية العامة في الجزائر

حسب المشرع الجزائري فان الميزانية العامة للدولة هي "وثيقة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها" ⁽¹⁾ ووفقاً للقانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 21/90 المؤرخ في 15 أوت 1990 فان الميزانية هي "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها" ⁽²⁾ وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للميزانية العامة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية سنوية تحدد الإيرادات والنفقات النهائية بموجب قوانين المالية، والمصادق عليها من طرف السلطة التشريعية. ويتم تنفيذ واعتماد الميزانية من خلال إطار قانوني والذي هو عبارة عن قوانين المالية، وقد حددت المادة 02 من القانون 84-17 أنواع قوانين المالية كما يلي:

¹ المادة (06)، قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد (28)، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984، ص 04.

² المادة (03)، قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (35)، 15 أوت 1990، ص 12.

قانون المالية السنوي وهو "الإطار القانوني الذي تصدر فيه الميزانية السنوية، فهو يقرر ويرخص لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي".

قانون المالية التكميلي : يتم إصدار قانون المالية التكميلي خلال السنة المالية من أجل إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية⁽¹⁾

قانون ضبط الميزانية : يشكل قانون ضبط الميزانية الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية⁽²⁾

ثانيا: مبادئ الميزانية العامة

يتضمن القانون 17-84 والقانون رقم 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية المبادئ والقواعد العامة للميزانية في الجزائر وتتخلص في أربعة مبادئ هي:

1- مبدأ السنوية : تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تتبع صراحة مبدأ سنوية الموازنة وهو ما تؤكد المادة رقم (03) من القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية الذي يرخّص بتنفيذ الميزانية العامة بما تحتويه من إيرادات ونفقات عامة تقديرية لمدة سنة واحدة⁽³⁾. فمن خلال هذا المبدأ يتم تحديد المدة التي توضع وتنفذ خلالها الميزانية، فالسلطة التنفيذية تحضر الموازنة العامة والسلطة التشريعية تقرها وتجيزها لمدة سنة واحدة، وهو ما يوضح إتباع الجزائر للقاعدة المذكورة حسب الفكر المالي التقليدي، إلا أن هناك بعض الاستثناءات على هذا المبدأ وهي ترحيل الاعتمادات، عملية تجهيز البرامج، الميزانية لاثني عشر، الميزانية المؤقتة والاعتمادات التكميلية⁽⁴⁾.

¹ المادة (04)، القانون 17-84، مرجع سبق ذكره، ص 04.

² المادة (05)، القانون 17-84، مرجع سبق ذكره، ص 05.

³ لعمريه لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 453.

⁴ عبد القادر فلفل، خالد بن جلول، حتمية تطوير نظام الميزانية العامة في الجزائر على ضوء المقاربات

الدولية الحديثة التوجه نحو ميزانية البرامج والأداء، الملتقى الدولي حول : البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 14/13 مارس 2018، ص 5.

2-مبدأ الوحدة :أي إدراج جميع النفقات والإيرادات في وثيقة واحدة قبل تقديمها إلى السلطة

التشريعية، غير أن هناك بعض الاستثناءات في الجزائر وهي:

2-1-الميزانيات الملحقه :بالرجوع إلى قانون المالية 17/84 بالتحديد المادة 44 والتي تنص

على "يجوز أن يكون موضوع الميزانيات الملحقه، العمليات المالية لمصالح الدولة التي لم يضاف

عليها القانون الشخصية الاعتبارية والتي يهدف نشاطها أساسا إلى إنتاج بعض الموارد أو تأدية

بعض الخدمات المدفوعة الثمن"⁽¹⁾

2-2-الحسابات الخاصة بالخرينة العمومية :حسب ما جاء في الفصل الأول من الباب الرابع

لقانون 17/84 إجازة فتح الحسابات الخاصة للخرينة على النحو الموالي "لا يجوز فتح الحسابات

الخاصة بالخرينة إلا بموجب قانون المالية ولا تشمل هذه الحسابات الخاصة سوى الأصناف

المالية : الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات

القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية"⁽²⁾.

3-مبدأ الشمولية :من خلال هذا المبدأ يظهر بوضوح أنه يجب إدراج كافة النفقات والإيرادات

النهائية في وثيقة الميزانية، غير أن الملاحظ في الجزائر خروج عن هذه القاعدة أو المبدأ خلال

فترة بعد الاستقلال، فدستور 1963 لم يتضمن أية أحكام تتعلق بالميزانية فقد استمرت في العمل

بالتشريع الاستعماري كضرورة حتمية، وعليه فخلال سنتي 64/63 تم تحضير ميزانية للتسيير

منفصلة عن ميزانية التجهيز، غير أنه سنة 1966 اتضحت معالم الفكر المالي الجزائري متمثلة

في منهجية العمل المتبعة في وضع الموازنة، حيث أن مبدأ الشمولية يقوم على قاعدتين أساسيتين

هما:

3-1-قاعدة عدم تخصيص الإيرادات : فطبقا القانون 17-84 "لا يمكن تخصيص أي إيراد

لتغطية نفقة خاصة، وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية للدولة بلا تمييز"، إلا أن هناك

بعض الاستثناءات التي يمكن فيها للإيرادات تغطية بعض النفقات منها الميزانيات الملحقه،

الحسابات الخاصة للخرينة، الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الموازنة العامة والتي تسري على

الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

¹المادة 44، القانون 17/84، مرجع سبق ذكره، ص 08.

²المادة 48، القانون 17/84، مرجع سبق ذكره، ص 09.

3-2- قاعدة المنتج الخام : فحسب هذه القاعدة يجب تسجيل كافة الإيرادات والنفقات بمبالغها

الكاملة وهو ما يمنح مقاصة الإيرادات والنفقات⁽¹⁾.

4- مبدأ توازن الميزانية : تم مبكرا الحديث عن مبدأ توازن الميزانية وهذا منذ الاستقلال بالضبط من

خلال قانون المالية لسنة 1963 خاصة بعد تراجع مداخل الدولة الجبائية وهو ما فرض تطبيق

سياسة تقشفية وتأكيدها على أهمية تقديم ميزانية متوازنة حسب الفكر التقليدي أين وجب التحكم

في النفقات بصورة تتماشى مع الإمكانيات المتاحة عقب الاستقلال، لكن سنة 1965 ومع بداية

تطبيق المخططات التنموية الثلاثية، الرباعية ثم الخماسية ظهرت في الميزانية بعض الاختلالات

حيث تزايدت النفقات بشكل يفوق الإيرادات فظهرت مشكلة التوازن في الميزانية مما أدى بالحكومة

إلى إدخال ما يعرف بالموارد المؤقتة ضمن مكونات الميزانية (تسبيقات وقروض)، وبعد سنة

1971 وبهدف التوسع في المشاريع الاستثمارية وتحقيق التوازن الاقتصادي أصبحت تتبنى العجز

المؤقت أو المقصود أو المنظم وهذا حسب الفكر الحديث⁽²⁾.

ثالثا : دورة الموازنة العامة في الجزائر

تمر الميزانية العامة في الجزائر بأربعة مراحل أساسية بدءا بتحضيرها وإعدادها ثم اعتمادها

وتنفيذها وأخيرا الرقابة عليها.

1- مرحلة الإعداد والتحضير : يتولى تحضير الميزانية العامة في الجزائر السلطة التنفيذية وبالضبط

وزارة المالية أين تقوم و بالتنسيق مع باقي الوزارات بتقدير الاحتياجات اللازمة لكل وزارة، ثم تتولى

المديرية العامة للدراسات والتخطيط بوزارة المالية بجمع تلك المعطيات من أجل بناء مشروع

الميزانية، وأخيرا تتولى وزارة المالية إعداد المشروع الأولي لقانون المالية ليتم دراسته على مستوى

مجلس الوزراء ثم يمرر قانون المالية للبرلمان من أجل المصادقة عليه⁽³⁾.

¹ جمال لعامرة ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، مصر ، 2004 ، ص 123.

² لحسن دردوري، الأخضر لقلبي، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 03، 2017، ص 647-649.

³ جمال لعامرة، مرجع سبق ذكره، ص 157.

ومما سبق يمكن القول أنه خلال مرحلة إعداد وتحضير الميزانية تم مراعاة مختلف المبادئ الأساسية للموازنة العامة والاستنتاج بأن عملية إعداد الموازنة تعتمد بشكل أساسي على تقدير الحجم الكلي للنفقات الحكومية من جهة، ومن جهة أخرى تقدير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات أي أن هناك أولوية النفقة العامة.

2-مرحلة المصادقة :بعد انتهاء الخطوة الأولى وهي الإعداد والتحضير يودع مشروع الميزانية لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني وخلال هذه المرحلة يجب أن يصادق البرلمان على قانون المالية في وقت لا يتعدى 75 يوما وفقا للخطوات التالية:

2-1-المناقشة :يدرس أولا مشروع الميزانية على مستوى اللجنة المالية والميزانية، ثانيا يتم إجراء المناقشة العامة

2-2-التعديل :يقوم أعضاء المجلس الشعبي بالاطلاع على مشروع قانون المالية وإعطاء اقتراحات وتعديلات وتقديم انتقاداتهم بحضور وزيرالمالية .

2-3-التصويت :بعد المصادقة على مشروع قانون المالية من قبل أعضاء مجلس البرلمان يحول إلى مجلس الأمة ليناقد ويصادق عليه من طرف أعضائه، ثم يعرض على رئيس الجمهورية لإقراره والتوقيع عليه وبعدها ينشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية⁽¹⁾.

3-مرحلة التنفيذ:تقوم وزارة المالية بهذه الخطوة أي تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات

3-1-تحصيل الإيرادات : على الحكومة أن تقوم بتحصيل كافة الإيرادات المدرجة في الميزانية حسب قانون المالية حسب شرطي تقدير أصل الدين ووجود رخصة الميزانية، وهذا حسب إجراءات الإثبات، الإحالة على التحصيل والتحصيل.

3-2-تنفيذ النفقات : إن تنفيذ النفقات يتطلب أولا أخذ تراخيص الميزانية العامة ووجود أصل الدين العمومي، كذلك الفصل بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي، حيث أن الأول يقوم بالتنفيذ الإداري للميزانية أما الثاني فمهمته هي التنفيذ الفعلي والمالي لها⁽²⁾.

¹ عزة عبد العزيز ، الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الجزائر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 24، 2017، ص218.

² عقيلة خلوف ، دور الحكومة في ترشيد إدارة الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2016/2017، صص100 102.

4-مرحلة الرقابة :تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في دورة الموازنة كونها تمنع الغش والتلاعب في الأموال العمومية ولحساسية هذه العملية هناك العديد من أنواع الرقابة نوجزها فيما يلي:

4-1-الرقابة المالية الداخلية : المقصود بهذا النوع من الرقابة رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها، ويقوم بهذه المهمة الأجهزة المالية المختصة التابعة لوزارة المالية وكذلك أجهزة المفتشين الدائمين على مستوى الوزارة.

4-2-رقابة مجلس المحاسبة :يعتبر هذا المجلس من أهم الهيئات الفعالة في الرقابة، فمهمته مراقبة مختلف الحسابات المقدمة من طرف الآمرون بالصرف والمحاسبين العموميين ومراجعتها مراجعة دقيقة.

4-3-الرقابة السياسية :تتولى هذه المهمة السلطة التشريعية أي البرلمان، والهدف منها التأكد من احترام تنفيذ الميزانية، وتقدم الحكومة الحساب الختامي للبرلمان في نهاية السنة المالية ومقارنتها مع المشروع الأولي لها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تقسيم النفقات العامة وهيكلها في التشريع الجزائري

يتم تقسيم النفقات في الجزائر حسب طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الناتج عنها وكذلك الأهداف الموضوعية من أجلها فتجمع النفقات المتجانسة والمتشابهة مع بعضها وتقسم الى نفقات التسيير و نفقات التجهيز .

أولاً: نفقات التسيير

1.تعريف نفقات التسيير

يقصد بنفقات التسيير طبقاً للمادة الخامسة من القانون 21/90: "كل النفقات الخاصة بتغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة" تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمكونة أساساً من أجور الموظفين ومصاريف صيانة بنايات الحكومة ومعدات المكاتب...الخ ويمكن تعريفها بأنها : "تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة، والتطبيق

¹ عمر زغودي ، حدود تدخل المؤسسات الدستورية في مراحل الميزانية العامة في الجزائر ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 1136.

اللائق للمساهمات الجارية" (1)، كما أنها "عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية" (2)

2. تبويب نفقات التسيير

تدفع نفقات التسيير كجزء من النفقات الحقيقية أو الفعلية لضمان سير المصالح العمومية والإدارات، حيث تدفع نفقات التسيير لكل وزارة، ثم تقوم كل وزارة بتوزيعها إلى عناوين، ثم إلى أقسام وتصدر نفقات التسيير لموازنة الجزائر في قانون المالية بالجريدة الرسمية (3). وحسب المادة رقم 24 من القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية المؤرخ في 07-07-1984، يتم تصنيف نفقات التسيير إلى أربعة عناوين رئيسية كالتالي (4)

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يضم هذا الباب مختلف الإعتمادات الممنوحة لتغطية أعباء الدين العام وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات، وينقسم هذا الباب بدوره إلى خمسة أقسام:

القسم الأول-دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة).

القسم الثاني-الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد، سندات الخزينة)

القسم الثالث-الديون الخارجية.

القسم الرابع-الضمانات(من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

القسم الخامس-النفقات المحسومة من الإيرادات-

تخصيصات السلطات العمومية: تمثل الاعتمادات الموجهة لتسيير المؤسسات الإدارية ذات الطبيعة السيادية مثل المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ،

¹ محمد ابراهيم الوالي، علم المالية العامة، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص 27.

² محمد ساحل، المالية العامة، الطبعة الأولى، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 75.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 21-16 مؤرخ في 30 ديسمبر 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100، 30 ديسمبر 2021، ص 66.

⁴ المادة رقم 24 من القانون رقم 84-17، مرجع سبق ذكره، ص 06.

وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لكل الوزارات فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة.

1. - النفقات الخاصة بوسائل المصالح : تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات وتضم ما يلي : المستخدمين (مرتبات العمال ، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية) ، معدات تسيير المصالح ، الصيانة ، اعانات التسيير، نفقات مختلفة.

2. - التدخلات العمومية : تتعلق بنفقات التحويل ويتكون هذا العنوان من الأقسام التالية :

- التدخلات العمومية أو الإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

- الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

- النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

- النشاط الاقتصادي والتشجيعات كإعانات الاقتصادية والمكافآت.

- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).

- الإعانات الاجتماعية (المساعدات والتضامن).

- النشاط الاجتماعي (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة).

ثانيا :نفقات التجهيز

إن نفقات التجهيز هي تلك النفقات التي توجهها الدولة للقطاعات الاقتصادية بهدف تجهيزها بوسائل الإنتاج، إذن فهي تتكون من مختلف الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

1. تعريف نفقات التجهيز : هي تلك النفقات التي يترتب عنها زيادة الثروة وزيادة الناتج الوطني

الإجمالي، أي أنها تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، ويمكن تعريفها بأنها : " هي النفقات ذات

الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الاستثمارات العمومية

ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي"⁽¹⁾

¹ بشير يلس شاوش ، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 60.

2. تبويب نفقات التجهيز : فيما يتعلق بمحتوى ومضمون نفقات التجهيز نصت المادة 35 من

القانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية وصنفها إلى ثلاثة أبواب⁽¹⁾

• **الباب الأول** : الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي موزعة على تسع قطاعات أساسية :

الصناعة، الفلاحة والري، دعم الخدمات المنتجة، المنشآت الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت القاعدية، دعم الحصول على السكن، مواضيع مختلفة، المخططات البلدية للتنمية.

• **الباب الثاني** : إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، وهي النفقات الموجهة لدعم النشاط

الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

• **الباب الثالث**: النفقات الأخرى برأس المال وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات

غير المتوقعة.

وتسجل نفقات التجهيزات العمومية على شكل رخص برامج واعتمادات الدفع.

رخص البرنامج: تمثل الحد الأعلى للنفقات الخاصة بتنفيذ الاستثمارات الطويلة الأجل المخطط لها، وتبقى

صالحة دون تحديد لمدتها، وهي تتعلق بالمشروعات التي يتطلب تنفيذها مدة طويلة تتجاوز السنة.

اعتمادات الدفع: هي عبارة عن تخصصات سنوية "مرتبطة بسنة"، صالحة لمدة سنة فقط ترتبط بالنفقات

السنوية⁽²⁾.

المطلب الثالث: تقسيم الإيرادات العامة وهيكلها في التشريع الجزائري

تمثل الإيرادات العامة القسم الثاني من الموازنة العامة والذي يغطي النفقات العامة، ومن خلال

القانون رقم 84/17⁽³⁾ تم تحديد مصادر الإيرادات العامة في الجزائر كما يلي:

✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي

✓ مداخيل أملاك الدولة

✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى

✓ التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة للموازنة العامة وأيضا الفوائد

المرتتبة عليها.

¹ المادة 35 القانون 17/84، مرجع سبق ذكره، ص 07.

² الملحق رقم 01.

³ المادة 11 القانون 17/84، مرجع سبق ذكره، ص 05.

✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة.

✓ مداخيل المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وتظهر هذه الإيرادات في جدول يرمز له بالرمز (أ) تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة. ويمكن تصنيف موارد الموازنة العامة إلى قسمين موارد إجبارية وأخرى اختيارية.

أولاً: الموارد الإجبارية : هي تلك الموارد أو الاقتطاعات التي تتحصل عليها الدولة بطريقة إجبارية بدون مقابل وتتمثل في : المداخيل الجبائية، الغرامات، الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي.

1. **الإيرادات ذات الطابع الجبائي :** حيث تتكون هذه الإيرادات من مختلف الضرائب والرسوم، ونجدها مصنفة في الجدول (أ) من الموازنة كما يلي:

الضرائب المباشرة : حيث تخص هذه الضرائب المداخيل بمختلف أنواعها الأجر، الأرباح التجارية وغير تجارية، الكفالات والكراء، الأرباح الصناعية، الفوائد المتأتية من القروض.

حقوق التسجيل والطابع : هي الضرائب التي تعني بعض العقود القانونية وأيضاً جميع الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية ومثال ذلك حقوق التسجيل لرؤوس الأموال المحمولة لتسجيل عقود الزواج والطلاق وغيرها كجواز السفر ورخصة السياقة وبطاقة التعريف الوطنية.

الضرائب على الأعمال : وتعرف أيضاً بالضرائب على رقم الأعمال وتجنّى من مجموع المنتجات الاستهلاكية وهي تعتبر ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

الضرائب غير المباشرة : حيث تضم هذه الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك ولكنها تخص فقط المنتجات غير خاضعة للضرائب على رقم الأعمال.

الحقوق الجمركية: حيث تخضع لهذه الضريبة كل المنتجات الموجهة للاستيراد والتصدير.

الجبائية البترولية

2. **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية :** ولقد حددت نسبة هذه الحصة بـ

50% لمؤسسات قطاع الخدمات، و 15% للمؤسسات المنتجة للسلع من الأرباح الصافية

للمؤسسات بعد اقتطاع حصة اشتراكات العمال، وحيث تخضع هذه الضريبة لعدة قواعد وهي التصريح السنوي والتحصيل...الخ.

3. **الغرامات:** وهي تلك العقوبة المالية التي تفرضها المؤسسات القانونية مثل القضاء والمحاكم.

ثانيا: الموارد الاختيارية

وتعرف أيضا بالموارد الإرادية، حيث أن هذا النوع من الضرائب يضم الاشتراكات أو الضرائب المدفوعة إراديا من طرف الأشخاص ويكون بمحض إرادتهم، وذلك كمقابل من استفادتهم بسلعة أو خدمة تؤديها لهم الدولة، حيث أنه يوجد فرق بين مداخل أملاك الدولة وأجرة الخدمات المقدمة من طرف الدولة وأموال المساهمات والهبات والهدايا.

مداخل أملاك الدولة : هي تلك الموارد التابعة للدولة باستغلال أو تصفية خيراتها وذلك مثل

الغابات والمحاجر....الخ، بمعنى أنه توجد صفتين من مداخل أملاك الدولة وهـ
الاستغلال، مداخل التصفية.

مداخل الاستغلال : تقتطع الدولة إيرادات من استغلال أملاكها، حيث يأخذ شكل كراء أو خدمة

وذلك مثل: مداخل استغلال المناجم، مداخل الغابات، أتاوى شغل الأملاك العمومية...الخ

مداخل التصفية : وهي عبارة عن مداخل الدولة التي تأتي بسبب بيع بعض السلع التي تملكها

الدولة وذلك مثل نقل ملكية كل من الأراضي التابعة للدولة والعمارات والمساكن..الخ.

أما بالنسبة لأجرة الخدمات المقدمة من طرف الدولة وهي الأجور المدفوعة للدولة جراء استغلال

المجتمع لخدمات الدولة حيث يفرق بين ثلاثة أنواع من هذه المداخل وهي:

+الأجور المستحقة من النشاطات الصناعية والتجارية.

+الأجور المستحقة من النشاطات الإدارية.

أما أموال المساهمات المالية والإدارية المقدمة من طرف الأفراد لتمويل نفقة عامة، وتعتبر

قيمة هذه المداخل غير محددة حيث جاء تصنيف مختلف الموارد العامة للدولة في الميزانية في

الجدول "أ"، وذلك في قانون المالية تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة

للدولة.

وبعد عرض منهج تبويب وتقسيم النفقات والإيرادات العامة في الجزائر حسب التشريع الجزائري سوف يتم تحليل تطور النفقات والإيرادات في الجزائر⁽¹⁾.

المبحث الثاني: تحليل تطور النفقات والإيرادات العامة في الجزائر

تنقسم النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز أما الإيرادات فقسمها المشرع الجزائري للإيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات كما أسلفنا الذكر في المبحث السابق، وسوف يتم توضيح تطور حجم كل منهما بالإضافة إلى مختلف المؤشرات المالية العمومية الأخرى.

المطلب الأول: تحليل النفقات العامة

لقد شهدت النفقات العامة بقيمتها الإجمالية عدة تطورات وذلك خلال الفترة 2000-2020 كما يلي.

أولا: تحليل تطور إجمالي النفقات

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة : مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة بالأسعار الجارية	نمو النفقات العامة بالأسعار الجارية	نسبة النمو %
---------	---	--	--------------

¹ الملحق رقم (02)

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

2000	1178.1	-	-
2001	1321	142.9	%12
2002	1550.6	229.6	%17.3
2003	1639.2	88.6	%5.7
2004	1888.9	249.7	%15.2
2005	2052	163.1	%8.6
2006	2453	401	%19.5
2007	3108.6	655.6	%26.7
2008	4191	1082.4	%34.8
2009	4246.3	55.3	%1.3
2010	4466.9	220.6	%5.1
2011	5853.5	1386.6	%31
2012	7058.1	1204.6	%20.5
2013	6024.1	-1034	%-14.6
2014	6995.7	971.6	%16.1
2015	7656.3	660.6	%9.4
2016	7297.4	-358.9	%-4.6
2017	7282.6	-14.8	%-0.2
2018	7732	449.4	%6.1
2019	7741.3	9.3	%0.1
2020	6902.8	-838.5	%-10.8

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء على الموقع [/HTTPS://WWW.ONS.DZ](https://www.ons.dz)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (01) لتطور النفقات العامة في الجزائر بالأسعار الجارية أن هناك اتجاها نحو التزايد حيث ارتفع حجم الإنفاق العام بالأسعار الجارية من 1178.1 مليار دج سنة 2000 إلى 6902.8 مليار دج سنة 2020 أي أن حجم النفقات العامة تضاعف بحوالي ستة مرات خلال فترة لا تتجاوز 20 سنة غير أن هذه الزيادة بقيمتها الاسمية ولا تعبر عن زيادة حقيقية في النفقات العامة، بل إن انتشار مظاهر التضخم وارتفاع الأسعار سوف يؤدي بلا شك إلى تضخم رقم النفقات العامة دون أن يرافقها في الواقع زيادة في كمية السلع والخدمات التي اشترتها الحكومة لإشباع الحاجات العامة، كذلك

سجلت نسب نمو متوسط قدرت ب 13.4% ، وكما نلاحظ كذلك من خلال الجدول رقم (01)، أن معدلات النمو المسجلة كانت ايجابية خلال معظم السنوات حيث بلغت أعلى معدل 34.8% سنة 2008، لكن نجد أيضا أنها سجلت معدلات نمو سلبية خلال السنوات 2013-2016-2017-2020 وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه السنوات جمعت بينها صفة مشتركة وهي تراجع في أسعار النفط أدت إلى انخفاض النفقات العامة وهذا ما يعكس الدور وأهمية الإيرادات النفطية في التأثير على السياسة الانفاقية في الجزائر لكن هذا لا ينفي أن هناك عوامل أخرى مؤثرة على زيادة الإنفاق العام سوف يتم تناولها بالتفصيل في الفصل القادم .

ثانيا: تحليل تطور نفقات التسيير وهيكلها

يتضح من الجدول رقم (02) استحواذ نفقات التسيير على إجمالي النفقات الكلية، حيث شكلت ما نسبته 60% في المتوسط من إجمالي النفقات وهو ما يدل على اتساع تدخل الدولة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أخذت منحى تصاعدي من 856.1 مليار دج سنة 2000 إلى 1674 مليار دج سنة 2007، أي أنها تضاعفت بحوالي مرتين ، ولكن كما ذكرنا سابقا تبقى هذه الزيادة بالأسعار الجارية أي أنها ظاهرية وغير حقيقية، أما عن أسباب نمو نفقات التسيير خلال نفس الفترة ف يرجع إلى الزيادة المسجلة في نفقات الأجور والرواتب بسبب رفع الحد الأدنى للأجور، كذلك زيادة الدعم ممثلا في التحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك القيام بالسداد المسبق للهيون الخارجية سنة 2006.

الجدول رقم (02): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير لمجموع النفقات العامة
2000	1178.1	856.1	72.6%
2001	1321	963.6	72.9%

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

2002	1550.6	1097.7	70.7%
2003	1639.2	1122.7	68.4%
2004	1888.9	1250.8	66.2%
2005	2052	1245.1	60.6%
2006	2453	1437.8	58.6%
2007	3108.6	1674.0	53.8%
2008	4191	2217.7	52.9%
2009	4246.3	2300.0	54.1%
2010	4466.9	2659.0	59.5%
2011	5853.5	3879.2	66.2%
2012	7058.1	4782.6	67.7%
2013	6024.1	4131.5	68.5%
2014	6995.7	4494.3	64.2%
2015	7656.3	4617.0	60.3%
2016	7297.4	4585.5	62.8%
2017	7282.6	4677.1	64.2%
2018	7732	4813.6	62.2%
2019	7741.3	4895.2	63.2%
2020	6902.8	5009.3	72.5%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع <https://www.ons.dz/>

ابتداء من سنة 2008 عرفت نفقات التسيير نمو كبيرا في قيمتها حيث سجلت 2217.8 مليار سنة 2008 لتنتقل إلى 2659.1 مليار دج و 3879.2 مليار دج ثم 4782.6 مليار دج خلال السنوات 2010 و 2011 و 2012 على التوالي، ومثلت نفقات التسيير ما نسبته 67.7% من مجموع النفقات الكلية ويعود السبب في تنامي نفقات التسيير خلال هذه الفترة إلى رفع الحد الأدنى للأجور من 6000 دج سنة 2000 إلى 18000 دج سنة 2012، كذلك عرفت سنة 2012 تسديد مخلفات الزيادة في الأجور بأثر رجعي منذ سنة 2008، ويمكن إرجاع التنامي في هذه النفقات كذلك إلى التوسع في سياسة التوظيف خلال هذه الفترة من خلال فتح الآلاف من مناصب الشغل في جل القطاعات سواء كانت بعقود مؤقتة أو مناصب دائمة.

مع بداية سنة 2013 واصلت نفقات التسيير ارتفاعها بصفة تدريجية حيث سجلت 4131.5 مليار دج سنة 2013 إلى غاية بلوغها 4879.1 مليار دج و 3489.9 مليار دج خلال سنتي 2019 و 2020 على التوالي، فعلى الرغم من إجراءات التقشف المطبقة منذ سنة 2017 من أجل ترشيد النفقات غير أن الملاحظ أن نفقات التسيير بقيت تأخذ اتجاه تصاعدي من سنة لأخرى وظلت تحتل ما نسبته 69% من مجموع النفقات حيث أن هذه الفترة عرفت بعض التذبذبات الاجتماعية والسياسية تعبر عن مطالب فئات المجتمع مما استوجب إجراءات وسياسات اجتماعية برزت آثارها في زيادة نفقات التسيير، وللتفصيل أكثر في أسباب هذه الزيادة سيتم دراسة هيكل نفقات التسيير بمزيد من التفصيل من خلال الجدول رقم (03)

الجدول رقم (03): توزيع نفقات التسيير حسب كل باب خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات		الأجور والرواتب		منح المجاهدين		معدات وأدوات	
القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

2000	289.6	%33.7	57.7	%6.7	54.6	%6.3
2001	324	%33.6	54.4	%5.6	46.3	%4.8
2002	346.2	%31.5	73.9	%6.7	68.5	%6.2
2003	329.9	%29.3	63.2	%5.6	58.8	%5.2
2004	391.4	%31.2	69.2	%5.5	71.7	%5.7
2005	418.5	%33.5	79.8	%6.4	76	%6.1
2006	447.8	%31.1	92.5	%6.4	95.7	%6.6
2007	526.2	%31.4	101.6	%6.0	93.8	%5.6
2008	711	%32.0	103	%4.6	111.7	%5.0
2009	746.6	%32.4	130.7	%5.6	112.5	%4.8
2010	1212.6	%45.6	151.3	%5.6	121.7	%4.5
2011	1774.7	%45.7	163.2	%4.2	129.7	%3.3
2012	1988.4	%41.5	185.3	%3.8	135.2	%2.8
2013	1855.3	%44.9	226.5	%5.4	149.1	%3.6
2014	2007.2	%44.6	218.4	%4.8	161.9	%3.6
2015	2170.9	%47.0	223.0	%4.8	179.9	%3.8
2016	2313.1	%50.4	226.0	%4.9	185.5	%4.0
2017	2308.3	%49.3	228.0	%4.8	188.6	%4.0
2018	2234.3	%46.4	202.9	%4.2	192.1	%3.9
2019	2348.9	%47.9	224.6	%4.5	135.6	%2.7
2020	2373.1	%47.3	266.8	%5.3	109.5	%2.1
المجموع	27118		3142		2478.2	

الجدول رقم (03): توزيع نفقات التشغيل حسب كل باب خلال الفترة 2000-2020 (تابع)

الوحدة: مليار دج

السنوات	التحويلات		مدفوعات فوائد الدين العام		المجموع
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2000	292	%34.1	162.3	%18.9	856.1
2001	391.4	%40.6	147.5	%15.3	963.6

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

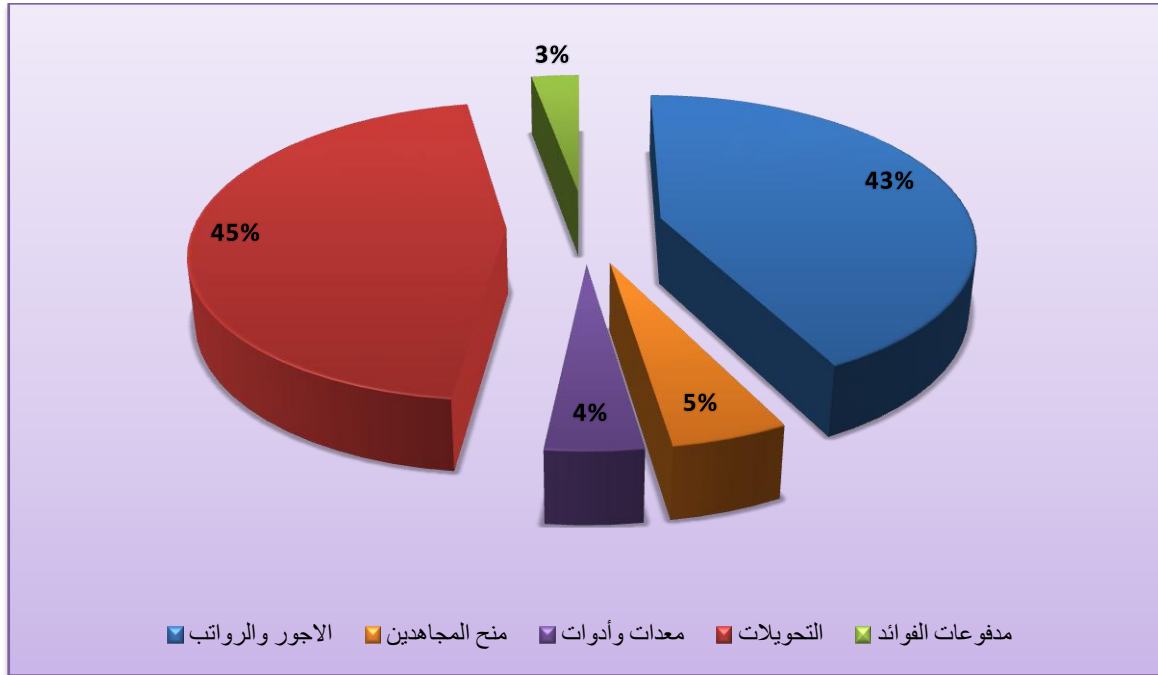
1097.7	%12.4	137.2	%42.9	471.9	2002
1122.7	%10.1	114	%49.6	556.9	2003
1250.8	%6.8	85.2	%50.6	633.9	2004
1245.1	%5.8	73.2	%47.9	597.6	2005
1437.8	%4.7	68.6	%51	733.3	2006
1674.0	%4.8	80.5	%52.0	871.8	2007
2217.7	%2.7	61.4	%55.4	1230.6	2008
2300.0	%1.6	37.4	%55.3	1272.8	2009
2659.0	%1.2	33.2	%42.8	1140.2	2010
3879.2	%0.9	37.7	%45.7	1773.9	2011
4782.6	%0.8	42	%50.8	2431.7	2012
4131.5	%1.6	44.2	%44.9	1856.4	2013
4494.3	%0.8	37.8	%46.0	2069	2014
4617.0	%0.9	42.6	%43.3	2000.8	2015
4585.5	%1.0	46.8	%39.5	1814.2	2016
4677.1	%3.6	169.1	%38.1	1783.2	2017
4813.6	%2.3	115.4	%40.0	1925.5	2018
4895.2	%2.2	111.5	%42.6	2085.6	2019
5009.3	%3.4	171.7	%41.6	2088.3	2020
62709.8		1719.3		28021	المجموع

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2000-2020) <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9>

بالنظر إلى هيكل النفقات الجارية الواردة في الجدول يتضح أن نفقات التشغيل تقسم إلى

خمسة أبواب رئيسية هي الأجور والرواتب، منح المجاهدين، التحويلات الجارية، المعدات والأدوات ومدفوعات الدين العام، ومن خلال الشكل رقم (11) نلاحظ أن التحويلات تحتل المرتبة الأولى من مجموع نفقات التشغيل بحصة متوسطة تقارب 45% تليها في المرتبة الثانية الأجور والرواتب بحصة متوسطة 43% ثم تأتي منح المجاهدين والمعدات والأدوات وأخيرا مدفوعات فوائد الدين العام بمقدار 5% و 4% و 3% على التوالي.

الشكل رقم (11): هيكل نفقات التشغيل في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (03)

بالرجوع إلى تطور هيكل نفقات التسيير تفصيلا يتضح أن التحويلات الاجتماعية شهدت ارتفاعا متزايدا منذ سنة 2000 حيث انتقلت من 292 مليار دج سنة 2000 حتى بلغت 871.8 مليار دج سنة 2008 ويرجع السبب في هذا الارتفاع خلال نفس الفترة إلى الانتعاش في أسعار النفط.

ابتداء من سنة 2009 ارتفعت قيمة التحويلات من 1230.6 مليار دج حتى وصلت إلى 2431.7 مليار دج سنة 2012 وهذا الارتفاع كان نتيجة للاحتجاجات التي شهدتها البلاد سنة 2011 بسبب ارتفاع بعض المواد الأساسية وهو ما انعكس على ارتفاع ميزانية التحويلات. خلال الفترة 2013-2020 عرفت قيمة التحويلات تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض ، ففي سنة 2014 عرفت أسواق النفط انهيارا حادا لكن الملاحظ أن قيمة التحويلات ارتفعت إلى 2000.8 مليار دج سنة 2015 وهذا من أجل عدم زعزعة السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي، لكن منذ سنة 2017 انخفضت التحويلات إلى 1814.2 مليار دج نتيجة تراجع احتياطات العملة الصعبة ونفاذ صندوق ضبط الإيرادات، غير أن هذا الانخفاض لم يدم طويلا وارتفعت التحويلات إلى 2088.3 مليار دج سنة 2020 نتيجة لأزمة كوفيد-19 وما صاحبها من إجراءات وتدابير. إذافالتحويلات والإعانات الاجتماعية في الجزائر تمس قطاعات مختلفة منها الدعم الموجه للعائلات (دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية كالقمح الزيت السكر....دعم التعليم، دعم أسعار

الكهرباء والغاز، المنح العائلية)، دعم السكن، دعم المجاهدين والمتقاعدين، دعم المعوزين المعاقين وأصحاب الدخول الضعيفة، وعموماً يمكن القول بأن الزيادة في التحويلات الاجتماعية يرجع إلى تزايد الإعانات والدعم الموجه إلى قطاعات مختلفة في سبيل تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية والتقليل من الفقر والبطالة وأزمة السكن وهو ما يعكس الدور الاجتماعي الكبير للدولة وارتباط الدعم في الجزائر بوفرة الموارد المالية فهو وسيلة لإرساء السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي.

أما بالنسبة لنفقات الموجهة للرواتب والأجور فهي من أبرز النفقات امتصاصاً لموارد الدولة حيث استحوذت على نسبة 43% من مجموع نفقات التسيير، وبتتبع هذه النفقات نجد أنها تضاعفت من 289.6 مليار دج سنة 2000 حتى بلغت 711 مليار دج 2008 وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الأجر القاعدي من 8000 دج سنة 2001 إلى 12000 دج سنة 2007. ابتداءً من سنة 2009 ارتفعت نفقات المستخدمين من 746.6 مليار دج لتصل إلى 1988.4 مليار دج وهذا نتيجة لسببين الأول ارتفاع الأجر القاعدي إلى 18000 دج سنة 2012 أما السبب الثاني فيعود إلى التعويضات وسداد هذه الزيادات بأثر رجعي وهو ما ساهم في زيادة النفقات الموجهة للأجور والرواتب بنسبة كبيرة.

بعد سنة 2012 عرفت أجور المستخدمين ارتفاعات متتالية حتى وصلت إلى 2373 مليار دج سنة 2020 وهذا راجع إلى توسع الدولة في سياسة التوظيف وقيامها بفتح عشرات الآلاف من الوظائف خاصة في قطاعات التعليم والصحة سواء بعقود دائمة أو عقود مؤقتة . وهو ما يعكس التوظيف العالي في القطاع الحكومي.

أما نفقات المجاهدين والمعدات واللوازم على الرغم من أن نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات لم تتجاوز 5% و 4% على التوالي إلا أن الملاحظ أنها تضاعفت هي الأخرى من سنة لأخرى، بالنسبة لنفقات المجاهدين نلاحظ أنها تضاعفت بمعدل 4 مرات منذ سنة 2000 أين سجلت 57.7 مليار دج حتى وصلت إلى 266.8 مليار دج سنة 2020، كذلك بالنسبة للمعدات والأدوات التي انتقلت من 54.6 مليار دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 109.5 مليار دج سنة 2018، وعلى الرغم من أن نسبتها في النفقات العامة لم تتجاوز 4 و 5% إلا أن الزيادة في هذه النفقات ساهم في زيادة نفقات التسيير.

على عكس باقي النفقات فقد كان تطور نفقات فوائد الدين العام متناقصا أين انتقل من 162.3 مليار دج سنة 2000 إلى 68.6 مليار دج سنة 2006، ويرجع السبب في هذا التناقص إلى التسديد المسبق لديونها الخارجية منذ سنة 2006 بفضل الفوائض المالية التي عرفتتها الخزينة خلال تلك الفترة والانتعاش المسجل في أسواق المحروقات، لتسجل بعد سنة 2006 تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حتى بلغت سنة 2016 46.8 مليار دج، لكن بعد سنة 2016 فالملاحظ أنقيمة مدفوعات فوائد الدين العام ارتفعت إلى 171.7 مليار دج بسبب لجوء الجزائر للقرض السندي سنة 2016 وهو ما ترتب عليه زيادة المديونية المحلية، وعموما يمكن القول أن نسبة هده النفقات لم تتجاوز 3% في إجمالي نفقات التسيير وهي نسبة متدنية توضح لنا عدم اعتماد الجزائر على المديونية سواء الخارجية أو الداخلية.

ومن خلال التحليل السابق لتطور النفقات الجارية وهيكلها خلال فترة الدراسة يتضح أن الاتجاه السائد هو نمو النفقات الجارية واستحواذها على أكثر من نصف النفقات العامة، وبدراسة هيكلها اتضح أن النفقات الموجهة للدعم الحكومي هي المساهم الكبير في زيادة هذا النوع من النفقات بالإضافة إلى نفقات الرواتب والأجور.

ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز وهيكلها

كما تم ذكره سابقا تتمثل نفقات التجهيز في كل النفقات المرتبطة بالاستثمارات العمومية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن توضيح تطورها من خلال الجدول رقم (04) فالم لاحظ أن نفقات التجهيز عرفت تزايدا خلال الفترة 2000 إلى 2020 حيث انتقلت من 321.9 مليار دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 1893.5 مليار دج سنة 2020 ويعود السبب في هذه الزيادة إلى مختلف البرامج التنموية المجسدة، فابتداء من سنة 2001 بدأت في أول برنامج تنموي وهو برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي رصد له مبلغ 525 مليار دج، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وهو ما ساهم في زيادة نفقات التجهيز إلى 1946.3 مليار دج سنة 2009 وشكلت ما نسبته 27% إلى 47% من إجمالي النفقات.

الجدول رقم (04): تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات	نفقات	نسبة نفقات التجهيز	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة نفقات التجهيز للناتج
---------	---------	-------	--------------------	------------------------	---------------------------

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

المحلي الإجمالي	بالأسعار الجارية	لمجموع النفقات العامة	التجهيز	العامة	
%7.8	4123.5	%27.3	321.9	1178.1	2000
%8.4	4227.1	%27	357.3	1321	2001
%9	4522.7	29.2	452.9	1550.6	2002
%9.8	5252.3	31.5	516.5	1639.2	2003
%10.3	6149.1	33.7	638.0	1888.9	2004
%10.6	7561.9	%39.3	806.9	2052	2005
%11.9	8501.6	%41.3	1015.1	2453	2006
%15.3	9352.8	%46.1	1434.6	3108.6	2007
%17.8	11043.7	%47.08	1973.2	4191	2008
%19.5	9968.0	45.8	1946.3	4246.3	2009
%15	11991.5	%40.4	1807.8	4466.9	2010
%13.5	14588.9	%33.7	1974.3	5853.5	2011
%14	16209.5	%32.2	2275.5	7058.1	2012
%11.3	16647.9	%31.4	1892.5	6024.1	2013
%14.5	17228.5	%35.7	2501.4	6995.7	2014
%18.1	16712.6	%39.6	3039.3	7656.3	2015
%15.4	17514.6	%37.1	2711.9	7297.4	2016
%13.8	18876.1	%35.7	2605.4	7282.6	2017
%14.3	20393.3	37.7	2918.3	7732	2018
%13.8	20501.0	%36.7	2846.1	7741.3	2019
%10.2	18383.7	%27.4	1893.5	6902.8	2020

المصدر: من إعداد اللاحقة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع <https://www.ons.dz>

خلال سنتي 2009-2010 عرفت نفقات التجهيز انخفاضا طفيفا قدر ب 27 مليار دج و 138.4 مليار دج على التوالي حيث انتقلت من 1973.3 مليار دج سنة 2008 حتى وصلت إلى 1807.9 مليار دج سنة 2010 ويعود السبب إلى الأزمة البترولية 2008 وتأثيراتها. ابتداء من سنة 2010 عرفت نفقات التجهيز تذبذبا تراوح بين الارتفاع والانخفاض، فمن خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التجهيز خلال الفترة 2010-2014 ارتفعت من 1807.9 مليار دج إلى 2501.4 مليار دج وهو ما تزامن مع تطبيق برنامج التنمية الخماسي، وكذلك تحسن

أسعار النفط خلال نفس الفترة حيث تراوح نسبة نفقات التجهيز ما بين 35% و 40% من إجمالي النفقات.

ابتداء من سنة 2014 بدأت نفقات التجهيز تأخذ منحني متناقص حيث سجلت سنة 2014 2501.4 مليار دج ومع حلول سنة 2020 وصلت إلى 1521.1 مليار دج وهذا بسبب تراجع أسعار النفط وانتهاج الحكومة لسياسة تقشفية وذلك بتجميد بعض المشاريع التنموية، باستثناء سنة 2018 التي سجلت فيها نفقات التجهيز ارتفاعا وصل إلى 3228.7 مليار دج وارتفاع نسبة مساهمتها في النفقات العامة إلى 40% بسبب حالة الركود التي كان فيها الاقتصاد فانتهجت الحكومة سياسة توسعية.

ومن خلال الجدول أعلاه نجد أن نفقات ال تجهيز شكلت ما نسبته في المتوسط 35% من مجموع النفقات خلال الفترة 2000-2020، و 13.5 من إجمالي الناتج المحلي، وعلى الرغم من التزايد المسجل في نفقات الاستثمار بقيمتها المطلقة وارتفاع نسبة مساهمتها في مجموع النفقات العامة وهو ما يعكس توجه الإنمائي للدولة إلا أن حصة النفقات الجارية لا تزال تهيمن على مجموع النفقات العامة بنسب تجاوزت 50%، وكذلك لا تزال تشكل نسب ضعيفة من الناتج المحلي الإجمالي، في يخص هيكل نفقات التجهيز وجب التنويه إلى أنه لا توجد إحصائيات دقيقة ولكنها تركزت عموما على عدة قطاعات أهمها الصناعة، الفلاحة والري الخدمات المنتجة. و واضح مما سبق أن التوسع في الإنفاق السابق كان يتطلب تمويلا من الإيرادات وهو ما يتضح تاليا.

المطلب الثاني: تحليل الإيرادات العامة

تتألف مصادر تمويل الإنفاق العام في الجزائر والتي تسمى بالإيرادات العامة من مصدرين رئيسيين وهما إيرادات المحروقات (الجباية البترولية) وإيرادات خارج المحروقات (إيرادات جباية وغير جباية)، لأجل إلقاء نظرة حول الإيرادات العامة وهيكلتها وكذلك مختلف التطورات تم استخدام بيانات للفترة 2000-2020.

إن تفحص الأرقام الخاصة بتطور الإيرادات العامة في الجدول رقم (05) يلاحظ بأن الإيرادات العامة عرفت نموا وارتفاعا من سنة لأخرى حيث تضاعفت بحوالي أربعة مرات خلال عشرين سنة، والملاحظ أيضا أن إيرادات المحروقات شكلت النسبة الأكبر من مجموع الإيرادات العامة بحوالي 53% ، والنسبة الباقية ترجع إلى الإيرادات غير النفطية.

بالنسبة للإيرادات النفطية فقد شهدت حصيلة الإيرادات النفطية تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2000-2008) أين انتقلت من 1173.2 مليار دج سنة 2000 إلى 1715.4 مليار دج سنة 2008 بنسبة مساهمة مرتفعة في إجمالي الإيرادات حيث بلغت 78.7%، متأثرة بالتحسن الذي شهدته أسعار المحروقات حيث ارتفع سعر البرميل من النفط من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 98.9 دولار للبرميل سنة 2008 باستثناء سنتي (2001-2002) اللتان عرفتتا انخفاضا في أسعار المحروقات 23.1-24.3 دولار للبرميل الذي انعكس سلبا على حصيلة الإيرادات النفطية التي تراجعت هي الأخرى وسجلت 1001.4 مليار دج و 1007.9 مليار دج خلال سنتي 2001-2002 على التوالي ، وكذلك رفع الإنتاج من 290 مليون برميل سنة 2000 إلى 510 مليون برميل سنة 2007.

لكن هذا التحسن لم يستمر طويلا فقد عادت الإيرادات النفطية للتراجع سنة 2008 ، أين انخفضت من 1715.4 مليار دج سنة 2008 إلى 1501.7 مليار دج سنة 2010 ويعود السبب إلى انخفاض أسعار النفط من 98.9 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 80.2 دولار للبرميل سنة 2010 ونتيجة لهذا الانخفاض فقد تم تخفيض الإنتاج من 494 مليون برميل سنة 2008 إلى 424 مليون برميل سنة 2010.

الجدول رقم (05):تطور الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 2000-2020

الوحدة:مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	نسبة إيرادات المحروقات إلى إجمالي الإيرادات %	نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الإيرادات %	نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الإيرادات %
---------	------------------	-------------------	------------------------	---	--	--

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

2000	1578.1	1173.2	404.9	74.3	25.7%	34.4%
2001	1505.5	956.3	549.2	63.5	36.5%	57.4%
2002	1603.1	942.9	660.2	58.8	41.2%	70.0%
2003	1974.4	1284.9	689.5	65	35%	53.6%
2004	2229.8	1485.6	744.2	66.6	33.4%	50.0%
2005	3082.8	2267.8	815	73.5	26.5%	35.9%
2006	3639.9	2714.0	925.9	74.5	25.5%	34.1%
2007	3687.9	2711.8	976.1	73.5	26.5%	35.9%
2008	2902.4	1715.4	1187	59.1	40.9%	69.1%
2009	3275.3	1927.0	1348.3	58.8	41.2%	69.9%
2010	3074.6	1501.7	1572.9	48.8	51.2%	104%
2011	3489.8	1529.4	1810.4	43.8	56.2%	118%
2012	3804.0	1519.0	2227.2	39.9	60.1%	146%
2013	3895.3	1615.9	2279.4	41.4	58.6%	141%
2014	3927.7	1577.7	2350	40.1	59.9%	148%
2015	4552.5	1722.9	2829.6	37.8	62.2%	164%
2016	5011.5	1682.5	3329	33.5	66.5%	197%
2017	6047.8	2126.9	3920.9	35.1	64.9%	184%
2018	6389.4	2349.6	3939.8	36.7	63.3%	167%
2019	6601.5	2518.4	4083.1	38.1	61.9%	162%
2020	5114.0	1394.7	3719.3	27.2	72.8%	266%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع <https://www.ons.dz>

خلال السنوات (2011-2012) عرفت الإيرادات النفطية انخفاضا في قيمتها أين تراجعت

من 1529.4 مليار دج سنة 2011 إلى 1519 مليار دج سنة 2012 ويرجع السبب إلى الانخفاض المسجل في أسعار النفط من 112 دولار للبرميل سنة 2011 إلى 111 دولار للبرميل سنة 2012 .

عرفت السنوات من 2013 إلى غاية 2016 تنذباً بين الارتفاع والانخفاض حيث انتقلت إيرادات المحروقات من 1615.9 مليار دج سنة 2013 إلى 1682.5 مليار دج سنة 2016 وهذا بفعل التراجع في أسعار النفط التي انخفضت هي الأخرى من 109.4 دولار للبرميل سنة 2013 إلى غاية 44.2 دولار للبرميل سنة 2016 الأمر الذي أثر سلباً على حصيلة الإيرادات

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

العامة التي انخفضت بدورها من 3895.3 مليار دج سنة 2013 إلى غاية 5011.5 مليار دج سنة 2016.

بعد سنة 2016 استمرت الإيرادات النفطية في التحسن بشكل تدريجي فقد انتقلت من

2126.9 مليار دج سنة 2017 إلى غاية 2518.4 مليار دج سنة 2019 لتتخفص

إلى 1394.7 مليار دج سنة 2020، والملاحظ أن أسعار المحروقات عرفت تحسنا خلال نفس

الفترة أين انتقلت من 54.2 دولار للبرميل سنة 2017 إلى 64.5 دولار للبرميل سنة 2019،

لتتخفص مجددا سنة 2020 إلى 42.7 دولار للبرميل بسبب تداعيات الأزمة الصحية كوفيد

وعمليات الإغلاق، وانخفاض الطلب على الطاقة وتراجع الأسعار.

ثانيا: هيكل الإيرادات غير الجبائية

من خلال استقراء الجدول رقم (06) يلاحظ أن الإيرادات خارج المحروقات ارتفعت بحوالي

تسعة مرات خلال الفترة (2000-2020) حيث انتقلت من 364.9 مليار دج سنة 2000 حتى

وصلت إلى 3490.8 مليار دج سنة 2020، ومن الملاحظ أن السبب يعود إلى الزيادة في

الإيرادات الجبائية التي عرفت هي الأخرى نموا متزايدا خلال الفترة أين انتقلت من 349.5 مليار

دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 2164.5 مليار دج سنة 2020 ويعود السبب إلى الزيادات

المطبقة على أجور الموظفين وكذلك التوظيف الكبير في القطاع العام وهو ما نجم عنه تحسن

الضريبة على الدخل الإجمالي خاصة وأنها تشكل جزء هام من الإيرادات الجبائية حيث ارتفعت

82 مليار دج سنة 2000 إلى 1183.4 مليار دج سنة 2020 اذا فان جانب هام من النفقات

الاجتماعية لا تعطي أثر ايجابي كذلك يمكن إرجاع السبب إلى البرامج التنموية المطبقة خلال

نفس الفترة وهو ما انعكس إيجابا على زيادة حجم الاستثمارات ومنه ارتفاع حصيلة الضرائب،

بالنسبة للإيرادات غير الجبائية نلاحظ أنها هي الأخرى عرفت نموا حيث انتقلت من 15.4 مليار

دج سنة 2000 إلى غاية 1326.3 مليار دج سنة 2020 ولا تزال مساهمتها في الإيرادات خارج

المحروقات ضعيفة.

الجدول رقم (06): تطور هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020

الوحدة:مليار دج

السنوات	الإيرادات خارج المحروقات	إيرادات جبائية	إيرادات غير جبائية
2000	364.9	349.5	15.4

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

90.3	398.2	488.5	2001
112.2	482.9	595.1	2002
99.4	524.9	624.3	2003
72.1	580.4	652.5	2004
83.8	640.4	724.2	2005
119.7	720.8	840.5	2006
116.4	766.7	883.1	2007
136.4	965.2	1101.6	2008
116.7	1146.6	1263.3	2009
189.8	1298	1487.8	2010
283.3	1527.1	1810.4	2011
246.4	1908.6	2155	2012
248.4	2031	2279.4	2013
258.5	2091.5	2350	2014
374.9	2354.6	2729.5	2015
846.8	2482.2	3329	2016
1240.9	2630	3870.9	2017
1315.4	2648.5	3964.2	2018
1231.6	2836.4	4068	2019
1326.3	2164.5	3490.8	2020

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر (2000-2020) على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9>
-صندوق النقد العربي على الموقع https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

يعبر رصيد الموازنة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات، وبعض عرض تطور كل من النفقات وهيكلها والإيرادات وهيكلها سوف يتم التطرق إلى تحليل رصيد الموازنة بمزيد من التفصيل.

أولاً: تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2000-2020

يتضح من خلال الجدول رقم (07) أن رصيد الموازنة حقق نصيباً موجباً خلال السنوات (2000-2007) أين ارتفع من 400 مليار دج سنة 2000 حتى وصل إلى 579.3 مليار دج سنة 2007 وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع رصيد الموازنة من 9.7% سنة 2000 إلى 13.9% سنة 2006 ثم عاد وانخفض إلى 6.3% سنة 2007 ويرجع السبب إلى تحسن الإيرادات خاصة الإيرادات النفطية بفعل التحسن في أسعار البترول، باستثناء سنتي 2001 و 2002 أين انخفض رصيد الموازنة إلى 184.5 مليار دج و 52.6 مليار دج ويعود السبب إلى انخفاض أسعار النفط خلال هتين السنتين أين وصل إلى 23.1 و 24.3 دولار للبرميل، ومن الملاحظ أنه وعلى الرغم من النمو الكبير في النفقات العامة بسبب برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 إلا أن الإيرادات العامة استطاعت تغطية النفقات.

ابتداء من سنة 2008 تحول الفائض إلى عجز حيث سجل رصيد الموازنة عجزاً متتالياً يقدر بـ 1288.6- مليار دج وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (- 11.7%) حتى وصل إلى 1788.8- سنة 2020 بنسبة (- 9.7%) من الناتج المحلي الإجمالي وقد سجلت أعلى قيمة للعجز سنة 2012 بـ 3254.1- مليار دينار وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (- 20.1%) وهذا بفعل النمو في النفقات العامة التي انتقلت هي الأخرى من 4246.3 مليار دينار جزائري سنة 2009 إلى 7929.8 مليار دج سنة 2020 هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الإيرادات العامة هي كذلك ارتفعت من 3275.3 مليار دج سنة 2009 إلى 5114 مليار دج سنة 2020 لكن الملاحظ أن النمو في الإيرادات العامة لم يواكب النمو في النفقات العامة ويرجع السبب إلى ارتباط الإيرادات العامة بالجباية البترولية هذه الأخيرة تتسم بعد الثبات والتقلب كما تم توضيحه سابقاً الأمر الذي ينعكس سلباً على رصيد الموازنة، على عكس النفقات العامة التي تحكمها عوامل محلية ومحاوله كبحها أو خفضها له العديد من التداعيات فمن الناحية الاقتصادية قد يؤدي ترشيد النفقات العامة كما حدث منذ نهاية سنة 2014 عقب انخفاض أسعار البترول إلى تجميد كل المشاريع التي لم يتم الانطلاق فيها وكذلك تعليق التوظيف في القطاع العام عدا القطاعات ذات الأهمية الكبرى.

الجدول رقم (07): تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2000-2020

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة	رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	1578.1	1178.1	400	%9.7
2001	1505.5	1321	184.5	%4.3
2002	1603.2	1550.6	52.6	%1.1
2003	1974.4	1639.2	335.2	%6.3
2004	2229.7	1888.9	340.8	%5.5
2005	3082.6	2052	1030.6	%13.6
2006	3639.8	2453	1186.8	%13.9
2007	3687.9	3108.6	579.3	%6.3
2008	2902.4	4191	-1288.6	%-11.7
2009	3275.3	4246.3	-971	%-9.6
2010	3074.6	4466.9	-1392.3	%-11.5
2011	3489.8	5853.5	-2363.7	%-16.2
2012	3804.0	7058.1	-3254.1	%-20.1
2013	3895.3	6024.1	-2128.8	%-12.8
2014	3927.7	6995.7	-3068	%-17.8
2015	4552.5	7656.3	-3103.8	%-18.5
2016	5011.5	7297.4	-2285.9	%-13.1
2017	6047.8	7282.6	-1234.8	%-6.5
2018	6389.4	7732	-1342.6	%-6.5
2019	6601.5	7741.3	-1139.8	%-5.5
2020	5114.0	6902.8	-1788.8	%-9.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع

[/https://www.ons.dz](https://www.ons.dz)

ثانيا: العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة

تعتمد الجزائر كغيرها من البلدان المصدرة للنفط على إيرادات الجباية البترولية كمصدر

رئيسي لتمويل النفقات العامة لتأتي في المرتبة الثانية إيرادات الجباية العادية وهذا كما يوضحه

الجدول التالي :

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

جدول رقم (08): إيرادات الجباية النفطية والعادية ونسبة تغطيتها للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	إيرادات المحروقات	إيرادات الجباية العادية	النفقات العامة	نسبة تغطية إيرادات المحروقات للنفقات العامة	نسبة تغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات العامة
2000	1213.2	364.9	1178.1	102.9%	30.9%
2001	1001.4	488.5	1321	75.8%	36.9%
2002	1007.9	595.1	1550.6	65%	38.3%
2003	1350	624.3	1690.2	79.8%	36.9%
2004	1570.7	652.5	1891.8	83.02%	34.4%
2005	2352.7	724.2	2052	114.6%	35.2%
2006	2799	840.5	2453	114.1%	34.2%
2007	2796.8	883.1	3108.6	89.9%	28.4%
2008	4088.6	1101.6	4191.1	97.5%	26.2%
2009	2412.7	1263.3	4246.3	56.8%	29.7%
2010	2905	1487.8	4466.9	65.03%	33.3%
2011	3979.7	1810.4	5853.6	67.9%	30.9%
2012	4184.3	2155	7058.2	59.2%	30.5%
2013	3678.1	2279.4	6024.1	61.05%	37.8%
2014	3388.4	2350	6995.8	48.4%	33.5%
2015	2373.5	2729.5	7656.3	31%	35.6%
2016	1781.1	3329	7297.5	24.4%	45.6%
2017	2177	3870.9	7282.6	29.8%	53.1%
2018	2349.6	3964.2	7899.0	29.7%	50.1%
2019	2518.4	4068	7725.5	32.5%	52.6%
2020	2048.8	3490.8	5010.9	40.88%	69.6%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

[https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)

2000-2020 على الموقع

-تقارير بنك الجزائر

[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9](https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor)

-وزارة المالية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor>

-صندوق النقد العربي على الموقع https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database

كما يتضح من خلال الجدول رقم (08)، أن معدل تغطية النفقات العامة من قبل إيرادات

المحروقات خلال الفترة (2000-2020) تراوحت بين 102.9% و 40.88% وهي نسبة كبيرة

وترتبط هذه النسبة بارتفاع أو انخفاض الجباية البترولية، هذه الأخيرة التي تتأثر بارتفاع أو

انخفاض أسعار وإنتاج المحروقات، فخلال السنوات التي تعرف انتعاشا في أسعار وإنتاج النفط ترتفع نسبة تغطية إيرادات المحروقات للنفقات العامة كما في الفترة (2000-2008) وخصوصا السنوات 2000-2005-2006، أما السنوات التي تشهد انخفاضا في أسعار النفط فتقل النسبة كما في سنوات (2010-2014) أما بالنسبة لمعدل تغطية الإيرادات خارج المحروقات للنفقات العامة فقد تراوحت بين 30.9% سنة 2000 و 35.6% سنة 2015 وهي نسبة ضعيفة تؤكد ضعف الإيرادات الجبائية وغير جبائية في تغطية النفقات العامة، بعد سنة 2015 ارتفعت نسبة التغطية لتصل إلى 69.6% سنة 2020.

بعد عرض هيكل النفقات العامة وتطورها والإيرادات العامة وتطورها وكذلك رصيد الموازنة العامة وبعض المؤشرات الأخرى سوف يتم عرض تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر حسب التوزيع القطاعي، أي توزيع الاعتمادات أو النفقات حسب كل دائرة وهو ما يتضح من خلال المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2020.

منذ سنة 2001 شرعت الجزائر في إتباع سياسة مالية توسعية بفضل ارتفاع أسعار النفط منذ بداية الألفية الثالثة الهدف منها إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالاقتصاد الوطني ودعم التنمية الاقتصادية وذلك بعد مختلف المشكلات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري منذ أزمة 1986 وخلال عقد التسعينات ، وقد تجلت هذه السياسة في كل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، وأخيرا النموذج الجديد للنمو (2016-2030) ويمكن توضيحها تبعا لما يلي:

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية في ظل البرامج التنموية 2001-2009

ابتداء من سنة 2000 انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية جراء الانتعاش في أسواق النفط فتبنت برامج تنموية ضخمة شملت العديد من القطاعات الحيوية. وتمثلت هذه البرامج فيما يلي:

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

هو برنامج يغطي الفترة 2001-2004 أعلن عنه يوم 26 أفريل 2001 بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية وتوافر موارد مالية معتبرة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات منذ بداية سنة 2000، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجهت أساسا لدعم نفقات التجهيز و للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، ودعم الإصلاحات، وهذه المجالات بدورها تنقسم إلى قطاعات فرعية حيث بلغ عدد المشاريع ضمن هذا البرنامج 15974 مشروع⁽¹⁾. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): مخصصات برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار

القطاع	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001، ص 185.
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المخصصات الموجهة لبرنامج سياسة دعم النشاط الاقتصادي ارتكزت بشكل كبير على قطاعي الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وكذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بالنظر إلى أهمية هذين القطاعين، بالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية فقد خصص له ما نسبته 40.1% من مبلغ البرنامج الذي وجه أساسا إلى دعم البنى التحتية القاعدية وإنشاء الموانئ والطرق والسدود. إل خ، كذلك خصص البرنامج ما نسبته 38.8% من مبلغ البرنامج لدعم التنمية المحلية والبشرية من أجل تحسين الموارد البشرية، أما بالنسبة لقطاعي الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات فقد خصص له ما نسبته 12.40%

¹ هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد: 5، 2020، ص 40.

- و 8.6% من مبلغ البرنامج، خاصة في السنتين الأولى والثانية فقد خصصت له مبالغ مالية ضخمة من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية التنمية.
- أهداف البرنامج:** يهدف هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:
- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية.
 - إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطوير المنشآت الصحية.
 - تحسين ظروف التمدن للتلاميذ.
 - إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتطوير المنشآت والمرافق الجوارية.
 - توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
 - توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة.
 - تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع
 - تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب⁽¹⁾.
- مضمون البرنامج :** ركز هذا البرنامج على أربع محاور أساسية تمثلت في دعم الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري وأخيرا دعم الإصلاحات، والتي سيتم التطرق لها فيما يلي:
- 1. البنية التحتية والأشغال الكبرى :** بلغت الإعتمادات المالية الموجهة لدعم البنية التحتية والأشغال الكبرى 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من مجمل برنامج الإنعاش الاقتصادي، يهدف من خلاله إلى الرفع من الميزة النسبية للمناطق التي لم تشهد مشاريع مهيكلية، أو بدأ العمل عليها وتم التخلي عنها بسبب نقص الاعتمادات المالية، حيث تمحورت مجمل الاعتمادات المالية الموجهة إلى البنية التحتية والأشغال الكبرى حول التجهيزات المهيكلية للإقليم وإعادة تشمين المناطق الريفية والجبالية والهضاب العليا والوحدات ، أما بالنسبة للاعتمادات المالية الموجهة للبنية التحتية والأشغال الكبرى فقد خصص البرنامج 31.3 مليار دج لتجهيزات الري، 54.6 مليار دج للنقل بالسكك الحديدية، 45.3 مليار دج للأشغال العمومية، 32 مليار دج لإعادة إحياء المناطق الريفية وكذلك خصص مبلغ 35.6 مليار دج للسكن والسكان.

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعي، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003، ص 17.

2. التنمية المحلية والبشرية : بلغت الاعتمادات الموجهة للتنمية البشرية والمحلية ضمن هذا البرنامج 204.2 مليار دج أي ما نسبته 38.8 % من قيمة المخطط، ويهدف في جانبه المتعلق بالتنمية المحلية إلى التكفل باحتياجات السكان خاصة فيما يتعلق بتحسين النوعي للمعيشة، في حين يتعلق جانب التنمية البشرية إلى التركيز على المناطق المحرومة وتشجيع السكان للعودة إلى مناطقهم الأصلية بفعل الهجرة الاضطرارية، وقد وزعت برامجه على ثلاثة فروع كالتالي:

❖ برنامج التنمية المحلية :خصص له ما يقارب 97 مليار دج، يهدف إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات العمومية على كامل التراب الوطني، كما تم التركيز على البلديات التي تعرف تأخر تنموي بسبب ضعف الموارد المالية⁽¹⁾، ويمكن توضيح الاعتمادات الموجهة للتنمية المحلية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): المخصصات الموجهة للتنمية المحلية في برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع	
البرنامج البلدي للتنمية	4	13	16.5	/	33.5	34.5%
قطاع المياه	4.7	7.4	1.5	/	13.6	14%
البيئة	1.5	2	2	/	5.5	5.6%
البريد والمواصلات		8.5	6	/	14.5	14.9%
الأشغال العمومية (الطرق)	13			/	13	13.4%
الهياكل الإدارية	5.7	6	5.2	/	16.9	17.4%

¹ عباس فرحات ، وسيلة سعود، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد: 01، 2018، ص ص 55 56.

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

المجموع	28.9	36.9	31.2	0	97
---------	------	------	------	---	----

المصدر: خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص ص 292 293.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المخصصات المالية لبرنامج التنمية

المحلية خصصت للبرنامج البلدي للتنمية بمجموع 33.5 مليار دج (34.5%)، تليها الهياكل

الإدارية والبريد والمواصلات بمجموع 16.9 مليار دج (17.4%) و 14.5 مليار دج (14.9%)

على التوالي، أما قطاع المياه فخصصت له مبالغ ب 13.6 مليار دج (14%) وأخيرا قطاع البيئة

ب 5.5 مليار دج (5.6%)، والملاحظ أن التركيز قد انصب على البلديات نتيجة للتأخر التنموي

الكبير هذا التشجيع للتنمية على المستوى المحلي والمحافظة على التوازنات الجهوية وتحسين

مستوى معيشة السكان.

❖ **التشغيل والحماية الاجتماعية:** تم منحه غلاف مالي قدر ب 16 مليار دج خصص لبرامج الأشغال ذات

الكثافة العالية لليد العاملة والمتعلقة بالولايات المحرومة، في حين وزع المبلغ المتبقي على المشاريع المتعلقة

بالضمان الاجتماعي (17%)، إعادة تأهيل المؤسسات المختصة (17%)، والمبلغ المتبقي خصص للنقل

المدرسي وتجهيز المستشفيات⁽¹⁾.

❖ **الموارد البشرية :** تركزت جهود البرامج فيما يخص الموارد البشرية، في تحسين مؤشرات

التنمية البشرية خاصة فيما يخص الجانب التعليمي والصحي، وكذلك التركيز على العنصر

البشري بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية، الجامعات، الهياكل الرياضية والثقافية. وهو ما

يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): المخصصات الموجهة للموارد البشرية في برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)

الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	
29.8%	26.95	-	7.45	9.5	10
10.5%	9.5	-	2.1	3.1	4.4

¹ زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد: 07، 2010، ص 202.

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

37.6%	33.98	-	6.58	9.4	18	التعليم العالي والبحث العلمي
8.6%	7.8	-	0.35	4.65	2.8	الصحة والسكان
4%	3.675	-	-	2.25	1.425	الشباب والرياضة
8.8%	8	3.5	-	-	4.5	الثقافة والاتصال
1.2%	1.15	-	-	1	0.15	الشؤون الدينية
90	3.5	16.48	29.9	39.025		المجموع

المصدر: خالد منه، مرجع سبق ذكره، ص ص 292 293.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن أكبر نسبة مالية مخصصة ضمن هذا القطاع موجهة للتعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 37.6% يليها قطاع التربية الوطنية ب 29.8% وهذا في إطار الجهود الرامية إلى التركيز على العنصر البشري وتحسين التحصيل العلمي، ثم جاء في المرتبة الثالثة التكوين المهني بنسبة 10.5% تليها الثقافة والاتصال (8.8%) والصحة والسكان (8.6%) واخيرا الشباب والرياضة (4%) والشؤون الدينية (1%)

3. دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري : نال هذا القطاع نصيبا معتبرا من مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث بلغت المخصصات الموجهة لدعم القطاع الفلاحي والصيد البحري 65.4 مليار دينار جزائري، الهدف منها تنويع مصادر الدخل وخلق الثروة خارج قطاع المحروقات⁽¹⁾.

❖ قطاع الفلاحة :بلغت التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج 55.9 مليار دج، ويندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA، الهدف منه توسيع الإنتاج الزراعي بما فيها الصادرات، العمل على استقرار سكان الريف، والجدول الموالي يوضح توزيع الاعتمادات المرصودة حسب طبيعة الصناديق:

جدول رقم (12): توزيع الاعتمادات المرصودة حسب طبيعة الصناديق خلال الفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
---------	------	------	------	------	---------

¹ محمد عرابي ، أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 2019/2020، ص 119.

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

95.5%	53.4	12.0	18.8	15.1	7.5	الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
0.3%	0.21	0	0.07	0.07	0.07	الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية
4%	2.28	-	1.14	1.14	0	صندوق ضمان المخاطر الفلاحية
55.9	12	20.01	16.31	7.57		المجموع

الوحدة: مليار دج

المصدر: نبيل بوفليح، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي "2004-2001" المطبق في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2004-2005، ص ص 119-120.

من خلال الجدول رقم (12) يلاحظ أن 95.5% من الاعتمادات المرصودة تم منحها للتنمية

الفلاحية ضمن المساعي لتوسيع الانتاج الفلاحي والنسبة المتبقية وزعت بين صندوق ضمان

المخاطر الفلاحية ب 4% والصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية ب 0.3%

❖ قطاع الصيد البحري والموارد المالية : يهتم هذا البرنامج بعمليات البناء والتصليح والصيانة البحرية،

كذلك بعمليات التبريد والنقل والتكييف خاصة لما تزخر به الجزائر من موارد مائية وثروة سمكية، وحتى

يتسنى تنفيذ هذه البرامج وجب إنشاء مؤسسات هيكلية تضمن التكفل بها، ويخص هذا البرنامج تنفيذ ما

يلي:

✓ توفير الموارد اللازمة للصندوق الوطني للمعونة من أجل الصيد الحرفي وتربية الأحياء المائية

(FNAPPA).

✓ إحداث قرض الصيد وتربية المائيات التابع لصندوق التعاون الفلاحي CNMA وهذا في إطار

التسهيلات الائتمانية لصيد الأسماك وتربية المائيات.

✓ دعم أنشطة المشتغلين بإدخال أحكام ضريبية وجمركية، وقدر المبلغ الموجه لتمويل هذا

البرنامج ب 9.5 مليار دج.

والمبالغ المرصودة حسب طبيعة النشاط لقطاع الصيد والموارد الصيدية يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (13): المبالغ المرصودة حسب طبيعة النشاط لقطاع الصيد والموارد الصيدية بعنوان برنامج

الإنعاش الاقتصادي (2004-2001)

الوحدة: مليار دج

البرامج	التكلفة
الصيد الساحلي (تحديث 300 وحدة)	1.0

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

0.8	الصيد التقليدي (تحديث 750 وحدة)
0.3	السواحل الحوضية (تهينة 29 موقع)
1.9	الصيد في الأعماق المائية (إنشاء 168 وحدة)
0.8	تربية الأسماك
2.7	تدعيم وسائل الإنتاج
2.6	التكفل بالإنتاج السمكي
0.2	مسح ديون الصيادين

المصدر: هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة الجزائر - الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2013-2014، ص 95.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المخصصات الموجهة لقطاع الصيد والموارد الصيدية قدرت ب 9.5 مليار دج، وتم توجيه الاهتمام لهذا القطاع نظرا للخصائص الجغرافية للجزائر وامتلاكها لواجهة بحرية تمتد على طول 1200 كلم بغية زيادة الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وخلق مناصب عمل ضمن هذا القطاع.

4. دعم الإصلاحات :من أجل الحصول على نتائج مرضية وتحقيق الأهداف التي وضع من أجلها هذا البرنامج وجب تطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات المصاحبة له ⁽¹⁾ الهدف منها دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة، وكذلك تهيئة الظروف المناسبة لها من أجل القدرة على الاستثمار والإنتاج والمنافسة ⁽²⁾، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

جدول رقم (14): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة: مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة إدارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشاركة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية

¹ إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص 219.

² عابد بشيكر، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2004)، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد: 13، العدد: 2، 2016، ص 19.

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

2	-	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.8	-	-	0.5	0.3	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.3	المجموع

المصدر: ياسمين زرنوح، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2005-2006، ص 182.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الحكومة خصصت 22.5 مليار دج لصندوق المساهمة والشاركة و 20 مليار دج من إنفاقها تم توجيهه لعصرنة إدارة الضرائب وهذا بهدف زيادة حصيللة المردودية الضريبية خارج قطاع المحروقات والرفع من الجباية العادية، أما المبالغ الباقية فوزعت بين تهيئة المناطق الصناعية وصندوق ترقية المنافسة الصناعية ب 2 مليار دج بالتساوي و نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والطويل ب 0.8 مليار دج.

وكما هو واضح من خلال هيكل النفقات العامة وفق هذا البرنامج أن طبيعة النفقة تقترب من المعيارين الاقتصادي والاجتماعي كما اتضح في الفصل النظري وهذا لكونها وجهة لتحقيق التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة والثقافة العامة للأفراد من جهة ومن جهة أخرى وجهة لدعم الأشغال الكبرى والهيكل القاعدية كالري والسكك الحديدية والأشغال العمومية. وفي ظل النتائج المحققة من هذا البرنامج والتي سيتضح أثرها لاحقا في الفصل الأخير واصلت الجزائر سياستها الانفاقية التوسعية خاصة في ظل الارتفاع الكبير في الإيرادات وازدياد الحاجات العامة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو وهو ما يتضح تاليا.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

تعريف البرنامج: في إطار مواصلة استراتيجية الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001-2004، جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) كامتداد للبرنامج السابق وتم طرحه يوم 7 أفريل 2005، بمخصصات مالية أولية قدرت ب 8205 مليار دج أي حوالي 55 مليار دولار⁽¹⁾، لترتفع هذه المخصصات إلى حوالي 114

¹ حبيبة عامر ، انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من 2001-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 02، 2015، ص 21.

مليار دولار ⁽¹⁾، وبعد إقرار البرنامج بدعم ببرنامجين خاصين الأول خصص لمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، ويضم خمسة محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كما يوضحه الجدول رقم (15) ، فالملاحظ أن النسبة الأكبر من مخصصات دعم النمو وجهت إلى برنامج تحسين ظروف السكان يليها تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5% ثم دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% وأخيرا تطوير الخدمة العمومية التي وجهت إليها 4.8% من المخصصات وكذلك برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال ب 1.2%.

جدول رقم (15): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الوحدة: مليار دج

النسبة	المبالغ	القطاعات
45.5%	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5%	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8%	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية
4.8%	203.9	تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.2%	50	برنامج التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 243.

1. أهداف البرنامج: في ظل استمرارية سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة فإن هذا البرنامج يطمح إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- ❖ مواصلة الجهود المبذولة في إطار زيادة الاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية متعلقة بقانون الاستثمار بهدف تحفيز الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- ❖ تأهيل الإنتاج والقيام بإصلاحات مالية وبنكية بما يتوافق مع الانفتاح العالمي ومواكبة تكيف الأداة الاقتصادية والمالية مع هذا الانفتاح.

¹ Rapport N36270-DZ, Volume1 (texte principal), «République Algérienne à la recherche d'un investissement public de la qualité», La banque mondiale, 15 aout 2007, p13.

❖ إتباع سياسة ترقية الشراكة والخصوصية مع تعزيز القدرات الوطنية من أجل خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

❖ توسيع الخدمات العامة وتحديثها من أجل تحقيق هدفين الأول يتعلق بتحسين المستوى المعيشي للسكان خاصة بعد ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات، أما الثاني فهو يتعلق بتعزيز نشاط القطاع الخاص.

❖ تحسين الجوانب المتعلقة بمعيشة الأفراد خاصة الجانب التعليمي والصحي والأمني.

❖ تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية : خاصة وأن هذين العنصرين يلعبان دورا هاما في عملية التنمية، فتطوير البنية التحتية يساهم في دعم العملية الإنتاجية عن طريق تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، أما المورد البشري فهو الركيزة الأساسية لعملية التنمية .

❖ رفع معدلات النمو الاقتصادي : وهو الهدف الأساسي لهذا البرنامج ويتم تحقيقه عن طريق الأهداف السابقة الذكر ⁽¹⁾. ويتضح أكثر هيكل الإنفاق العام وفق هذا المخطط من خلال النقطة التالية.

مضمون البرنامج: ركز هذا البرنامج على عدة قطاعات أهمها.

الجدول رقم(16): توزيع حجم الاستثمارات العمومية على المجالات القطاعية في برنامج دعم النمو

2009-2005

الوحدة: مليون دج

النسب	المبالغ	القطاعات
45.5%	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:
	555	-السكن
	399.5	-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني.
	200	-البرامج البلدية للتنمية
	250	-تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.
	192.5	-تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز.
	311.5	-باقي القطاعات.

¹ مبارك بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية-مقارنة نقدية-، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر الدولي : تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11/12 مارس 2013، ص 13 14.

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

40.5%	1703.1	برنامج تطوير الهياكل القاعدية:
	1300	-قطاع الأشغال العمومية والنقل
	393	-قطاع المياه.
	10.15	قطاع التهيئة العمرانية.
8%	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية:
	312	-الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري.
	18	-الصناعة وترقية الاستثمار.
	7.2	-السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.
4.8%	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية:
	99	-العدالة والداخلية.
	88.6	-المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية.
	16.3	-البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال.
1.1%	50	برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال
100%	4202.7	المجموع

المصدر: حسن المدهون ، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر-أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2016/2015، ص 92 93.

تضمن هذا البرنامج خمسة محاور أساسية ركزت على تحسين ظروف معيشة السكان حيث تمثل النسبة الأكبر من مخصصات هذا البرنامج موجهة إلى هذا المحور بقيمة 1908.5 مليار دينار، حيث كان النصيب الأكبر لقطاع السكن ب 555 مليار دينار جزائري، يليه قطاع التربية الوطنية ب 200 مليار دج وهذا من أجل تحسين ظروف التمدن، ثم في المرتبة الثالثة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي 141 مليار دج .

والجدول الموالي يوضح المخصصات المالية لتحسين ظروف السكان.

جدول رقم (17): توزيع المخصصات المالية لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان حسب القطاعات

الوحدة: مليار دج.

المبالغ	القطاعات
555	السكنات
141	الجامعة
200	التربية الوطنية
58.5	التكوين المهني
85	الصحة العمومية
127	تزويد السكان بالماء
60	الشباب والرياضة
16	الثقافة

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

65	إيصال الكهرباء والغاز للبيوت
95	أعمال التضامن الوطني
19.1	تطوير الإذاعة والتلفزيون
10	انجاز منشآت للعبادة
26.4	عمليات تهيئة الإقليم
200	برامج البلدية للتنمية
100	تنمية مناطق الجنوب
150	تنمية مناطق الهضاب العليا
1908.5	المجموع

المصدر: عمرعبو ، هودة عبو ، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات ، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، يومي 16-17/2008، ص 13.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الحكومة خصصت مبلغ 555 مليار دج للسكنات، بالنسبة للجامعة والتربية الوطنية والتكوين المهني فقد خصصت لهذه القطاعات 399.5 مليار دج...وكذلك خصصت 200 مليار دج لبرامج البلدية للتنمية وعموما يمكننا القول بأن 45.5% من مخصصات هذا القطاع وجهت لتحسين ظروف المعيشة للسكان وهي نسبة أكبر من مخصصات برنامج سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي التي قدرت ب 38.8% وهو ما يعكس اهتمام الحكومة بالجانب الاجتماعي.

❖ تطوير الهياكل القاعدية : أعطت الدولة أهمية كبيرة لقطاع البنية التحتية والهياكل القاعدية حيث خصصت مبلغ 1703.1 مليار دج أي ما نسبته 40.5% لهذا القطاع موزعة على أربعة قطاعات فرعية كما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (18): القطاعات المستفيدة من برامج تطوير الهياكل القاعدية

الوحدة: مليار دج

المبالغ	القطاعات
700	النقل
600	الأشغال العمومية
393	الماء(السدود والتحويلات)
10.15	تهيئة الإقليم
1703.1	المجموع

المصدر: عمر عبو ، هودة عبو، مرجع نفسه، ص14.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الحكومة أولت اهتماما بقطاع النقل حيث خصصت

700 مليار دج لهذا القطاع، يليها قطاع الأشغال العمومية ب 600 مليار دج، أما السدود فقد خصصت له مبالغ 393 مليار دج وأخيرا تهيئة الإقليم ب 10.15 مليار دج.

❖ **دعم التنمية الاقتصادية:** يتضمن هذا البرنامج ستة قطاعات رئيسية هي:

▪ **الزراعة والتنمية الريفية :** يعتبر هذا القطاع من بين أهم القطاعات المساهمة في الناتج المحلي

الإجمالي خارج قطاع المحروقات لذلك خصصت له مبالغ هامة من هذا البرنامج قدرت ب 300 مليار دج.

▪ **الصناعة :** بهدف تحسين تنافسية المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج.

▪ **ترقية الاستثمار :** قدرت مخصصات هذا القطاع ب 4.5 مليار دج تم توجيهها لتوفير بيئة جاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

▪ **الصيد البحري :** خصص له ما يقارب 12 مليار دج من أجل القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

▪ **السياحة :** خصص لقطاع السياحة ما قيمته 3.2 مليار دج الغاية منها إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

▪ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية :** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دورا هاما في الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب عمل وكذلك خلق قيمة مضافة، لذلك ونظرا لهذه الأهمية خصصت لها الدولة ما قيمته 4 مليار دج.

❖ **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها :** مرت الجزائر خلال فترة التسعينات بظروف خاصة جعلها

تسجل نقصا في تقديم الخدمات العمومية لذلك ومن أجل تطوير هذه الخدمات وتحسينها وجعلها

ترقى لمستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية تم تخصيص 203.9 مليار دج لهذا القطاع موزعة حسب القطاعات الفرعية التالية:

▪ **البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال :** يهدف الى فك العزلة على المناطق البعيدة والنائية من خلال ربطها بالموزعات الهاتفية.

■ **العدالة** : يهدف الى تعزيز هذا القطاع ب 14 مجلس قضائي، 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية.

■ **الداخلية**: الغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

التجارة : جاء هذا البرنامج من أجل تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية من خلال الأهداف الفرعية التالية : انجاز مخابر المراقبة النوعية ، اقتناء تجهيزات المراقبة النوعية ، انجاز مقرات التفتيش النوعي على الحدود.

■ **المالية**: الهدف منه تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاعي الجمارك والضرائب.

❖ **تطوير التكنولوجيا الحديثة** : رصدت الحكومة مبلغ 50 مليار دج من أجل تطوير شبكة الهاتف النقال وكذلك زيادة تدفقات الانترنت.

ومن خلال هيكل النفقات العامة ووفقا لهذا البرنامج اتضح أن طبيعة النفقات تقترب من التقسيم الاجتماعي والاقتصادي لكنها ركزت أكثر على الجانب الاجتماعي لكون المخصصات الأكبر وجهت لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان، عكس برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ركز على الجانب الاقتصادي بهدف إيجاد بنية تحتية، وبداية من العقد الثاني استمرت في سياستها الإنفاقية التوسعية التي تمثلت في البرنامج الخماسي للتنمية وهو ما سيتضح تاليا.

المطلب الثاني : السياسة الإنفاقية في ظل البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

أولاً: تعريف البرنامج : جاء البرنامج الخماسي للتنمية لاستكمال مسار التنمية بمخصصات إجمالية قدرت ب 21214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين هما:

- تخصيص 130 مليار دولار من أجل استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها في قطاع السكك الحديدية والطرق والمياه.

- تخصيص 156 مليار دولار من أجل اطلاق مشاريع جديدة⁽¹⁾.

- أما عن مضمون هذا البرنامج فالنسبة الأكبر من مخصصات البرنامج وجهت للتنمية المحلية ب 10116 مليار دج، تليها المنشآت القاعدية ب 8200 مليار دج، كذلك برامج دعم التنمية

¹ عقون شراف، وسام بوقجان وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02، 2018، ص 204

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

الاقتصادية أخذت حيزا هاما من المخصصات بقيمة 3500 مليار دج وأخيرا إنشاء مناصب شغل ب 350 مليار دج وتطوير اقتصاد المعرفة ب 250 مليار دج.

الجدول رقم (19): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

الوحدة: مليار دج

النسبة	المبلغ المخصص	البرنامج
45.12	10116	1- التنمية البشرية
	1898	-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	3700	-السكن
	619	-الصحة
	2000	-المياه
	1899	-باقي القطاعات (شباب ورياضة، شؤون دينية، اتصال، ثقافة، قطاع المجاهدين، التضامن الوطني)
36.58	8200	2- المنشآت القاعدية
	3100	-الأشغال العمومية
	2800	-النقل
	1800	-خدمات الجماعات المحلية
	500	-تهيئة الإقليم والبيئة
15.61	3500	3- برامج دعم التنمية الاقتصادية
	1000	-الفلاحة والتنمية الريفية
	150	-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	2000	-التنمية الصناعية
1.5	350	4-إنشاء مناصب شغل
1.11	250	5-تطوير اقتصاد المعرفة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيان مجلس الوزراء 2010، مرجع سبق ذكره.

ثانيا :أهداف البرنامج:يهدف هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓استحداث ثلاثة ملايين منصب عمل بهدف القضاء على البطالة.
- ✓تعتبر التنمية البشرية الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية لذلك أعطاه أهمية من خلال دعم التنمية البشرية وتزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة، فك العزلة على المناطق النائية وتحسين ظروفهم المعيشية، دعم القطاع الصحي من خلال تحسين هذا القطاع وإعطائه دفعة قوية، دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية، استكمال المشاريع الجارية ومواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالماء الصالح للشرب، الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، مواصلة تحسين الخدمات العامة، تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي من أجل النهوض بالاقتصاد المعرفي.

- ✓النهوض بالتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، تحسين إطار ومناخ الاستثمار وتحسينه،مواصلة جهود التجديد الفلاحي والنهوض بهذا القطاع، تثمين القدرات السياحية والصناعات التقليدية وكذلك تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية⁽¹⁾.

ثالثا: مضمون البرنامج

يوضح الجدول رقم (20) مضمون برنامج التنمية البشرية.

الجدول رقم (20): برنامج التنمية البشرية في ظل البرنامج الخماسي (2010-2014)

الوحدة : مليار دج

المبالغ	القطاعات	أهم المشاريع المبرجة
852	التربية الوطنية	300 مدرسة ابتدائية، 1000 إكمالية، 850 ثانوية، 2000 متوسطة.
868	التعليم العالي	600000 مقعد بيداغوجي، 400000 سرير، 44 مطعم.
619	قطاع الصحة	172 مستشفى، 45 مركب صحي، 377 عيادة، 1000 قاعة علاج.
3700	قطاع السكن	2 مليون مسكن ستسلم 102 منها خلال الخماسي والباقي بعد سنتين.
2060	قطاع المياه	35 سد، 34 محطة تصفية، 3000 عملية تزويد بالماء الشروب
178	التكوين والتعليم المهنيين	220 معهد، 82 مركز للتكوين، 58 داخلية.

¹محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور- دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد:16،2016، ص 273.

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

قطاع الطاقة	350	ربط مليون بيت بشبكة الغاز و 220000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء
قطاع الشباب والرياضة	1130	80 ملعب، 750 مركب رياضي، 160 قاعة متعددة الرياضات
قطاع الثقافة	140	40 مركب ثقافي، 340 مكتبة، 44 مسرح، 12 معهد موسيقى
قطاع الاتصال	106	تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها
قطاع الشؤون الدينية	120	مسجد الجزائر الأعظم، 80 مسجد آخر، 17 مدرسة قرآنية.
قطاع التضامن الوطني	40	70 مؤسسة لفائدة المعاقين، 40 منشأة للأشخاص في شدة
قطاع المجاهدين	19	9 مراكز للراحة، 17 متحف، 40 مقبرة للشهداء
المجموع	9386.6	

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، انعقد يوم 24 ماي 2010، ص8.

❖ برنامج التنمية المحلية والبشرية : تعتبر التنمية البشرية الركيزة الأساسية لمواصلة مسار إعادة الإعمار الوطني حيث خصص هذا البرنامج غلاف مالي قدره 21214 مليار دج أي قرابة 50 % من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقة مع إضافة قطاعات الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين⁽¹⁾

❖ برنامج تطوير الهياكل القاعدية : خصص مبلغ 6447 مليار دج لبرنامج تطوير الهياكل القاعدية أي ما يقارب 40% من موارده حيث ارتكزت جهود هذا البرنامج فيمايلي :

جدول رقم (21): برنامج تطوير الهياكل القاعدية في ظل برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

الوحدة : مليار دج

المشاريع المبرمجة	المبلغ	القطاعات
اتمام انجاز الطريق السيار شرق غرب وربطها 830 كلم من الطرق وإنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة.	3100	الأشغال العمومية
تحسين النقل الحضري ومد شبكة السكك الحديدية، تجهيز 14 مدينة بالترامواي	2800	النقل
انجاز المساحات الخضراء، وحماية 1795 مساحة خضراء	500	تهيئة البيئة والإقليم
6447		المجموع

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سبق ذكره، ص13.

¹ بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، انعقد يوم 24 ماي 2010، ص8.

❖ برنامج دعم التنمية الاقتصادية: تم استهداف القطاعات التي تؤثر على حجم النشاط الاقتصادي ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث تم تخصيص مبلغ 3750 مليار دج أي ما نسبته 17 % من إجمالي برنامج التنمية الخماسي لدعم التنمية الاقتصادية من خلال الاهتمام بقطاعات الفلاحة والتنمية الريفية وتطوير التنمية الصناعية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجدول الموالي يوضح البرامج المبرمجة ضمن هذا البرنامج:

جدول رقم (22): برنامج دعم التنمية الاقتصادية في ظل برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

المشاريع المبرمجة	المبالغ	القطاعات
استكمال المشاريع الفلاحية التي تم الشروع فيها منذ السنة الفارطة	1000	الفلاحة والتنمية الريفية
انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية	2000	التنمية الصناعية
انشاء مناطق صناعية والدعم العمومي، تيسير القروض البنكية التي تصل الى 300 مليار دج.	150	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
استحداث 3 ملايين مناصب شغل خلال البرنامج الخماسي	350	التشغيل
دعم البحث العلمي، تعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي	250	تطوير اقتصاد المعرفة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، برامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، على الموقع:

<https://slideum.com/doc/1058971/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A-2010>

❖ تشجيع إنشاء مناصب الشغل : ويتم هذا من خلال دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراقبة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وكذلك إيجاد تسهيلات عمومية من أجل إنشاء مناصب شغل حيث استفاد هذا القطاع من مخصصات قدرت ب 350 مليار دج.

❖ البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال : بهدف تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظمات الوطنية للتعليم خصص لهذا القطاع مبلغ مالي فاق 250 مليار دج، أي ما نسبته 1.3%⁽¹⁾.

¹مصطفى مختاري ، اشكالية السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص 227.

ويعتبر برنامج التنمية الخماسي استكمالاً للبرنامجين السابقين فالملاحظ من خلال هيكل النفقات العامة المخصصة لهذا البرنامج أن طبيعة النفقة تقترب من المعيارين الاجتماعي والاقتصادي، غير أنها ركزت على المعيار الاقتصادي وذلك لكونها معظمها موجهة إلى التنمية البشرية، وبداية من سنة 2015 لم تتوقف عن سياستها الإنفاقية التوسعية وهو ما سيتم توضيحه تالياً.

المطلب الثالث : السياسة الإنفاقية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي 2015-2020

أولاً: تعريف البرنامج : يعتبر هذا البرنامج مواصلة للجهود التنمية للبرامج السابقة حيث أعلنت الجزائر عن برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي يغطي الفترة 2015-2016 بمخصصات قدرها 4079.6 مليار دج سنة 2015 مقابل 1894.2 مليار دج سنة 2015، ولكن مع حلول سنة 2015 ومع استمرار انخفاض أسعار النفط باشرت الجزائر بعدة إجراءات الهدف منها ترشيد النفقات العامة أي أن الجزائر كانت تتبع سياسة مالية توسعية نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، لكن بعد انخفاض الأسعار سنة 2014 تبنت سياسة مالية تقشفية تم اتخاذ بعض الإجراءات ، ومن هذه الإجراءات غلق حساب هذا البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية ¹. وقد تضمن تسعة محاور أساسية نوضحها في الجدول الموالي:

جدول رقم (23): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015-2016

الوحدة: مليار دج

المجموع	2016	2015	القطاعات
9.9	4.89	5.1	الصناعة
407.6	198.2	209.4	الزراعة والري
47.5	14.9	32.6	دعم الخدمات المنتجة
2295.5	441.3	1854.2	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
306.4	78.6	227.8	التربية والتكوين
184	32.7	151.3	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية

¹ زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدو السحري، دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 06، 2017، ص 221.

الفصل الثاني

تحليل طبيعة الموازنة العامة للجزائر

258.7	24.4	234.3	دعم الحصول على سكن
1760	860	900	مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى
703.6	239	464.6	عمليات برأس المال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، عدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص 48.

قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015، ص 38.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من إجمالي المخصصات 2295.5 مليار دج عكس البرامج السابقة التي كانت الحصة الأكبر توجه لقطاع تنمية الموارد البشرية، ويعود السبب إلإلتزام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه الموارد للانخفاض، ثم المخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى 1760 مليار دج تليها الفلاحة والري ب 407.6 مليار دج ثم التربية والتكوين 306.4 مليار دج وأخيرا دعم الحصول على سكن والمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية ودعم الخدمات المنتجة والصناعة مجتمعة بقيمة 500.1 مليار دج، والملاحظ أن قيمة المخصصات المالية انخفضت كثيرا سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 وهذا راجع لانخفاض الإيرادات العامة والتدابير المتخذة الرامية لتقليل الإنفاق العام لمواجهة الأزمة المالية.

ثانيا: أهداف البرنامج: يهدف برنامج توطيد النمو الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف تمس جوانب مختلفة يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ تحسين الظروف المعيشية للسكان من خلال منح أولوية لقطاعات السكن التربية، التكوين والصحة العمومية، ربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء الغاز... الخ.
- ✓ الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي من خلال التركيز على التنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه من جهة، وتحقيق نمو ايجابي خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى.
- ✓ مواصلة جهود مكافحة البطالة من خلال استحداث مناصب عمل.
- ✓ العناية أكثر بقطاع التكوين من خلال تشجيع وترقية الأطر واليد العاملة المؤهلة.

7% قصد الحد من البطالة وتحسين

تحقيق نسبة مئوية للنمو الاقتصادي قدرها

ظروف معيشة المواطنين⁽¹⁾.

إذا فالملاحظ أن هذا البرنامج تركّز مخصصاته على المنشآت القاعدية والاقتصادية من أجل استكمال المشاريع المتأخرة فمن حيث طبيعة النفقة فهي تقترب من المعيار الاقتصادي مع التركيز كذلك على الجوانب الاجتماعية غير أن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية صعبة تمثلت الازمة المالية وما انجر عنها من انخفاض الإيرادات واتخاذ تدابير استعجالية لترشيد النفقات وهو ما تطلب تجميد كل العمليات التي انطلق في تنفيذها ولهذا تم الغائه نهائيا.

ثالثا: النموذج الجديد للنمو 2016-2030

❖ تعريفه: هو برنامج صادق عليه مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016 ، يتمحور حول جوانب وإجراءات استعجاليه قصد معالجة الخلل في الميزانية وبناء اقتصاد يتميز بالاستدامة خارج قطاع المحروقات⁽²⁾، والملاحظ أنه تم التركيز على جانب الموازنة على عكس المخططات الأخرى التي ركزت على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وقد تم وضعه ضمن ثلاثة مراحل أساسية، المرحلة الأولى وهي مرحلة الإقلاع (2016-2019) الهدف منها تحسين إيرادات الجباية البترولية لتغطية نفقات التشغيل، تقليص عجز الميزانية، وتعبئة الموارد الإضافية اللازمة في السوق المحلية، المرحلة الثانية هي مرحلة الانتقال (2020-2025) الهدف منها تدارك الاقتصاد المحلي، المرحلة الأخيرة وهي مرحلة الاستقرار أو التقارب (2026-2030) الهدف منها النقاء مختلف متغيرات الاقتصاد عند نقطة التوازن⁽³⁾، وكما هو واضح من الجدول المالي سوف نقتصر على آخر سنة تتوفر عندها الإحصائيات وبضم تسعة قطاعات رئيسية تختصر فيما يلي:

¹ عز الدين بن شرشار ، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 08، العدد 01، 2021، ص 45.

² ناصر بوعزيز ، منصف بن خديجة ، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر-بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10، 2017، ص 91 92.

³ لعمرية لعجال ، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، دراسات اقتصادية، العدد 37، 2019، ص 126.

جدول رقم (24): مضمون النموذج الجديد للنمو خلال الفترة 2017-2020

الوحدة: مليار دج

المجموع	2020	2019	2018	2017	القطاعات
10.4	0.2	1.3	5.3	3.6	الصناعة
425.7	47.5	160.7	116.5	101	الزراعة والري
188	53.9	55.7	73.3	5.1	دعم الخدمات المنتجة
1588.7	366.9	485.4	596.5	139.9	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
426.5	106.1	127.8	101.7	90.9	التربية والتكوين
230.38	52.08	70.6	77.1	30.6	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
187.5	3.2	99.6	69.8	14.9	دعم الحصول على سكن
3475	840	900	900	835	مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى
1345.3	150	700	330	165.3	عمليات برأس المال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، عدد 77، الصادرة في 31 ديسمبر 2016، ص 67.

قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، عدد 76، الصادرة في 28 ديسمبر 2017، ص 67.

قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، عدد 79، الصادرة في 30 ديسمبر 2018، ص 30.

قانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، عدد 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2019، ص 52.

❖ أهدافه: يهدف هذا النموذج للوصول إلى الأهداف التالية:

✓ دعم الاستثمارات عن طريق الاستثمارات المنتجة التي تمتلك فيها البلاد قاعدة كالصناعات

الالكترونية والرقمية، الصناعات الغذائية.... الخ.

✓ تنويع وتأمين الموارد الطاقوية من خلال ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية وكذلك ترقية

النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة.

✓ الانتشار الاقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات وتحسين تسيير العقار الصناعي وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50.

✓ إقامة مجلس وطني استشاري من أجل تشجيع الصادرات خارج المحروقات وإنشاء مؤسسات مصدرة ودعم الصادرات الناشئة⁽¹⁾

اتضح من خلال هذا المبحث أن الجزائر بداية من الألفية الثالثة انتهجت سياسة مالية توسعية تمثلت في مختلف البرامج التنموية بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث أن طبيعة النفقة وفقا لما جاء في الجزء النظري تتبع التقسيم الاقتصادي لكون الجزء الأكبر من المخصصات وجه للأشغال الكبرى والهياكل القاعدية من أجل تهيئة أرضية مناسبة للاستثمار، ثم جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2010 والبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 أين اختلفت طبيعة النفقة وأصبحت تقترب من التقسيم الاقتصادي وذلك بتخصيص مبالغ مالية هامة لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان وبرنامج التنمية البشرية، لكن بعد سنة 2014 وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وحدث عجز هيكلي في موازنتها اتخذت الحكومة إجراءات بترشيد الإنفاق العام وزيادة الضرائب الأمر الذي أدى بها الى توقيف برنامج توطيد النمو 2015-2019 وتطبيق نموذج جديد للنمو يأخذ بعين الاعتبار المستجدات الراهنة.

¹ هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص56.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل وتحليل كل من تطور النفقات العامة، الإيرادات العامة ورصيد الموازنة في الجزائر وتوصلنا إلى أن النفقات العامة تحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري و تقسم حسب التشريع الجزائري إلى نوعين، نفقات التسيير وهي النفقات اللازمة لسير المصالح العمومية، ونفقات التجهيز هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، أما الإيرادات العامة فتقسم إلى إيرادات الجباية البترولية والإيرادات العادية.

منذ بداية سنة 2000 عرفت أسعار النفط ارتفاعا ساهم في تكوين قاعدة مالية هامة وهو ما أدى إلى ارتفاع النفقات العامة بشقيها، أين استغلت الدولة هذه الفوائض انجاز العديد من المشاريع التنموية كذلك عرفت نفقات التسيير تزايدا هي الأخرى غير أنها بقيت تمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات وهو ما يعكس الدور التدخلية للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لكن بعد سنة 2008 ومع التزايد المستمر في النفقات العامة ومحدودية الإيرادات نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات شهدت الموازنة العامة عجزا مستمرا وهو ما يدل على ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات المحروقات وعدم تنوع القاعدة الإنتاجية.

**الفصل الثالث: تقييم
سياسة الإنفاق العام في
الجزائر**

تمهيد

تعتبر السياسة المالية التوسعية من بين السياسات الاقتصادية المتبعة خلال السنوات الأخيرة نظرا لحجم الإنفاق الكبير الذي خصصته السلطات العمومية في الجزائر ف من خلال الدراسة السابقة لتطور كل من النفقات العامة والإيرادات ورصيد الموازنة، اتضح الطابع التزايدى لهذه النفقات سواء في حجمها المطلق أو في نسبتها للناتج المحلي مستهدفة بذلك التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، التوظيف واستقرار الأسعار. وفي هذا الفصل سوف نحاول الوقوف على أسباب ومحددات هذه الزيادة.

هناك العديد من الفرضيات والتفسيرات التي حاولت تفسير العوامل المؤدية لتزايد النفقات العامة، وفي هذا الفصل سوف نقصر دراستنا على استعراض ومناقشة أهم تلك التفسيرات، التي تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري لما له من خصائص تميزه، وكان لا بد بعد الوقوف على أسباب الزيادة في النفقات العامة دراسة الآثار المترتبة عليها، ذلك أن أي نوع من أنواع النفقات العامة وضعت من أجل تحقيق أثر معين، ومن هنا يمكننا تقييم سياسة الإنفاق العام وإمكانية رسم أفضل السياسات من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، وهذا وفقا للترتيب التالي:

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاقتصاد الجزائري

المبحث الثالث: آفاق الإنفاق العام في ظل التحديات المالية العامة

المبحث الأول: تحليل مؤشرات الإنفاق العام في الجزائر

اتضح سابقا أن النفقات العامة عرفت اتجاها تصاعديا منذ سنة 2000 سواء بقيمتها المطلقة أو كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومن أجل الوقوف أكثر على العوامل الحقيقية المساهمة في تزايد ها وجب أولا دراسة تطورها بالأسعار الثابتة، ثم تحديد أثر كل من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في زيادتها ، وذلك قبل التطرق لأهم المؤشرات الكمية للإنفاق العام في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل تطور الإنفاق العام بالأسعار الثابتة للفترة 2000-2020

بعد عرض وتحليل تطور النفقات العامة سابقا بقيمتها الاسمية اتضح أنها تأخذ منحني تصاعدي ، غير أن هذا التزايد لا يعبر كليا عن الزيادة الحقيقية في النفقات، فارتفاع الأسعار والتضخم يؤدي بلا شك إلى تضخم الرقم الحسابي للنفقات دون أن تقابلها زيادة فعلية في كمية السلع والخدمات التي اشترتها الحكومة من أجل إشباع الحاجات العامة، و لتوضيح التزايد الحقيقي والفعلي لهذه النفقات يتم قياس النفقات بالأسعار الثابتة

أولا: تحليل تطور طبيعة النفقات العامة بالأسعار الثابتة

من خلال الجدول رقم (25) يلاحظ أن الرقم القياسي للأسعار في الجزائر ارتفع من 95.97 إلى 211.18، وكان أكثر خلال الفترة 2012 إلى 2020، وبملاحظة تطور ال نفقات العامة في الجزائر بالأسعار الثابتة نلاحظ أن هناك اتجاها متزايدا حيث انتقل ت من 1227.5 مليار دج حتى وصل إلى 3268.6 مليار دج سنة 2020 ، أما فيما يخص النفقات العامة بالأسعار الجارية فقد ارتفعت هي الأخرى من 1178.1 مليار دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 6902.8 مليار دج سنة 2020، أي أن النفقات العامة بالأسعار الجارية تضاعفت بحوالي ستة مرات في حين نجد أنها تضاعفت بحوالي ثلاثة مرات بصورتها الحقيقية، كذلك يلاحظ من الجدول أعلاه أن معدلات النمو الحقيقية عرفت ارتفاعا متزايدا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 باستثناء سنوات (2009-2013-2016-2017-2019-2020) التي عرفت انخفاضا حقيقيا في النفقات العامة قدر ب (-10.4، -789.4، -462.1، -218، -68.7، -485.6) مليار دج على التوالي في حين أن النفقات العامة بأسعارها الجارية عرفت هي الأخرى

ارتفاعاً متزايداً منذ سنة 2000 باستثناء سنوات (2013-2016-2017-2020) التي انخفضت فيها النفقات بمقدار (-10.3، -358.9، -14.8، -830.5) مليار دج على التوالي وهي السنوات التي مر بها الاقتصاد بأزمات وشهدت سياسات تقشف حكومية كما تم توضيحه سابقاً.

الجدول رقم (25) : تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	الرقم القياسي	النفقات العامة		النمو في النفقات العامة	نفقات التشغيل		النمو في نفقات التشغيل
		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	بالأسعار الثابتة	
2000	95.97	1178.1	1227.5	-	856.1	892	-
2001	100	1321	1321	93.5	963.6	963.6	71.6
2002	101.43	1550.6	1528.7	207.7	1097.7	1082.2	118.6
2003	105.75	1639.2	1550	21.3	1122.7	1061.6	-20.6
2004	109.95	1888.9	1717.9	167.9	1250.8	1137.6	76
2005	111.47	2052	1840.8	122.9	1245.1	1116.9	-20.7
2006	114.05	2453	2150.8	310	1437.8	1260.6	143.7
2007	118.24	3108.6	2629	478.2	1674	1415.7	155.1
2008	128.98	4191	3249.3	620.3	2217.7	1719.4	303.7
2009	131.10	4246.3	3238.9	-10.4	2300	1754.3	34.9
2010	136.23	4466.9	3278.9	40	2659	1951.8	197.5
2011	142.39	5853.5	4110.8	831.9	3879.2	2724.3	772.5
2012	155.05	7058.1	4552.1	441.3	4782.6	3084.5	360.2
2013	160.10	6024.1	3762.7	-789.4	4131.5	2580.5	-504
2014	164.77	6995.7	4245.7	483	4494.3	2727.6	147.1
2015	172.65	7656.3	4434.5	188.8	4617	2674.1	-53.5
2016	183.70	7297.4	3972.4	-462.1	4585.5	2496.1	-178
2017	193.97	7282.6	3754.4	-218	4677.1	2411.2	-84.9
2018	202.25	7732	3822.9	68.5	4813.6	2380.0	-32.2
2019	206.20	7741.3	3754.2	-68.7	4895.2	2374.0	-6
2020	211.18	6902.8	3268.6	-485.6	5009.3	2372.0	-2

الجدول رقم (25) : تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر بالأسعار الثابتة خلال الفترة 2000-2020

(تابع)

الوحدة: مليار دج

النمو في نفقات التجهيز	نفقات التجهيز		الرقم القياسي	السنوات
	بالأسعار الثابتة	بالأسعار الجارية		
-	335.4	321.9	95.97	2000
21.9	357.3	357.3	100	2001
89.2	446.5	452.9	101.43	2002
41.9	488.4	516.5	105.75	2003
91.8	580.2	638.0	109.95	2004
143.6	723.8	806.9	111.47	2005
166.2	890	1015.1	114.05	2006
323.2	1213.2	1434.6	118.24	2007
316.6	1529.8	1973.2	128.98	2008
-45.3	1484.5	1946.3	131.10	2009
-157.5	1327.0	1807.8	136.23	2010
59.5	1386.5	1974.3	142.39	2011
81	1467.5	2275.5	155.05	2012
-285.5	1182.0	1892.5	160.10	2013
336.1	1518.1	2501.4	164.77	2014
242.2	1760.3	3039.3	172.65	2015
-284.1	1476.2	2711.9	183.70	2016
-133.1	1343.1	2605.4	193.97	2017
99.8	1442.9	2918.3	202.25	2018
-62.7	1380.2	2846.1	206.20	2019
-483.6	896.6	1893.5	211.18	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique207>

وكما هو مبين في الجدول رقم (25) فإن نفقات التسيير ارتفعت من 856.1 مليار دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 5009.3 مليار دج سنة 2020 أي أنها تضاعفت بحوالي ستة مرات بالأسعار الجارية، في حين نجد بأنها تضاعفت بالأسعار الحقيقية حوالي ثلاث مرات حيث ارتفعت من 892 مليار دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 2372 مليار دج، وبمقارنة معدلات النمو نلاحظ أنها عرفت تزايدا سواء بقيمتها الحقيقية باستثناء سنوات (2003-2005-2013-2016-2017-2018-2019-2020) في حين أن نفقات التسيير بالأسعار الجارية انخفضت خلال سنوات (2005-2013-2016)، أما بالنسبة لنفقات التجهيز فهي الأخرى عرفت تزايدا وارتفاعا سواء بقيمتها الاسمية أو الحقيقية باستثناء سنوات (2009-2010-2013-2016-2017-2019-2020) التي عرفت انخفاضا في نفقات التجهيز.

وبعد استبعاد أثر ارتفاع الأسعار على النفقات العامة وجدنا أن النفقات العامة في صورتها الحقيقية تضاعفت بمعدل ثلاثة مرات خلال 20 سنة في حين أن النفقات العامة بالأسعار الجارية تضاعفت بمعدل ستة مرات، ومن هنا نستنتج بأن نصف الزيادة الحاصلة في النفقات العامة هي زيادة ظاهرة بفعل تضخم الأسعار، لكن على الرغم من استبعاد أثر الارتفاع العام في الأسعار على النفقات العامة إلا أنه لا يزال هنالك اتجاه عام لتزايد النفقات العامة بقيمتها الحقيقية وهو ما يدفعنا للقول بأن هناك عوامل أخرى تساهم في زيادة النفقات العامة في الجزائر ، ويتضح أثر تضخم النفقات العامة أكثر تفصيلا على هيكل نفقات التسيير من خلال النقطة التالية.

ثانيا :تحليل هيكل النفقات العامة بالأسعار الثابتة

بغرض الوقوف على أهمية كل وظيفة من وظائف الدولة في الإنفاق العام، وبعد دراسة وتحليل النفقات العامة وجب التطرق لتحليل هيكل النفقات الجارية بالأسعار الثابتة والجدول الموالي يوضح تطور النفقات الجارية بالأسعار الثابتة:

الجدول رقم (26): هيكل نفقات التسيير بالأسعار الثابتة

الوحدة:مليار دج

السنوات	الرقم القياسي	الأجور والرواتب		منح المجاهدين		معدات وأدوات	
		جارية	ثابتة	جارية	ثابتة	جارية	ثابتة
2000	95.97	289.6	301.7	57.7	60.1	54.6	56.8
2001	100	324	324	54.4	54.4	46.3	46.3
2002	101.43	346.2	341.3	73.9	72.8	68.5	67.5
2003	105.75	329.9	311.9	63.2	59.7	58.8	55.6
2004	109.95	391.4	355.9	69.2	62.9	71.7	65.2
2005	111.47	418.5	375.4	79.8	71.5	76	68.1
2006	114.05	447.8	392.6	92.5	81.1	95.7	83.9
2007	118.24	526.2	445	101.6	85.9	93.8	79.3
2008	128.98	711	551.2	103	79.8	111.7	86.6
2009	131.10	746.6	569.4	130.7	99.6	112.5	85.8
2010	136.23	1212.6	890.1	151.3	111	121.7	89.3
2011	142.39	1774.7	1246.3	163.2	114.6	129.7	91
2012	155.05	1988.4	1282.4	185.3	119.5	135.2	87.1
2013	160.10	1855.3	1158.8	226.5	141.4	149.1	93.1
2014	164.77	2007.2	1218.1	218.4	132.5	161.9	98.2
2015	172.65	2170.9	1257.3	223.0	129.6	179.7	104
2016	183.70	2313.1	1259.1	226	123.0	185.5	100.9
2017	193.97	2308.3	1190	228	117.5	188.6	97.23
2018	202.25	2234.3	1104.7	202.9	100.3	192.1	94.98
2019	206.20	2348.9	1139.1	224.6	108.9	135.6	65.76
2020	211.18	2373.1	1123.7	266.8	126.3	109.5	51.85

الجدول رقم (26): هيكل نفقات التسيير بالأسعار الثابتة (تابع)

الوحدة: مليار دج

السنوات		التحويلات		فوائد الدين العام	
		ثابتة	جارية	ثابتة	جارية
2000		304.2	292	169.1	162.3
2001		391.4	391.4	147.5	147.5
2002		465.2	471.9	135.2	137.2
2003		526.6	556.9	107.8	114
2004		576.2	633.6	77.4	85.2
2005		536.1	597.6	65.6	73.2
2006		642.9	733.3	60.1	68.6
2007		737.3	871.8	68.08	80.5
2008		954.1	1230.6	47.6	61.4
2009		970.8	1272.8	28.5	37.4
2010		836.9	1140.2	24.3	33.2
2011		1245.8	1773.9	26.4	37.7
2012		1568.3	2431.7	27.8	42
2013		1159.5	1856.4	27.6	44.2
2014		1255.6	2069	22.9	37.8
2015		1158.8	2000.8	24.6	42.6
2016		987.58	1814.2	25.4	46.8
2017		919.31	1783.2	87.1	169.1
2018		952.03	1925.5	57	115.4
2019		1011.4	2085.6	54.0	111.5
2020		988.87	2088.3	81.3	171.7

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على

Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2000-2020 sur le site <https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/>.

Office National Des Statistiques, **Finances Publiques**, p 211.

ولاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النفقات الموجهة للتحويلات لازالت تحتل المرتبة الأولى

من إجمالي النفقات العامة بنسبة 29% في المتوسط، حيث قدرت سنة 2000 ب 304.2 مليار

دج بالأسعار الثابتة لترتفع إلى 988.8 مليار دج سنة 2020 أي أنها تضاعف بحوالي ثلاثة

مرات خلال 20 سنة، في حين نجد بأنها تضاعفت بحوالي سبعة مرات وهذا بالأسعار الجارية،

إذن فإن التزايد في النفقات الموجهة للدعم هي زيادة اسمية ولكن هذا لا ينفى ارتفاعها واهتمام الدولة بالجانب الاجتماعي.

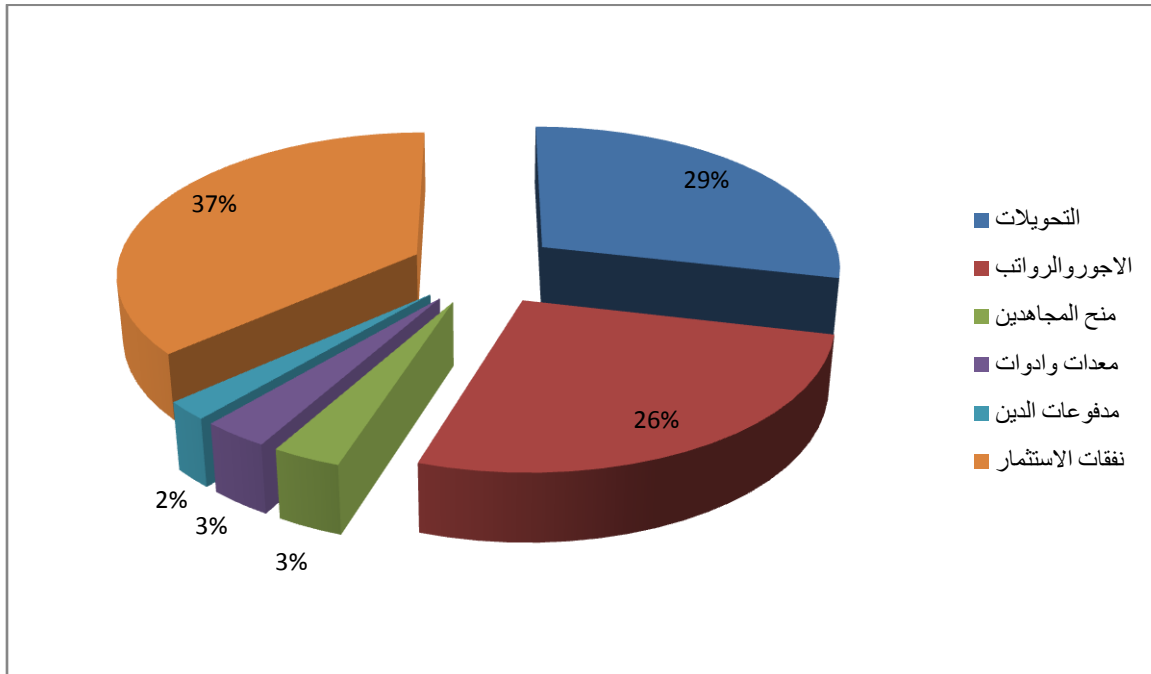
ثم تأتي النفقات الموجهة للرواتب والأجور في المرتبة الثانية من إجمالي النفقات العامة بنسبة 26% التي تضاعفت هي الأخرى بحوالي ثلاثة مرات أين انتقلت من 301.7 مليار دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 1123.7 مليار دج سنة 2020، في حين أنها بالأسعار الجارية تضاعفت بحوالي ثمانية مرات، إذا فإن أكثر من نصف الزيادة في النفقات الموجهة للرواتب والأجور هي زيادة اسمية لا تعبر حقيقة عن زيادة فعلية في الرواتب والأجور لكن هذا لا ينفى الدور الكبير للقطاع العام في استيعاب نسبة معتبرة من العمالة انعكست على تضاعف الرواتب والأجور.

بالنسبة لمنح المجاهدين والمعدات والأدوات استحوذ هذين النوعين من الإنفاق على 3% من إجمالي النفقات العامة بالأسعار الثابتة، حيث ارتفعت النفقات الموجهة لمنح المجاهدين بالأسعار الثابتة من 60.1 مليار دج سنة 2000 إلى 126.33 مليار دج سنة 2020 أي أنها تضاعفت بحوالي مرتين في حين نجد أنها تضاعفت ب أربعة مرات بالأسعار الجارية فنصف الزيادة في نفقات منح المجاهدين هي زيادة اسمية.

وعلى عكس منح المجاهدين نجد أن المعدات والأدوات بأسعارها الثابتة نجد بأنها انخفضت من 56.8 مليار دج سنة 2000 إلى 51.8 مليار دج سنة 2020 وسجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 بمقدار 100.9 مليار دج، في حين أنها تضاعفت بالأسعار الجارية من 54.6 مليار دج سنة 2000 إلى 109.5 مليار دج سنة 2020 أي أنها تضاعفت بمقدار مرتين. وأخيرا مدفوعات فوائد الدين العام نجد بأنها انخفضت بالأسعار الثابتة من 169.1 مليار دج سنة 2000 إلى 25.4 مليار دج سنة 2016 أي أنها انخفضت بحوالي ستة مرات وبمقارنتها بالأسعار الجارية نجد بأنها تراجعت بحوالي ثلاثة مرات من 162.3 مليار دج سنة 2000 إلى 46.8 مليار دج سنة 2016، لكن بعد سنة 2016 ارتفعت مدفوعات الدين العام من 169.1 مليار دج سنة 2017 إلى 171.7 مليار دج سنة 2020، وعلى العكس نجد بأن فوائد الدين العام بالأسعار الثابتة بعد سنة 2017 انخفضت من 87.1 مليار دج سنة 2017 إلى 81.3 مليار

دج سنة 2020 وهذا موازنة مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك فمن شأن ارتفاع الأسعار أن يقلص القيمة الحقيقية للديون ومن ثم يخفض من كمية فوائد الديون. ومن خلال دراس ة هيكل النفقات بالأسعار الثابتة ومقارنتها بالأسعار الجارية يمكن القول بأن نسبة معتبرة من هذه الزيادة هي زيادة ظاهرية وليست حقيقية، لكن هذا لا ينفي أنها عرفت تزييدا وارتفاعا ويرجع السبب إلى النفقات الموجهة للدعم والنفقات الموجهة للرواتب والأجور، وهو ما يبرز حقيقة الطابع الاجتماعي للدولة في الجزائر.

الشكل رقم (12): نسبة النفقات الجارية والرأسمالية للنفقات العامة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (25)

هكذا بعد اتضاح أن حوالي نصف النفقات العامة في الجزائر كانت اسمية وليست حقيقية يمكن تحليل أكثر للنفقات العامة من خلال إسقاط المؤشرات الكمية التي تم عرضها في الإطار النظري على حالة الجزائر وهو ما يتضح في النقطة التالية.

ثالثا: المؤشرات الكمية للإنفاق العام في الجزائر

من أجل الوقوف على الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي، لا بد من أن ننسب متغير الإنفاق العام مع مؤشرات التطور الاقتصادي ولعل أهمها حجم السكان والتي تبين هذه النسبة مدى التطور الكمي والنوعي لحجم الإنفاق، وحجم الناتج المحلي والدخل القومي من أجل معرفة درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى العديد من المؤشرات الأخرى.

1. نصيب الفرد من الإنفاق العام بالأسعار الثابتة

يعبر نصيب الفرد من الإنفاق العام عن درجة الإشباع الحقيقية من الحاجات العامة، وهو حاصل قسمة الإنفاق العام على عدد السكان، والجدول الموالي يوضح نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية.

الجدول رقم (27): نصيب الفرد من الإنفاق العام

السنوات	النفقات العامة بالأسعار الثابتة مليار دج	عدد السكان مليون نسمة	نصيب الفرد من الإنفاق العام الحقيقي
2000	1227.5	30.416	40.3
2001	1321	30.879	42.7
2002	1528.7	31.357	48.7
2003	1598.2	31.848	50.1
2004	1720.6	32.364	53.1
2005	1840.8	32.906	55.9
2006	2150.8	33.481	64.2
2007	2629.0	34.096	77.1
2008	3249.4	34.591	93.9
2009	3238.9	35.268	91.8
2010	3278.9	35.978	91.1
2011	4110.9	36.717	111.9
2012	4552.2	37.495	121.4
2013	3762.7	38.297	98.2
2014	4245.7	39.114	108.5
2015	4434.5	39.963	110.9
2016	3972.5	40.836	97.2
2017	3754.4	41.721	89.9
2018	3822.9	42.577	89.7
2019	3754.2	43.424	86.4
2020	3268.6	44.244	73.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع

<https://www.ons.dz/spip.php?rubrique207>

من خلال الجدول رقم (27) ويتقدير نصيب الفرد من النفقات العامة وجد أن هذا النصيب

سجل ارتفاعات ملحوظة، حيث بلغ 40.3 مليون دج للفرد سنة 2000. وفي عام 2020 وصل

الى 73.8 مليون دج، وكما هو مبين في الجدول نفسه فان عدد السكان كذلك ارتفع من 30416 مليون نسمة ليصل الى 44244 مليون نسمة سنة 2020، وعلى الرغم من الارتفاع الحاصل في عدد السكان إلا إن نصيب الفرد من النفقات العامة ظل هو الآخر يسجل ارتفاعا عدا سنوات 2009، 2013، 2016، 2020 وهي استثناء سنوات تم تخفيض الإنفاق العام فيها، وهذا الارتفاع يعطي مؤشرا بأن النفقات العامة تزداد بمعدلات اكبر من معدلات النمو السكاني وهو ما يعكس ارتفاعا في مستوى الرفاهية العامة وتحسنا في درجة الإشباع من السلع والخدمات العامة. كذلك يمكننا القول بأن جزءا من الزيادة في النفقات العامة يمكن إرجاعها إلى النمو السكاني المتزايد بدليل أن نصيب الفرد من هذه النفقات عرف زيادات متتالية خلال نفس الفترة.

2. الميل المتوسط للإنفاق

يعبر الميل المتوسط عن نسبة النفقات العامة من الدخل الوطني، والجدول الموالي يبين الميل المتوسط للإنفاق خلال الفترة 2000-2020، و بالنظر إلى نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني نلاحظ من خلال الجدول رقم (28) أن نسبة الإنفاق العام للدخل الوطني تراوحت بين 31% و 51% أي أن نسبة الدخل الوطني الموجهة للإنفاق العام كانت بين 31% و 51% وبما أن النسبة أقل من 50% في كل السنوات فهذا يعطينا مؤشرا بان الدولة لا تتدخل في النشاط الاقتصادي من خلال مؤسسات القطاع العام حسب ما جاء في الجزء النظري.

الجدول رقم (28): الميل المتوسط للإنفاق

السنوات	النفقات العامة (مليار دج)	الدخل الوطني	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الدخل الوطني بالأسعار الثابتة	الميل المتوسط للإنفاق %
2000	1178.1	3681.1	95.97	3846.09	31%
2001	1321	3819.9	100	3819.9	34%

2002	1550.6	4046.6	101.43	3989.5	%38
2003	1639.2	4719.2	105.75	4462.6	%35
2004	1888.9	5493.8	109.95	4996.6	%34
2005	2052	6759.7	111.47	6064.1	%30
2006	2453	7684.1	114.05	6737.4	%31
2007	3108.6	8651.6	118.24	7316.9	%35
2008	4191	10315.6	128.98	7997.8	%40
2009	4246.3	9156.4	131.10	6984.2	%46
2010	4466.9	11241.5	136.23	8251.8	%39
2011	5853.5	13629.1	142.39	9571.6	%42
2012	7058.1	15136.6	155.05	9762.3	%46
2013	6024.1	15299.4	160.10	9556.1	%39
2014	6995.7	15582.4	164.77	9457.0	%44
2015	7656.3	14888.7	172.65	8623.6	%51
2016	7297.4	15923.4	183.70	8668.1	%45
2017	7282.6	16997.1	193.97	8762.7	%42
2018	7732	18248.6	202.25	9022.7	%42
2019	7741.3	18263.7	206.20	8857.2	%42
2020	6902.8	16293.3	211.18	7715.3	%42

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [/HTTPS://WWW.ONS.DZ](https://www.ons.dz)

المطلب الثاني: أثر العوامل الاقتصادية في نمو النفقات العامة

يقصد بالعوامل الاقتصادية المتغيرات الاقتصادية التي تسبب زيادة النفقات العامة منها النمو الاقتصادي، زيادة الإيرادات العامة، وكذلك عامل التنمية الاقتصادية ممثلة في مختلف البرامج التنموية والذي تم التطرق إليه بالتفصيل في الفصل السابق.

أولاً: أثر النمو الاقتصادي على تطور النفقات العامة

من أجل الوقوف على مدى انطباق قانون فاجنر في الجزائر والذي ينص على أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات زيادة في معدل دخله الفردي كلما أدى ذلك إلى زيادة النفقات العامة بنسبة أعلى من الدخل القومي " تم الاستعانة بالجدول الموالي:

الجدول رقم (29): نتائج تطبيق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2020

السنوات	نصيب الفرد من الإنفاق (مليار دج)	معدل نمو نصيب الفرد من النفقات	نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج	المرونة
2000	40.3	-	135.22	-	
2001	42.7	2.4	132.9	-2.32	-1.03
2002	48.7	6	136.7	3.8	1.5
2003	50.1	1.4	150.3	13.6	0.1
2004	53.1	3	165.6	15.3	0.1
2005	55.9	2.8	196.9	31.3	0.08
2006	64.2	8.3	214.2	17.3	0.4
2007	77.1	12.9	229.0	14.8	0.8
2008	93.9	16.8	241.7	12.7	1.3
2009	91.8	-2.1	213.7	-28	0.07
2010	91.1	-0.7	244.5	30.8	-0.02
2011	111.9	20.8	276.6	32.1	0.6
2012	121.4	9.5	275.9	-0.7	-13.5
2013	98.2	-23.2	266.6	-9.3	2.4
2014	108.5	10.3	261.7	-4.9	-2.1
2015	110.9	2.4	236.6	-25.1	-0.09
2016	97.2	-13.7	231.7	-4.9	2.7
2017	89.9	-7.3	230.2	-1.5	4.8
2018	89.7	-0.2	231.2	1	0.2
2019	86.4	-3.3	223.7	-7.5	-0.44
2020	73.8	-12.6	193.0	-30.7	0.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [/HTTPS://WWW.ONS.DZ](https://www.ons.dz)

إن الملاحظ من الجدول السابق أن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة كان أقل من

معدل نمو نصيب الفرد من الناتج خلال معظم السنوات باستثناء سنوات 2006-2008-2011-

2014 وأن المرونات كانت أقل من الواحد ، أي بعبارة أخرى يمكننا القول بأن النفقات العامة

كانت تزداد بمعدل أقل من معدل زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2020، أي

أن انطباق قانون فاجنر على الاقتصاد الجزائري هو انطباق نسبي وهذه النتيجة توصلنا

الاستنتاج بأن زيادة النفقات العامة في الجزائر لا يمكن إرجاعها إلى التطور الاقتصادي.

فلو افترضنا جدلا بان هذا القانون انطبق على الاقتصاد الجزائري هل يمكننا الاعتماد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتطور الاقتصادي في بلد يعتمد على الإيرادات النفطية، بل هذا قد يوصل الى نتائج خاطئة فلو أخذنا مؤشرات أكثر دقة وواقعية كمساهمة القطاع الصناعي والزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لوجدنا أن مساهمتها معتبرة وحد ضعيفة، إذن فنصيب الفرد من الناتج لا يعبر صراحة عن التقدم والتطور بل يعكس مظهرا فقط لمستوى المعيشة.

وكخلاصة يمكننا التوصل إلى نتيجتين الأول أن قانون واجنر يمكن تطبيقه على الدول المتقدمة أما الثاني هو أن هذا القانون لا يمكن تطبيقه على الاقتصاد الجزائري وإن زيادة النفقات العامة يمكن إرجاعها إلى عوامل أخرى غير التطور الاقتصادي.

ثانيا: دور الإيرادات العامة في زيادة النفقات العامة

بعد دراسة العوامل المؤدية إلى تزايد النفقات العامة من جانب الطلب و التوصل إلى نتيجة أن النمو ليس مسببا لزيادة النفقات العامة، وجب الانطلاق من جانب العرض أي الإيرادات العامة كأساس لتفسير الزيادة في النفقات والعلاقة بينهما

اتضح من الدراسة في الفصل السابق أن الإيرادات العامة ترتبط بشكل وثيق مع الجباية النفطية، أي أن التحسن في أسعار النفط انعكس إيجابا على النفقات العامة، وللتحقق فيما إذا كان أسعار النفط خلال الفترة 2000-2020 أدت إلى ارتفاع الإيرادات ومنه النفقات، تم في الجدول رقم (30) تقدير مستويات النفقات والإيرادات وأسعار النفط والملاحظ من خلال الجدول أن الفترة 2000-2008 حققت أسعار النفط ارتفاعا من 28.7 دولار للبرميل إلى 98.6 دولار للبرميل وهو ما ساهم بشكل مباشر في زيادة الإيرادات العامة من 1644.2 مليار دج إلى 2250.2 مليار دج وخلال نفس الفترة عرفت النفقات العامة كذلك ارتفاعا من 1227.5 مليار دج إلى 3249.4 مليار دج، والملاحظ أن النمو في الإيرادات العامة رافقه نمو في النفقات العامة خلال نفس الفترة باستثناء سنوات (2001-2007-2008) التي شهدت نموا سالباً في الإيرادات العامة، أما بالنسبة لتغطية الإيرادات العامة للنفقات فقد تراوحت بين 133% و 69%.

الجدول رقم (30):نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة خلال الفترة 2000-2020

الوحدة :مليار دج

الفصل الثالث

تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر

السنوات	أسعار النفط بالدولار	الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة	النمو في الإيرادات العامة	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	النمو في النفقات العامة	نسبة تغطية الإيرادات للنفقات
2000	28.7	1644.3	-	1227.5	-	133.9%
2001	24.7	1505.5	-138.8	1321	93.5	113.9%
2002	24.8	1580.4	74.9	1528.7	207.7	103.3%
2003	28.8	1867.04	282.6	1598.2	69.5	116.8%
2004	38.3	2028.0	160.9	1720.6	122.4	117.8%
2005	54.5	2765.5	737.5	1840.8	120.2	150.2%
2006	66	3191.4	425.9	2150.8	310	148.3%
2007	74.6	3118.9	-72.5	2629.0	478.2	118.6%
2008	98.6	2250.2	-868.7	3249.4	620.4	69.2%
2009	62.1	2498.3	248.1	3238.9	-10.5	77.1%
2010	80.2	2256.9	-241.4	3278.9	40	68.8%
2011	112.8	2450.8	193.9	4110.9	832	59.6%
2012	111.5	2453.4	2.6	4552.2	441.3	53.8%
2013	109.4	2433.0	-20.4	3762.7	-789.5	64.6%
2014	99.6	2383.7	-49.3	4245.7	483	56.1%
2015	52.8	2636.8	253.1	4434.5	188.8	59.4%
2016	44.2	2728.0	91.2	3972.5	-462	68.6%
2017	54.2	3117.9	389.9	3754.4	-218.1	83.0%
2018	71.1	3159.1	41.2	3822.9	68.4	82.6%
2019	64.5	3201.5	42.4	3754.2	-68.7	85.2%
2020	39.1	2421.6	-779.9	3268.6	-485.6	74.0%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع <https://www.ons.dz>

منظمة الأقطار العربية المتحدة للبتروك على الموقع <http://oapcdbsys.oapec.org:8081/ords/f?p=100:34:::RP>

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أنه خلال الفترة 2000-2008 حققت أسعار النفط ارتفاعا

من 28.7 دولار للبرميل إلى 98.6 دولار للبرميل وهو ما ساهم بشكل مباشر في زيادة

الإيرادات العامة من 1644.2 مليار دج إلى 2250.2 مليار دج وخلال نفس الفترة عرفت النفقات

العامة كذلك ارتفاعا من 1227.5 مليار دج إلى 3249.4 مليار دج، والملاحظ أن النمو في

الإيرادات العامة رافقه نمو في النفقات العامة خلال نفس الفترة باستثناء سنوات 2001-2007

(2008) التي شهدت نموا سالباً في الإيرادات العامة، أما بالنسبة لتغطية الإيرادات العامة للنفقات فقد تراوحت بين 133% و 69%.

خلال سنة 2009 انخفضت أسعار البترول إلى 62.1 دولار للبرميل لكن الإيرادات العامة سجلت نموا موجبا بلغ 248.1 مليار دج، في حين أن النفقات العامة سجلت نموا سالباً قدر ب 10.5- مليار دج، في حين كانت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات 77.1%.

أما الفترة 2010 إلى 2014 فقد شهدت أسعار النفط ارتفاعاً من 80.2 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 112.8 دولار للبرميل سنة 2011 وهو ما ساهم في نمو الإيرادات العامة ب 193.9 مليار دج ونمو النفقات كذلك ب 832 مليار دج وتمت تغطية الإيرادات العامة للنفقات بنسبة 59.6%، ثم انخفضت أسعار البترول إلى 99.6 دولار للبرميل سنة 2014 وهو ما رافقه انخفاض الإيرادات ب 49.3 مليار دج غير أن النفقات العامة مازالت تسجل ارتفاعاً خلال نفس السنة ب 483 مليار دج وظلت الإيرادات العامة تغطي النفقات بنسبة 56.1%

كذلك يلاحظ أن أسعار النفط عرفت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة 2015-2020 غير أن الإيرادات العامة ظلت تسجل نمواً موجباً عدا سنة 2020، فيما يخص النفقات العامة فقد سجلت خلال معظم السنوات نمواً سالباً، وبلغت نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات في المتوسط 75%. ومن هنا يمكننا القول بأن نسبة كبيرة من الزيادة في النفقات العامة راجعة إلى زيادة الإيرادات نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات. ومنه فإن قبول هذه النتيجة يترتب عليه العديد من الآثار ففي ظل اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات لتمويل النفقات العامة فإنه لا بد أن يؤدي أي انخفاض أو تذبذب في أسعار النفط إلى بروز مشاكل مالية حادة لعل أخطرها زيادة العجز في الموازنة، وهو ما يضعها أمام خيارات صعبة كتخفيض النفقات الموجهة للاستثمار وهو ما يعطل مسيرة التنمية الاقتصادية، وأما تخفيض النفقات الجارية خاصة التحويلات فهو يضر بالفئات الفقيرة ومن هنا نرى بأن تقليل الاعتماد على الجباية البترولية والتركيز على قطاعات أكثر إنتاجية تعتبر مطالب لنفاذي الوقوع في الخيارات السابقة الذكر.

المطلب الثالث: دور العوامل غير الاقتصادية في تفسير النفقات العامة

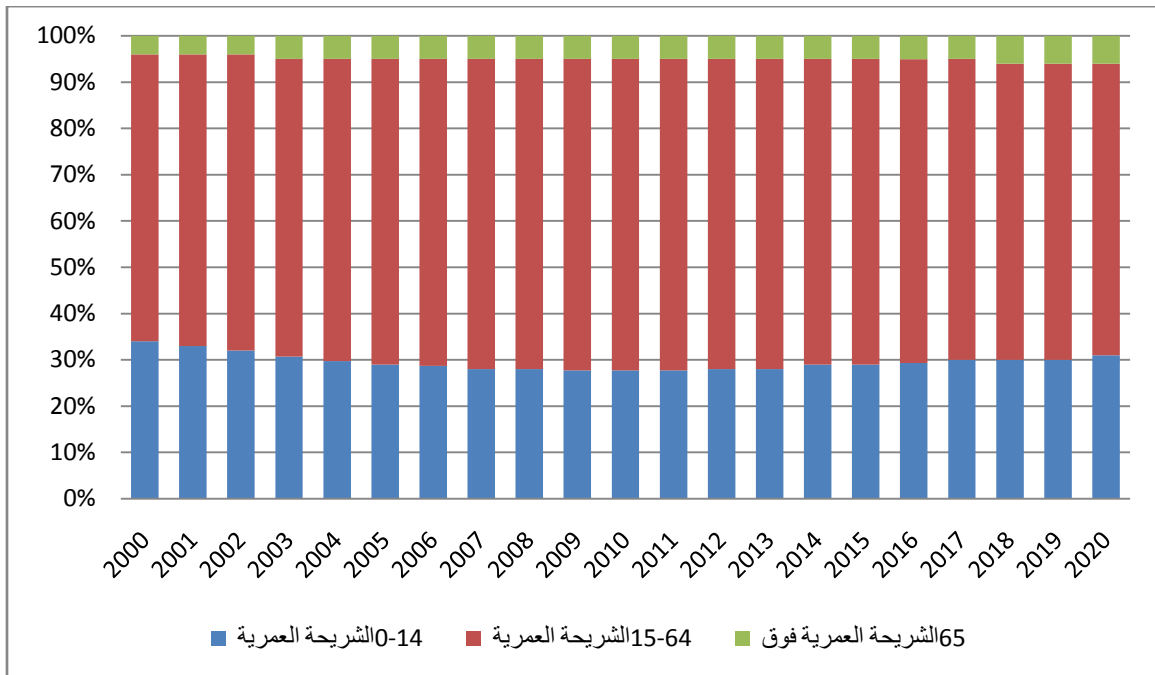
هناك العديد من التفسيرات الأخرى لنمو النفقات العامة من بينها العوامل غير الاقتصادية كالنمو السكاني وتزايد الدعم الحكومي... وسوف يتم دراسة كل هذه العوامل من خلال هذا الجزء من الدراسة.

أولاً: العوامل الديمغرافية والاجتماعية

في الواقع أن العلاقة بين النفقات العامة وحجم السكان لا تتوقف فقط على كون الزيادة في حجم السكان الفعلي يؤدي إلى تنامي النفقات العامة بل ترتبط بشكل خاص بتركيبية السكان والتوزيع الجغرافي، فزيادة النفقات العامة التعليمية والصحية يرتبط بالتركيبية العمرية للسكان، كذلك زيادة الإنفاق على البنى التحتية والمواصلات يرتبط بشكل أساسي بالتوزيع الجغرافي للسكان. ومن أجل الوقوف على أثر العوامل الديمغرافية على نمو النفقات العامة في الجزائر يتطلب أولاً دراسة معدلات النمو السكاني، التوزيع العمري للسكان وأيضاً التوزيع الجغرافي هذا بالإضافة إلى نوعية الخدمات العامة التي تمويلها الحكومة الجزائرية

وبتتبع تطور عدد السكان في الجزائر يلاحظ بأن هناك نمواً وتزايداً، حيث قدر عدد سكان الجزائر عام 2000 بـ 30.8 مليون نسمة حثارتفع إلى 43.8 مليون نسمة عام 2020 بمعدل نمو 1.6%، وتعتبر الجزائر ذات نمو سكاني متوسط بالمقارنة مع بعض الدول العربية الأخرى. أما بالنسبة للتوزيع العمري للسكان في الجزائر فإن أكثر من 30% من السكان هو من الشريحة العمرية 0-14 سنة و 60% من السكان من 15-60 سنة، أما الفئة العمرية أكثر من 60 سنة فتمثل حوالي 10% وهذا كما يوضحه الشكل في الأسفل، ومعلوم أن كل فئة عمرية لها حاجات عامة تختلف عن الأخرى، فبالنسبة للفئة العمرية من 0-14 سنة فإن أهم الخدمات التي تحتاجها تتمثل في الخدمات التعليمية، أما فئة الشباب فهي الأخرى تحتاج إلى الخدمات التعليمية، أما فئة كبار السن تكون في حاجة إلى الخدمات الصحية أساساً، والشكل الموالي يوضح التركيبية العمرية للسكان في الجزائر.

الشكل رقم (13): التركيبية العمرية للسكان في الجزائر



المصدر : إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على

الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.0014.TO.ZS?locations=DZ>

وتتضح أثر الزيادة السكانية على النفقات العامة من خلال تتبع نصيب الفرد من الإنفاق العام حيث نلاحظ أن حصة الفرد ارتفعت من 40.3 مليون دج سنة 2000 إلى 73.8 مليون دج سنة 2020 هذا الارتفاع سائر كذلك نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 343.2 مليار دج سنة 2000 إلى 411.12 مليار دج سنة 2020، إذا طبيعة العلاقة والاتجاه بين الزيادة السكانية والإنفاق العام ومتوسط نصيب الفرد من الإنفاق العام هي علاقة طردية أي في نفس الاتجاه كما أثبتته الأرقام السابقة، كذلك من المؤشرات الدالة على تزايد الإنفاق العام ارتباطا بالنمو السكاني مؤشر نسبة الإنفاق على التعليم حيث كلما زاد عدد السكان زادت الفئة العمرية التعليمية وزاد معه الإنفاق على التعليم ومختلف مراحله ويشكل هذا البند أحد البنود الهامة للنفقات خصوصا وأن الجزائر تتبنى سياسة التعليم المجاني في مختلف الأطوار التعليمية وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (31): أثر زيادة النفقات التعليمية على زيادة النفقات العامة

الوحدة: مليار دج

السنوات	الاعتمادات المخصصة لقطاع	النفقات العامة	نسبة نفقات التعليم من النفقات
---------	--------------------------	----------------	-------------------------------

العامة	بالأسعار الثابتة	التربية والتعليم+التعليم العالي بالأسعار الثابتة	
14.5%	1227.5	178.1	2000
13.6%	1321	180.9	2001
13.9%	1528.7	213.6	2002
13.8%	1598.2	221.7	2003
13.3%	1720.6	229.7	2004
14.2%	1840.8	262.5	2005
12.5%	2150.8	269.4	2006
10.6%	2629.0	280.2	2007
9.5%	3249.4	309.1	2008
12.4%	3238.9	403.3	2009
12.6%	3278.9	413.9	2010
13.3%	4110.9	549.2	2011
11.6%	4552.2	529.7	2012
14.8%	3762.7	557.8	2013
13.8%	4245.7	587.1	2014
13.6%	4434.5	606.3	2015
14.7%	3972.5	585.7	2016
14.5%	3754.4	544.8	2017
13.2%	3822.9	505.7	2018
13.2%	3754.2	497.9	2019
15.7%	3268.6	515.5	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة المالية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>

هناك علاقة وطيدة بين التركيبة العمرية للسكان وزيادة النفقات التعليمية فلاحظ من خلال

الشكل رقم (15) أن 30% من السكان في الجزائر تحت سن 25 سنة أي أنهم في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإنفاق على التعليم ارتفعت من 14.5% سنة 2000 حتى وصلت إلى 15.702.1% سنة 2020، أي بعبارة

أخرى فالزيادة السكانية هي عامل أساسي في زيادة النفقات التعليمية خاصة وان التركيبة السكانية في الجزائر تتميز بزيادة نسبة الشباب.

ثانيا : الإنفاق على الدعم والإعانات

تتبنى الجزائر سياسة الدعم منذ الاستقلال خاصة في العديد من السلع ذات الاستهلاك الواسع ، حيث يأخذ شكلين : دعم نقدي يظهر في الموازنة العامة للدولة على شكل تحويلات اجتماعية(دعم السكن، الأسرة، المتقاعدين، الصحة، المجاهدين، الفئات المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة وذوي الدخل الضعيف)، ودعم ضمني لا يظهر في الموازنة(دعم الطاقة، و سلع أخرى كالزيت، الحليب، القمح..)، و الجدول الموالي يوضح قيمة التحويلات الاجتماعية بالأسعار الثابتة والذي يظهر في الموازنة العامة ، فالملاحظ من الجدول رقم (32) أن النفقات التحويلية عرفت تزايدا وارتفاعا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 ، حيث تضاعفت بحوالي ثلاثة مرات من 304.2 مليار دج إلى 988.8 مليار دج سنة 2020 و شكلت وسطيا ما نسبته 28.8% من إجمالي النفقات العامة ،وتنتضح آثار التحويلات الحكومية المتزايدة على زيادة النفقات العامة بقيمتها الكلية حيث شكلت وسطيا ما نسبته 28.8% من إجمالي النفقات العامة، وهي نسبة مرتفعة كادت أن تساوي حصة النفقات الاستثمارية، وفي الواقع فان آثار زيادة النفقات الموجهة للتحويلات لا تتوقف عند هذا الحد بل تتعداه إلى مزاحمة الإنفاق العام الداعم للنمو كالصحة والتعليم هذا من جهة ومن جهة أخرى فان ارتفاع أسعار السلع العالمية يزيد من تكلفة النفقات الموجهة للدعم هذا بالإضافة إلى التداعيات الأخرى على الإيرادات العامة فالدعم الموجه للإعفاءات والمنح الضريبية يشكل موارد ضائعة ومهدرة.

كذلك المتفحص لنوعية الدعم في الجزائر مثلا الدعم الموجه للسلع ذات الاستهلاك الواسع"الزيت، القمح، السكر" نجد بأنها موجهة إلى جميع فئات المجتمع سواء كانوا أغنياء أو فقراء وهو ما يتنافى مع مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية من الدعم، والملاحظ كذلك أن سياسة الدعم تخلق مشكلة الإهدار والتبذير.

الجدول رقم (32): أثر النفقات التحويلية على زيادة النفقات العامة

الوحدة:مليار دج

السنوات	التحويلات بالأسعار	نمو	النفقات العامة بالأسعار	نسبة التحويلات من النفقات
---------	--------------------	-----	-------------------------	---------------------------

السنة	الثابتة	التحويلات	الثابتة	العامة
2000	304,2	-	1227.5	%24.7
2001	391,4	87.2	1321	%29.6
2002	465,2	73.8	1528.7	%30.4
2003	526,6	61.4	1598.2	%32.9
2004	576,2	49.6	1720.6	%33.4
2005	536,1	-40.1	1840.8	%29.1
2006	642,9	106.8	2150.8	%29.8
2007	737,3	94.4	2629.0	%28
2008	954,1	216.8	3249.4	%29.3
2009	970,8	16.7	3238.9	%29.9
2010	836,96	-133.8	3278.9	%25.5
2011	1245,8	408.8	4110.9	%30.3
2012	1568,3	322.5	4552.2	%34.45
2013	1159,5	-408.8	3762.7	%30.8
2014	1255,6	96.1	4245.7	%29.5
2015	1158,8	-96.8	4434.5	%26.1
2016	987,58	-171.22	3972.5	%24.8
2017	919,31	-68.27	3754.4	%24.4
2018	952,03	32.72	3822.9	%24.9
2019	1011,4	59.37	3754.2	%26.9
2020	988,87	-22.53	3268.6	%30.2

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2020 على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9>

وعلى الرغم من تبني الجزائر سياسات تخص إصلاح نظام الدعم منذ سنة 2016 فيما يخص أسعار الطاقة والوقود إلا أن العقبة الرئيسية هي إيجاد خطط وحلول بديلة كما سيتم التطرق إليه في نهاية هذا الفصل.

ثالثا: تضخم العاملين في الجهاز الحكومي والإداري

إن التوسع في سياسات التوظيف في القطاع العام الذي رافق توسع جهازها الإداري، وهو ما يعكسه الشكل (14) ال ذي يبين أن الإنفاق على الرواتب والأجور يحتل ال مرتبة الثانية بعد

الإنفاق على التحويلات بنسبة 26% من الإنفاق العام، كذلك الإنفاق على اللوازم والمعدات 3% وهو ما يلعب دورا مهما في تفسير زيادة النفقات العامة في الجزائر، ومن أجل الوقوف على مقدار الزيادة التي أحدثتها التوسع في القطاع العام، تم تقدير التغير الحاصل في الرواتب والأجور مضافا إليها النفقات الإدارية والتغير الحاصل في إجمالي النفقات العامة بالأسعار الثابتة وبقسمة التغير الحاصل في النفقات الأولى على الثانية تمكنا من استخراج ما ساهمت به الزيادة في الرواتب والأجور من إجمالي الزيادة في النفقات العامة، كما هو مبين في الجدول نلاحظ ارتفاع النفقات الموجهة للرواتب والأجور + المعدات والأدوات من 358.5 مليار دج سنة 2000 إلى 1175.5 مليار دج سنة 2020 أي تضاعف حجمها بحوالي ثلاثة أضعاف ونصف خلال 21 سنة وهذه القيم تعكس بالتأكيد التوسع في القطاع العمومي وهو ما دفع لتزايد نفقات الرواتب والأجور بالإضافة إلى نفقات المعدات والأدوات، ومن خلال إلقاء نظرة سريعة على الأرقام التي يحتويها الجدول أعلاه يتضح أن الزيادة في النفقات الموجهة للرواتب والأجور + النفقات الإدارية أدت إلى زيادة الإنفاق العام والعكس باستثناء السنوات (2003-2009-2018-2019)، أما على مستوى الفترة ككل فإن 34.3% وسطيا من الزيادة التي طرأت على النفقات العامة كان سببها زيادة الإنفاق الحكومي على الرواتب والأجور والنفقات الإدارية.

الجدول رقم (33): مؤشرات تطور الإنفاق الإداري في الجزائر للفترة 2000-2020

الوحدة: مليار دج

السنوات	الرواتب والأجور + المعدات والأدوات	التغير في الرواتب والأجور + التغير في المعدات والأدوات	النمو في النفقات العامة	النفقات العامة	نسبة الرواتب والأجور + المعدات والأدوات إلى الإنفاق العامة
2000	358.5	-	-	1227.5	29.2%
2001	370.3	11.8	93.5	1321	28.0%

2002	408.8	38.5	207.7	1528.7	26.7%
2003	367.5	-41.3	69.5	1550	23.7%
2004	421.1	53.6	122.4	1717.9	24.5%
2005	443.5	22.4	120.2	1840.8	24.0%
2006	476.5	33	310	2150.8	22.1%
2007	524.3	47.82	478.2	2629	19.9%
2008	637.8	98.88	620.4	3249.3	19.6%
2009	655.2	17.4	-10.5	3238.9	20.2%
2010	979.4	324.2	40	3278.9	29.8%
2011	1337.3	357.9	832	4110.8	32.5%
2012	1369.5	32.23	441.3	4552.1	30.0%
2013	1251.9	-117.6	-789.5	3762.7	33.2%
2014	1316.3	64.3	483	4245.7	31.0%
2015	1361.3	45	188.8	4434.5	30.6%
2016	1360.0	-1.3	-462	3972.4	34.2%
2017	1287.2	-72.7	-218.1	3754.4	34.2%
2018	1199.7	-87.5	68.5	3822.9	31.3%
2019	1204.8	5.19	-68.7	3754.2	32.0%
2020	1175.5	-29.34	-485.6	3268.6	35.9%

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2020 على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/>

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن توسع القطاع العام في الجزائر انجر عنه زيادة العاملين ومنه زيادة الرواتب والأجور وزيادة النفقات الإدارية وكان له دور بارز في زيادة النفقات العامة في الجزائر .

رابعاً: العوامل السياسية والعسكرية

يعد الإنفاق العسكري عبارة عن المبالغ المالية المرصودة من أجل تحقيق القوة العسكرية، والجزائر بحكم موقعها الجغرافي واتساع رقعتها الجغرافية تعتبر من بين قائمة أكثر الدول إنفاقاً على المجالات العسكرية إفريقياً، حيث تحتل موازنة الدفاع المرتبة الأولى في الميزانية العامة والجدول رقم (34) يوضح تطور النفقات الموجهة للدفاع والأمن

الجدول رقم (34) : أثر النفقات العسكرية على زيادة النفقات العامة

الوحدة:مليار دج

الفصل الثالث

تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر

السنوات	الإنفاق العسكري بالأسعار الثابتة	النفقات العامة بالأسعار الثابتة	نسبة الإنفاق العسكري للنفقات العامة
2000	147.8	1227.5	%12.0
2001	159.6	1321	%12.0
2002	164.9	1528.7	%10.7
2003	161.4	1598.2	%10.1
2004	183.7	1720.6	%10.6
2005	192.3	1840.8	%10.4
2006	197.1	2150.8	%9.1
2007	231.3	2629.0	%8.7
2008	259.1	3249.4	%7.9
2009	304.1	3238.9	%9.3
2010	309.6	3278.9	%9.4
2011	443.4	4110.9	%10.7
2012	466.3	4552.2	%10.2
2013	515.8	3762.7	%13.7
2014	580.3	4245.7	%13.6
2015	607.1	4434.5	%13.6
2016	608.7	3972.5	%15.3
2017	576.6	3754.4	%15.3
2018	553.2	3822.9	%14.4
2019	596.5	3754.2	%15.8
2020	582.8	3268.6	%17.8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة المالية على الموقع <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar>

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الإنفاق العسكري ارتفع خلال الفترة 2000-2020 من 147.8 مليار دج سنة 2000 إلى 582.8 مليار دج سنة 2020 أي أنها تضاعفت بحوالي أربعة مرات مشكلة ما نسبته 11% في المتوسط من مجموع النفقات العامة، حيث يرجع السبب في تزايد الإنفاق العسكري إلى العديد من الأحداث خاصة مع بروز ثورات الربيع العربي في العديد من البلدان المجاورة بالإضافة إلى تموقعها في محيط إقليمي مضطرب جدا، كذلك اتساع رقعتها الجغرافية وصعوبة تأمين حدودها كل هذه العوامل دفعت الحكومة لزيادة إنفاقها العسكري، وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات الإنفاق العسكري في الجزائر غير واضحة بحيث أن الأرقام المعلنة تشير

إلى أن الأموال المخصصة لوزارة الدفاع في ميزانية التسيير، في حين لا يتم الإشارة إلى الأموال المخصصة لقطاع الدفاع في ميزانية التجهيز وهي النفقات الموجهة للتسلح.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة على الاقتصاد الجزائري

كما اتضح في الفصل الأول فإن الغرض من زيادة الإنفاق العام هو تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وكما اتضح من خلال الفصل الثاني فقد انفق واضعي السياسات منذ بداية القرن الحالي مبالغ مالية ضخمة تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي من أجل تنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي، وهذا من أجل الوصول إلى جملة من الأهداف منها تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، محاربة البطالة والتضخم. الخ وهو ما سيتم إبرازه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تؤكد معظم الأدبيات والنظريات الاقتصادية على الدور الإيجابي للنفقات العامة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحفيز الطلب الكلي الفعلي ومنه زيادة حجم الناتج القومي والتشغيل خاصة في الدول المتقدمة والتي تتميز بمرونة في الجهاز الإنتاجي عكس الدول النامية.

أولاً: تحليل وضعية النمو الاقتصادي للفترة 2000-2020

من خلال الجدول الموالي يمكننا تفحص تطور الناتج المحلي الإجمالي وتتبع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (35): تطور قيمة ومعدل النمو لإجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة:مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو الاقتصادي	الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المحروقات
				القيمة	النسبة
				القيمة	النسبة
2000	1178.1	4123.5	3.8%	2507.2	60.8%
2001	1321	4227.1	3.0%	2783.2	65.8%
2002	1550.6	4522.8	5.6%	3045.7	67.3%
2003	1639.2	5252.3	7.2%	3383.4	64.4%
2004	1888.9	6149.1	4.3%	3829.3	62.6%

%44.3	3352.9	%55.6	4209.1	%5.9	7562.0	2052	2005
%45.6	3882.2	%54.3	4619.4	%1.7	8506.6	2453	2006
%43.7	4089.3	%56.2	5263.6	%3.4	9352.9	3108.6	2007
%45.2	4997.6	%54.7	6046.1	%2.4	11043.7	4191	2008
%31.1	3109.1	%68.8	6858.9	%1.6	9968.0	4246.3	2009
%34.8	4180.4	%65.1	7811.2	%3.6	11991.6	4466.9	2010
%35.9	5242.5	%64.0	9346.5	%2.9	14589.0	5853.5	2011
%34.1	5536.4	%65.8	10673.2	%3.4	16209.6	7058.1	2012
%29.8	4968.0	%70.1	11679.9	%2.8	16647.9	6024.1	2013
%27.0	4657.8	%73.0	12584.7	%3.8	17228.6	6995.7	2014
%18.7	3134.2	%81.2	13578.4	%3.7	16712.7	7656.3	2015
%17.2	3025.6	%82.7	14489.0	%3.2	17514.6	7297.4	2016
%19.9	3699.7	%81.7	15176.5	%1.3	18575.8	7282.6	2017
%22.4	4548.8	%78.5	15903.6	%1.1	20259.0	7732	2018
%19.4	3991.0	%80.5	16510.0	%1.0	20501.1	7741.3	2019
%14.0	2575.1	%85.9	15808.7	%-1.5	18383.8	6902.8	2020

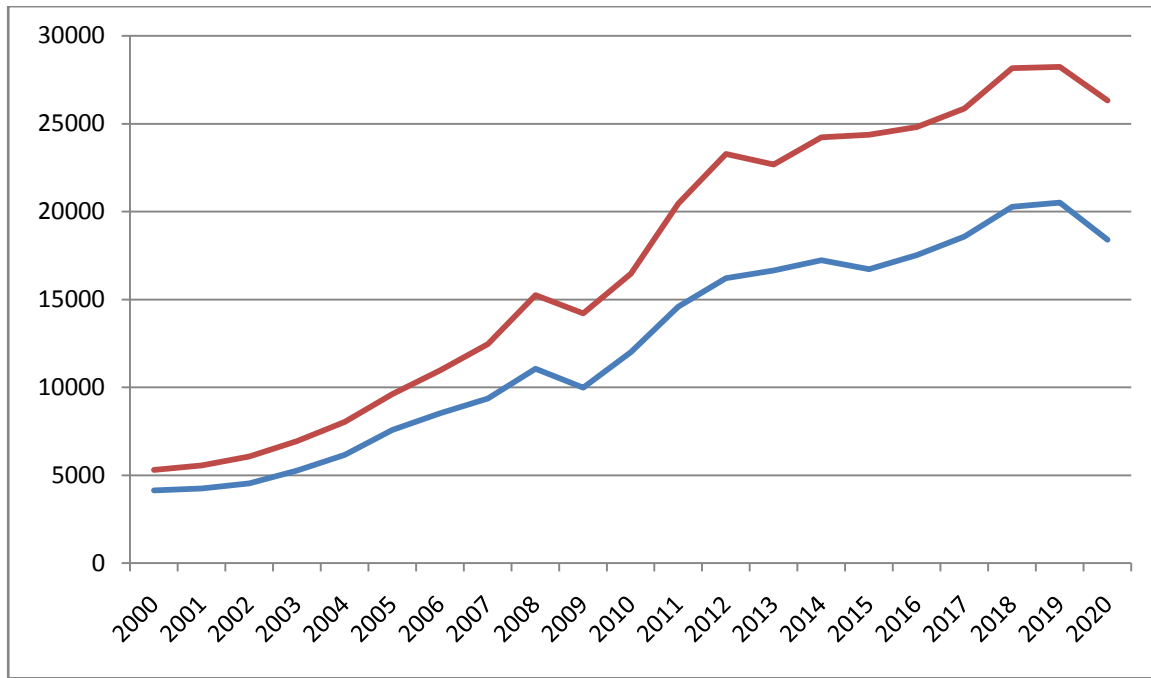
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [/https://www.ons.dz](https://www.ons.dz)

البنك الدولي على

الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?end=2020&locations=DZ&start=2000>:

ويمكن تمثيل تطور معدلات النمو الاقتصادي من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (14): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (35)

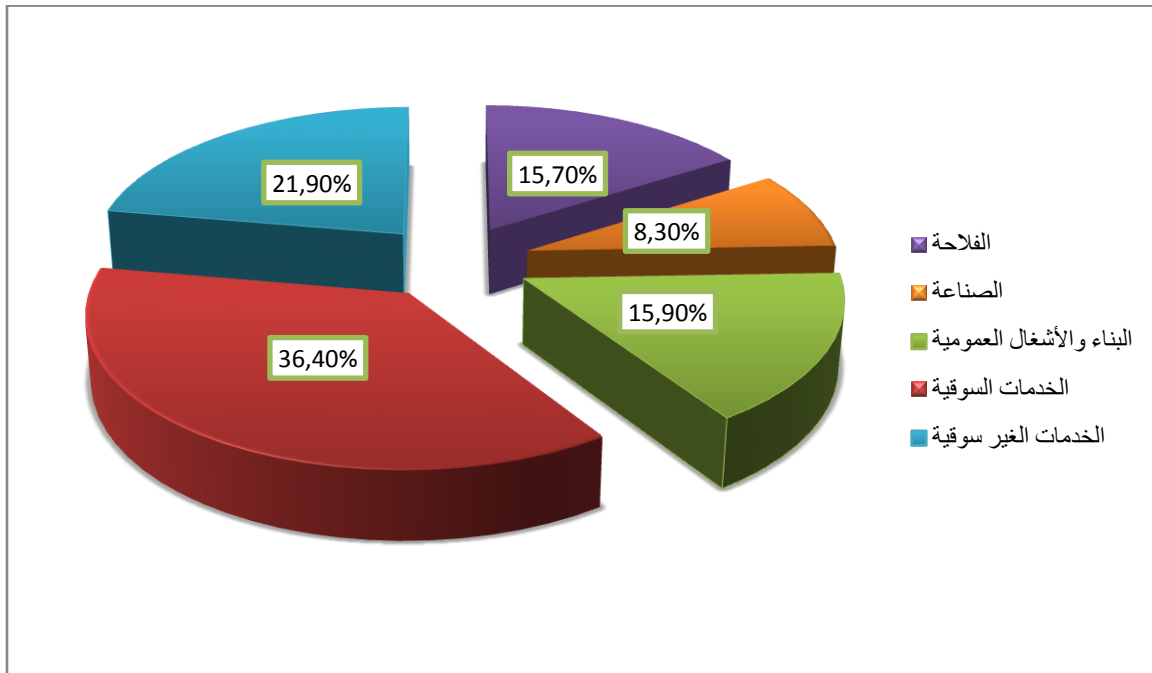
الملاحظ لتطور كل من النفقات العامة والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر يظهر توافقا ملحوظا في الاتجاه الزمني لكل منهما حيث أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت بحوالي خمسة مرات خلال الفترة (2000-2020)، حيث انتقلت من 4123.5 مليار دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 18383.8 مليار دج سنة 2020، وخلال الفترة 2008-2000 شهدت قيمة الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا من 4123.5 مليار دج سنة 2000 حتى وصلت إلى 11043.7 مليار دج سنة 2008، وهي نفس الفترة التي عرفت ارتفاعا وتحسنا في أسعار المحروقات ومنه الإيرادات العامة وبفضل هذا الارتفاع تم إطلاق برنامجي دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والاستثمار في البنية التحتية التي انعكست إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي حيث سجلت قيما تراوحت بين 3.8% و 2.4% وأعلى قيمة سجلت سنة 2003 بحوالي 7%، والملاحظ أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت مدفوعة أساسا بارتفاع في الناتج المحلي لقطاع المحروقات، خلال سنة 2009 يلاحظ انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي و تراجع في معدل النمو الاقتصادي، فبعد أن كانت قيم الناتج 11043.7 مليار دج سنة 2008 انخفض إلى 9968 مليار دج سنة 2009 وهذا بفعل الانخفاض في أسعار وإنتاج المحروقات.

بعد سنة 2009 و إلى غاية سنة 2020 يلاحظ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي عرفت تقلبا وتذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، ففي سنة 2010 سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا من 11991.6 مليار دج حتى وصلت إلى 20501.1 مليار دج سنة 2019، ثم تراجعت إلى 18383.8 مليار دج سنة 2020 وسجل النمو الاقتصادي منحني تنازلي منذ أزمة 2014 إلى أن بلغ قيمة سالبة بلغت -5.8% سنة 2020 وهذا ناتج عن مخلفات أزمة كوفيد. والملاحظ أن الارتفاع في النفقات العامة صاحبه ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2020-2000.

ثانيا: تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

إن السياسة الإنفاقية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2020-2000) كان الغرض الأساسي منها هو تنويع الاقتصاد من خلال تحسين مساهمة القطاعات خارج المحروقات في تكوين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، والشكل الموالي يوضح مساهمة القطاعات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (15): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2020-2000



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (36)

الجدول رقم (36): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليار دج

السنوات	الفلاحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية
2000	346.2	290.7	355
2001	412.1	315.2	358.9
2002	417.2	337.6	409.9
2003	515.3	355.4	445.2
2004	580.5	388.2	508.0
2005	581.6	418.3	564.4
2006	641.3	449.6	674.3
2007	708.1	479.8	825.1
2008	727.4	519.6	956.7
2009	931.3	570.7	1094.8
2010	1015.3	617.4	1257.4
2011	1183.2	664.2	1333.3
2012	1421.7	729.5	1491.2
2013	1640.0	771.8	1627.4
2014	1772.2	837.7	1794.0
2015	1935.1	919.4	1917.2
2016	2140.3	979.3	2072.9
2017	2219.1	1040.8	2203.7
2018	2421.6	1109.4	2346.6
2019	2529.1	1162.4	2492.0
2020	2598.1	1153.5	2398.0
المجموع	26737.1	14110.5	27126

الجدول رقم (36): تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات (تابع)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الخدمات السوقية	الخدمات غير السوقية	المحروقات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	842.7	424.8	1616.3	4123.5
2001	921.8	472.2	1443.9	4227.1
2002	1004.2	499.4	1477.0	4522.8
2003	1112.2	552.3	1868.9	5252.3
2004	1303.2	603.3	2319.8	6149.1
2005	1518.9	631.8	3352.9	7562.0
2006	1684.8	677.8	3882.2	8506.6
2007	1919.6	798.6	4089.3	9352.9
2008	2113.7	1074.8	4997.6	11043.7
2009	2349.1	1197.2	3109.1	9968.0
2010	2586.3	1587.1	4180.4	11991.6
2011	2933.2	2378.0	5242.5	14589.0
2012	3305.2	2648.1	5536.4	16209.6
2013	3849.8	2551.2	4968.0	16647.9
2014	4186.4	2738.4	4657.8	17228.6
2015	4553.1	2899.9	3134.2	16712.7
2016	4841.3	3059.6	3025.6	17514.6
2017	5163.5	3072.0	3699.7	18575.8
2018	5479.4	3002.8	4548.8	20259.0
2019	5527.5	3179.7	3991.0	20501.1
2020	4822.9	3359.0	2575.1	18383.8
المجموع	62018.8	37408	73710.5	259321.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [/https://www.ons.dz](https://www.ons.dz)

Office National Des Statistiques, RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUE de 1963 A 2019, STATISTIQUES ECONOMIQUES N°8, 2021, p p 85-89.

من خلال الشكل والجدول السابقين يلاحظ أن قطاع الخدمات يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره ساهم بنسبة 36.4% في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2020، ويتفحص القيم نلاحظ أن مساهمة الخدمات السوقية في الناتج المحلي

الإجمالي ارتفعت من 424.8 مليار دج سنة 2000 لتصل إلى 3359 مليار دج سنة 2020 وهو ما يعكس بعض الآثار الايجابية لبرامج الاستثمارات العمومية على قطاع الخدمات خاصة النقل، الاتصالات، والتجارة.. الخ ، ويمكن تفسير النمو في قطاع الخدمات إلى برامج الاستثمارات العمومية والمخصصات المالية الموجهة إلى هذا القطاع، فلقد بلغت مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو بالإضافة إلى البرنامج الخماسي للتنمية ما مجموعه 3558.3 مليار دج لقطاع النقل وهو ما ساهم في توسع شبكة الطرقات الوطنية والولائية من 50891 كيلومتر سنة 2000 إلى 56825 كيلومتر سنة 2019 بالإضافة إلى توسع شبكة السكك الحديدية من 3579 كلم سنة 2000 إلى 4000.5 كلم سنة 2019، كذلك بلغت الحاضرة الوطنية للسيارات 21563 مركبة سنة 2000 لتتوسع إلى 254304 مركبة سنة 2018¹، أما المخصصات الموجهة لقطاع البريد والمواصلات فتقدر بأكثر من 170 مليار دج وهو ما ساهم في تطور عدد مكاتب البريد من 3309 مكتب بريد سنة 2009² إلى 4057 مكتب بريد سنة 2020³.

فيما تأتي الخدمات الغير سوقية في المرتبة الثانية من حيث نسبة المساهمة في إجمالي الناتج خارج المحروقات وهذا بنسبة 21.9%.

بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد كانت متوسط مساهمته في الناتج المحلي خارج المحروقات للفترة 2000-2020 15.9%، حيث ارتفعت قيمة مساهمته من 355 مليار دج سنة 2000 إلى 2398 مليار دج سنة 2020 وتعتبر هذه النسبة ضعيفة بالنظر إلى قيمة الاستثمارات الضخمة الموجهة إلى هذا القطاع (210.5 مليار دج) سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي، 1703.1 مليار دج البرنامج التكميلي لدعم النمو، 8200 مليار دج مليار دج البرنامج الخماسي، 2295.5 مليار دج في برنامج توطيد النمو، 1588.7 مليار دج للنموذج

¹Office National Des Statistiques, Transport et communications, Rétrospective économiques 1962-2020, pp241-243

²Office National Des Statistiques, Postes et telecommunications, p1

³وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير تطور المؤشرات البريدية في الجزائر، 2022، ص 03.

الجديد للنمو وهو ما ساهم في زيادة عدد الوحدات السكنية من 184429 مسكن سنة 2012 لتصل إلى 273134 مسكن سنة 2018¹.

أما قطاع الفلاحة فقد ساهم بنسبة 15.70% في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات حيث عرفت قيمته تطورا وارتفاعا من 346.2 مليار دج حتى وصلت إلى 2598.5 مليار دج سنة 2020، والملاحظ أن هذا القطاع لم يحقق النتائج المرجوة ولا تزال نسبة مساهمته في الناتج المحلي خارج المحروقات ضعيفة وهذا بالنظر إلى الجهود المبذولة في سبيل تطوير والنهوض بهذا القطاع الحيوي ضمن مختلف البرامج والمخططات التنموية فلقد بلغت مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 65.4 مليار دج، البرنامج التكميلي لدعم النمو 312 مليار دج، المخطط الخماسي 1000 مليار دج وكذلك برنامج توطيد النمو بمبلغ 833.3 مليار دج وهو ما ساهم في رفع الإنتاج النباتي من 88779510 قنطار سنة 2000 إلى 302188328 قنطار سنة 2019، وكذلك ارتفع الإنتاج الحيواني من 22736 ألف رأس سنة 2000 إلى 36765 ألف رأس سنة 2019، أما بالنسبة للصيد البحري فقد ارتفع من 113157 طن سنة 2000 إلى 120354 طن سنة 2018².

وبالمقابل كانت أضعف نسب مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة وهذا خلال الفترة 2000-2020 حيث ساهمت بنسبة لم تتعدى 8.30% فعلى الرغم من الجهود الكبيرة والمخصصات المالية الضخمة ضمن مختلف البرامج التنموية لقطاع الصناعة (2040.3 مليار دج) وهو ما يؤكد أن خطة النهوض بهذا القطاع لم تحقق النتائج المتوقعة منه. من خلال ما سبق يبيّن أن الآثار التي تتركها النفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تعتبر ضعيفة، فعلى الرغم من الارتفاع المستمر في كل من النفقات العامة والناتج المحلي والدور المهم للنفقات العامة إلا أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي كبيرة ولا زالت مساهمة القطاعات الحقيقية ضعيفة وهو ما يبين بوضوح ضعف الجهاز الإنتاجي،

¹الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2015، ص 11.

²Office National Des Statistiques, les statistiques de la pêche Rétrospective 2010-2019, collections Statistiques N°224, 2022, p26

فلو أن سياسة الإنفاق كان لها انعكاس على توسع الأنشطة الاقتصادية لثم علاج إشكالية تمويل الإنفاق من خلال زيادة الجباية غير البترولية ضمن الإيرادات العامة.

المطلب الثاني: أثر السياسة الإنفاقية على معدلات البطالة في الجزائر

يمكن إبراز آثار وانعكاسات البرامج التنموية والنفقات الموجهة لهذا الغرض من خلال تحليل تطور معدلات البطالة والتغيرات التي طرأت عليها.

أولاً: تطور معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري

في الجزائر والمتتبع للأوجه المختلفة للإنفاق العام خاصة بالنسبة لنفقات التجهيز أو الاستثمار والتي عكستها مختلف البرامج التنموية والمستهدفة لمختلف القطاعات كالصناعة والفلاحة والتي كان من بين أهدافها خلق مناصب عمل ومكافحة البطالة، حيث يتضح أن معدلات البطالة شهدت انخفاضا تدريجيا، إذ تراجعت من 29.8% سنة 2000 حتى استقرت عند معدل 10% سنة 2010، وهذا التحسن والانخفاض راجع إلى الوفرة المالية التي عرفت الجزائر نتيجة للتحسن في أسعار البترول وهو ما انعكس إيجابا على زيادة النفقات الموجهة للاستثمار في إطار البرامج التنموية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو،) التي كان الهدف منها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة. أما خلال سنتي 2011 و 2012 بلغت معدلات البطالة 10 و 11% على التوالي لتتخفف إلى 9.8% سنة 2013 وهذا الانخفاض راجع إلى تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2015 والذي كان الهدف منه محاولة استحداث ثلاثة ملايين منصب عمل. لكن مع بداية سنة 2014 ارتفعت معدلات البطالة إلى 10% و 11% سنة 2015 وهذا راجع إلى قرارات تجميد التوظيف وترشيد النفقات العامة بفعل الانخفاض في أسعار النفط بداية من سنة 2014.

بعد سنة 2015 نلاحظ استقرارا في معدلات البطالة حيث تراوحت بين 10% سنوات 2015 و 10.2% إلى غاية 10.5% خلال السنوات 2016 إلى 2019 لترتفع خلال سنة 2020 إلى 12.6% أي أن هناك 1569 مليون عاطل عن العمل وهذا بسبب إجراءات الحجر الصحي خلال أزمة كوفيد ، والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة وعدد العاطلين عن العمل في الجزائر.

الجدول رقم (37): تطور معدلات البطالة وعدد العاطلين عن العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-

2020

معدل البطالة %	القوة العاملة مليون			عدد السكان بالمليون	السنوات
	إجمالي القوة العاملة	البطالين	الموظفين		
28.9%	8.6	2.5	6.1	30.416	2000
27.3%	8.5	2.3	6.2	30.879	2001
25.9%	9.3	2.4	6.9	31.357	2002
23.7%	8.7	2.0	6.6	31.848	2003
17.7%	9.4	1.6	7.7	32.364	2004
15.3%	9.4	1.4	8.0	32.906	2005
12.3%	10.1	1.2	8.8	33.481	2006
13.8%	9.9	1.3	8.5	34.096	2007
11.3%	10.3	1.1	9.1	34.591	2008
10.2%	10.5	1.0	9.4	35.268	2009
10.0%	10.8	1.0	9.7	35.978	2010
10.0%	10.6	1.0	9.5	36.717	2011
11.0%	11.4	1.2	10.1	37.495	2012
9.8%	11.9	1.1	10.7	38.297	2013
9.8%	11.7	1.1	10.5	39.114	2014
11.2%	11.9	1.3	10.5	39.963	2015
9.9%	12.0	1.1	10.8	40.836	2016
12.3%	12.2	1.5	10.7	41.721	2017
11.1%	12.4	1.3	11.0	42.577	2018
11.4%	12.7	1.4	11.2	43.424	2019
12.2%	11.8	1.4	10.4	44.244	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على موقع الديوان الوطني للإحصائيات [/HTTPS://WWW.ONS.DZ](https://www.ons.dz)

البنك الدولي على الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ>

Office National Des Statistiques, **DemographieAlgerienne**, 2020, p 05.

أما الجدول الموالي يوضح تطور وتوزيع اليد العاملة على مختلف القطاعات.

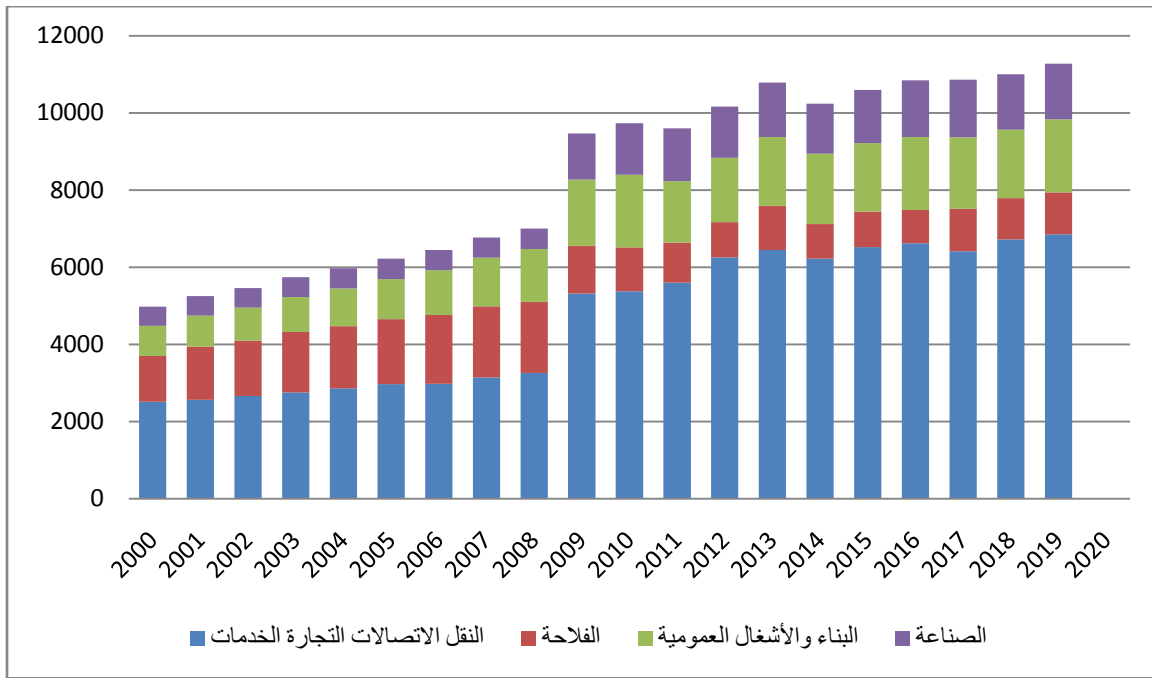
الجدول رقم (38): توزيع اليد العاملة حسب القطاعات الاقتصادية

الوحدة: بالآلاف

السنوات	الزراعة		الصناعة		بناء وأشغال عمومية		النقل، الاتصالات، التجارة والخدمات خارج الإدارة		المجموع
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2000	1185	%23.8	497	%9.9	781	%15.6	2514	%50.5	4977
2001	1380	%26.2	503	%9.5	803	%15.2	2565	%48.8	5251
2002	1438	%26.3	504	%9.2	860	%15.7	2660	%48.7	5462
2003	1565	%27.2	510	%8.8	907	%15.7	2759	%48.0	5741
2004	1617	%27.0	523	%8.7	977	%16.3	2859	%47.8	5976
2005	1683	%27.0	527	%8.4	1039	%16.6	2973	%47.7	6222
2006	1780	%27.3	525	%8.0	1160	%17.7	2983	%45.7	6517
2007	1842	%27.2	522	%7.7	1261	%18.6	3146	%46.5	6761
2008	1841	%26.2	530	%7.5	1371	%19.5	3260	%46.5	7002
2009	1242	%13.1	1194	%12.6	1718	%18.1	5318	%56.1	9472
2010	1136	%11.6	1337	%13.7	1886	%19.3	5377	%55.2	9736
2011	1034	%10.7	1367	%14.2	1595	%16.6	5603	%58.3	9599
2012	912	%8.9	1335	%13.1	1663	%16.3	6260	%61.5	10170
2013	1141	%10.5	1407	%13.0	1791	%15.9	6449	%59.7	10788
2014	899	%8.7	1290	%12.5	1826	%17.8	6224	%60.7	10239
2015	917	%8.6	1377	%12.9	1776	%16.7	6524	%61.5	10594
2016	865	%7.9	1465	%13.5	1895	%17.4	6620	%61.0	10845
2017	1102	%10.1	1493	%13.7	1847	%17.0	6417	%59.0	10859
2018	1067	%9.6	1434	%13.0	1774	%16.1	6726	%61.1	11001
2019	1083	%9.6	1450	%12.8	1890	%16.7	6857	%60.7	11280

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2000-2020 على الموقع <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9>

الشكل رقم (16): توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (38)

(16) بمناقشة توزيع اليد العاملة في الجزائر على مختلف القطاعات من خلال الشكل رقم 16

نلاحظ بأن قطاع التجارة والخدمات يستحوذ على النصيب الأكبر من اليد العاملة فقد كان يوظف حوالي 2514 ألف عامل سنة 2000 ليرتفع حجم العمالة بثلاثة مرات سنة 2019 ويصبح القطاع يستوعب 6857 ألف عامل مع حلول عام 2019، أما القطاع الثاني الذي يضم أكبر يد عاملة فهو قطاع الفلاحة حيث كان يشغل في هذا القطاع 1185 ألف عامل لينخفض هذا الحجم إلى 1083 ألف عام سنة 2019 ويعود السبب في انخفاض العمالة في هذا القطاع إلى عزوف العمال عن العمل في هذا القطاع بسبب ضعف الأجور وكذلك اعتماد الجزائر على الفلاحة المتطورة أكثر وإحلال الآلات محل اليد العاملة، كذلك انتقال العمال إلى قطاعات أخرى كالخدمات بحثا عن أجر أعلى وهو ما يفسر زيادة العمالة في القطاعات الأخرى على حساب قطاع الفلاحة.

وثالث أكبر قطاع في الجزائر والذي يضم اليد العاملة هو قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد شهد هذا القطاع ارتفاعا في عدد العمال من 781 ألف عامل سنة 2000 إلى 1890 ألف عامل سنة 2019 ويعود السبب إلى البرامج التنموية المطبقة والتي ركزت على البنى التحتية والتشييد والبناء.

أما القطاع الصناعي فيعتبر أضعف قطاع يضم اليد العاملة، فقد بلغ حجم العمالة فيه 497 ألف عامل سنة 2000 لتتفعالى 1450 ألف عامل سنة 2019.

وبالرغم من تطور كل من النفقات العامة و معدلات البطالة وكما تمت الإشارة سابقا فان التوسع في الإنفاق العام يؤدي إلى تحفيز الطلب الكلي وزيادة الإنتاج ومنه زيادة التوظيف و تخفيض معدلات البطالة وعند تتبع مخصصات وأوجه الإنفاق المختلفة يلاحظ بأن هناك توسعا في الإنفاق العام عكستها مختلف البرامج التنموية منذ سنة 2000 وشملت جميع القطاعات كالصناعة والفلاحة والخدمات... الخ، وكان لها انعكاس على التوظيف ومنه البطالة حيث يلاحظ أنها سجلت تخفضا خلال نفس الفترة، وعليه يمكن القول أن سياسة الإنفاق كان لها أثر ايجابي على معدلات البطالة غير أن مقارنة المخصصات مع نسبة العمالة يتضح بأنها دون المستوى وليست بالدرجة المطلوبة، فقد أدت البرامج التنموية إلى إنبعاث الطلب الكلي ولكن تم تغطيته جزئيا عن طريق القطاع الخارجي وليس المحلي بدليل أن قيمة الواردات قد ارتفعت من 9 مليار دولار سنة 2000 إلى 21 مليار دولار سنة 2020، فلو كان الجهاز الإنتاجي مرنا وكفؤا وقادر على تلبية الطلب المحلي لكانت معدلات العمالة اكبر بكثير ومعدلات البطالة أقل.

المطلب الثالث: أثر السياسة الانفاقية على الأسعار و التضخم

من المؤشرات التي تتأثر بالسياسة الانفاقية الأسعار ومعدلات التضخم فعندما يكون الإنتاج المحلي غير قادر للاستجابة للزيادة في الإنفاق (الطلب) فإن ذلك ينعكس على الأسعار، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي.

أولا: تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري

فيما يلي سنحاول التعرض لأهم التطورات الحاصلة في معدلات التضخم خلال الفترة

2000-2020.

الجدول رقم (39): تطور المعدل السنوي للتضخم خلال الفترة 2000-2020

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
2000	0.30%
2001	4.20%
2002	1.40%
2003	4.30%
2004	4.00%
2005	1.40%
2006	2.30%
2007	3.70%
2008	4.90%
2009	5.70%
2010	3.90%
2011	4.50%
2012	8.90%
2013	3.30%
2014	2.90%
2015	4.80%
2016	6.40%
2017	5.60%
2018	4.30%
2019	2.0%
2020	2.40%

المصدر: من أعداد الهاجنة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [/HTTPS://WWW.ONS.DZ](https://www.ons.dz)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن معدلات التضخم كانت موجبة خلال الفترة 2000-2020 وهو ما يوضح أن الأسعار في تزايد مستمر، حيث تراوحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فخلال سنة 2000 سجلت معدل التضخم نسبة 0.30% وهي أدنى نسبة مسجلة ويمكن إرجاع السبب في هذا الانخفاض إلى انتهاء برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تطلبت القيام بتحرير الأسعار، رفع أسعار الفائدة، التخلي عن الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، تجميد الأجور، ابتداء من سنة 2001 نلاحظ ارتفاعا في معدل التضخم حيث سجل ما نسبته 4.20% ليتراجع إلى 1.40% سنة 2002 ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى سياسة بنك

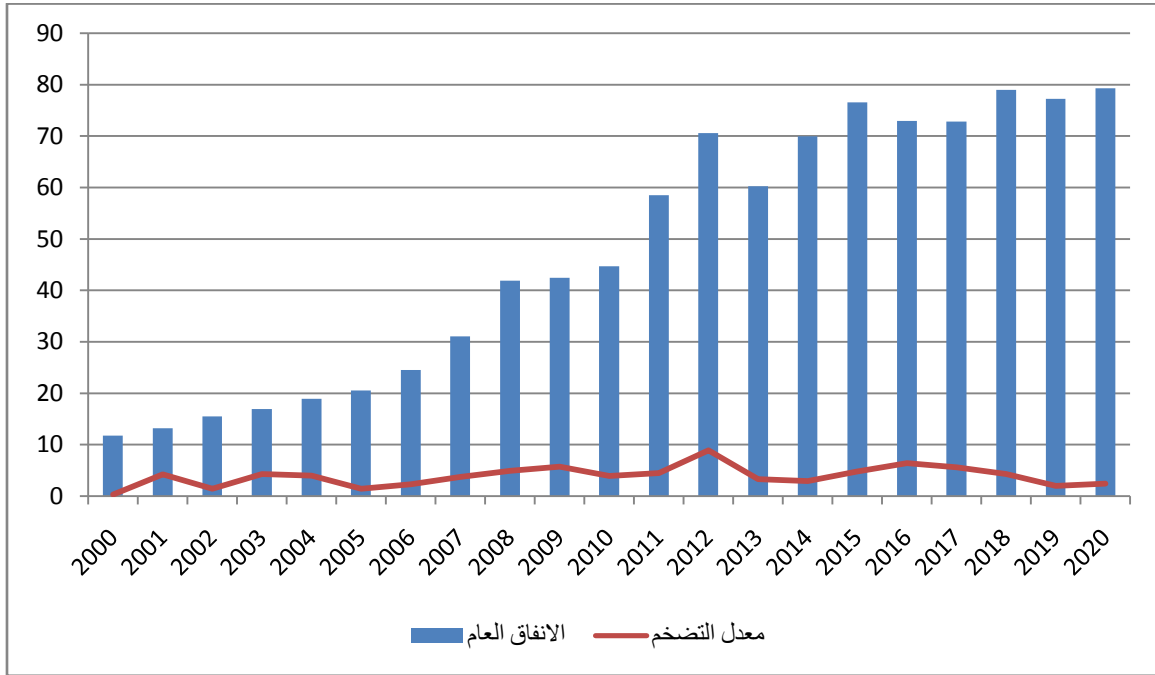
الجزائر في تخفيض التضخم من خلال تفعيل الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية سنة 2002. خلال الفترة 2003-2005 سجلت معدلات التضخم 4.30% و 4%، 1.40% على التوالي لترتفع خلال سنة 2006 إلى 2.30% ويعود السبب إلى التوسع النقدي خلال نفس الفترة بسبب تنقيذ الموجودات الخارجية خصوصا وأن صافي الموجودات الخارجية تجاوزت الكتلة النقدية M2 منذ سنة 2005، بعد سنة 2006 عرفت معدلات التضخم تصاعدا حتى وصلت سنة 2009 إلى 5.70% حيث يمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى التوسع في السياسة الميزانية، الزيادة في الرواتب في الأجور خلال نفس الفترة، الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من ارتفاع في أسعار صرف اليورو مقابل الدولار وهو ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة ليوصل الارتفاع حتى بلغ أعلى قيمة خلال فترة الدراسة سنة 2012 بمعدل 8.90% وهذا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي واستيرادها لمعظم المواد الغذائية، بالنسبة لسنتي 2013 و 2014 فقد انخفضت معدلات التضخم إلى 3.30% و 2.90% على التوالي نتيجة لانخفاض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية

أما خلال السنوات 2015-2016-2017 فقد عرفت معدلات التضخم ارتفاعا نسبيا بلغ 4.80%، 6.40%، 5.60%، على التوالي ويعود السبب إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بعد سنة 2017 وحتى سنة 2020 تراجعت نسبة التضخم أين سجلت 4.30% سنة 2018 و 2% سنة 2019 و 2.40% سنة 2020 بفضل تطبيق سياسة التمويل الغير تقليدي أواخر سنة 2017 والتحكم في نسبة التضخم والسيطرة على معدلاته حسب البنك المركزي الجزائري.

ثانيا: أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم

يمكن توضيح أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (17): أثر الإنفاق العام على معدلات التضخم



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (39)

من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة الارتباط الوثيق بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم خلال الفترة 2000-2020، حيث أن بداية سنة 2000 تعبر البداية لانطلاق مشاريع تنموية ضخمة شملت العديد من المجالات وهو ما أدى إلى التوسع في النفقات العامة، ومعه ارتفعت معدلات التضخم من 0.30% سنة 2000 حتى وصلت إلى 2.40% سنة 2020، فخلال فترة 2001-2004 والتي تم تطبيق فيها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ارتفعت معدلات التضخم من 0.30% إلى 4% سنة 2004، وبانتهاء فترة تطبيق البرنامج سنة 2005 انخفضت معدلات التضخم إلى 1.40% سنة 2005، ليرتفع مجددا حتى وصل إلى 5.70% سنة 2009 وهي الفترة التي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، لينخفض مجددا معدل التضخم سنة 2010 إلى 3.90%، ثم مع تطبيق برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) عرفت معدلات التضخم ارتفاعا قياسا وصلت إلى 8.90% سنة 2012 وهي نفس السنة التي عرفت زيادات في الأجور، وبعد سنة 2014 استمرت معدلات التضخم في الارتفاع حتى وصلت إلى 2.40% سنة 2020 وهي فترة تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، ومن خلال ما سبق نستنتج أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الإنفاق العام ومعدلات التضخم حيث أن التوسع في الإنفاق العام ساهم في زيادة التضخم.

المطلب الرابع : أثر السياسة الإنفاقية على رصيد الموازنة والدين العام

أولا : أثر الزيادة في الإنفاق العام على العجز في الموازنة

من أهم المؤشرات وأكثرها ارتباطا مع سياسة الإنفاق العام رصيد الموازنة العامة للدولة، فمعلوم أن النفقات العامة هي الجانب الأيمن من الموازنة وعليه فأي ارتفاع أو انخفاض في الإنفاق يكون له انعكاس وأثر مباشر على رصيدها ومنه إدارة هذا الرصيد، ويمكن تتبع تطور الإنفاق العام مع حالة الموازنة العامة والتداعيات الناتجة عن ذلك وتحديد الدين العام من خلال الجدول التالي والجدول الذي يليه.

الجدول رقم(40): التغير في النفقات العامة والإيرادات العامة ورصيد الموازنة

الوحدة: مليار دينار

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة	التغير في رصيد الموازنة
2000	1178.1	1578.1	400	-
2001	1321	1505.5	184.5	-215.5
2002	1550.6	1603.1	52.5	-132.3
2003	1639.2	1974.4	335.2	283
2004	1888.9	2229.8	340.9	5.7
2005	2052	3082.8	1030.8	689.9
2006	2453	3639.9	1186.9	156.1
2007	3108.6	3687.9	579.3	-1766.2
2008	4191	2902.4	-1288.6	-709.3
2009	4246.3	3275.3	-971	317.6
2010	4466.9	3074.6	-1592.3	-621.3
2011	5853.5	3489.8	-2363.7	-771.4
2012	7058.1	3804.0	-3254.1	-890.4
2013	6024.1	3895.3	-2128.8	1125.3
2014	6995.7	3927.7	-3068	-939.2
2015	7656.3	4552.5	-3103.8	-35.8
2016	7297.4	5011.5	-2285.9	817.9
2017	7282.6	6047.8	-1234.8	1051.1
2018	7732	6389.4	-1342.6	-107.8
2019	7741.3	6601.5	-1139.8	202.8
2020	6902.8	5114.0	-1788	648.2-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع <https://www.ons.dz>

وكما هو ملاحظ من الجدول فان رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 شهد عجوزات وفوائض، فخلال الفترة 2000-2007 سجلت الموازنة فائضا بلغ في المتوسط 513.7 مليار دج، وبداية من سنة 2008 سجل رصيد الموازنة عجزا مستمرا بلغ في المتوسط 1966.2 مليار دج وهذا خلال الفترة 2008-2020.

وبالربط مع تطور النفقات والإيرادات العامة يلاحظ أنه خلال الفترة التي شهدت النفقات والإيرادات العامة ارتفاعا متزايدا كان رصيد الموازنة يسجل فائضا وهذا خلال الفترة 2000-2007 رغم تطبيق الجزائر خلال هذه الفترة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو ويرجع ذلك لكون الزيادة في الإيرادات المدفوعة بارتفاع أسعار المحروقات ومنه الجباية البترولية كانت أقوى من زيادة النفقات، أما الفترة 2008-2020 والتي عرفت عجزا متتاليا في الموازنة فإنها كذلك عرفت نموا مستمرا في النفقات والإيرادات العامة غير أن الزيادة في النفقات كانت أكبر من الزيادة في الإيرادات.

ثانيا: أثر زيادة النفقات العامة على تزايد الاقتراض العام

إن الزيادة في النفقات العامة بنسب تفوق معدلات الزيادة في الإيرادات العامة سوف يؤدي حتما إلى حدوث العجز في الموازنة، وهو ما يفرض تغطية هذا العجز بعدة طرق، فالحكومة الجزائرية تلجأ عادة إلى تغطية هذا العجز بطرق سبق الإشارة إليها في الفصل السابق، ولكن ما يهمننا هنا هو القروض الداخلية والخارجية كمصدرين لتمويل عجز الموازنة، وللتحقق فيما إذا كانت زيادة النفقات العامة قد أحدثت زيادة في الاقتراض الداخلي والخارجي خلال الفترة 2000-2020، تم توضيح تطور الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي و التغير في رصيد الموازنة وكذلك تطور صندوق ضبط الإيرادات وهو ما يوضحه الجدول رقم (41).

جدول رقم (41): معدلات التغير في الاقتراض الحكومي الداخلي والخارجي والتغير في رصيد الموازنة خلال الفترة 2000-2020

الوحدة:مليار دج

إجمالي الدين العام	الدين العام الخارجي	الدين العام المحلي	صندوق ضبط الموارد			رصيد الموازنة	الإنفاق العام	السنوات
			الرصيد المتبقي	الاستخدامات المتعلقة بالميزانية	تخفيض المديونية			
2935.5	1912.6	1022.9	232.1	0	221.1	400	1178.1	2000
2754.1	1754.7	999.4	171.5	0	184.4	184.5	1321	2001
2813.6	1833.1	980.5	27.9	0	170.0	52.5	1550.6	2002
2816.5	1834.3	982.2	320.8	0	156.0	335.2	1639.2	2003
2615.0	1615.0	1000	721.6	0	222.7	340.9	1888.9	2004
2342.1	1247.8	1094.3	1842.6	0	247.8	1030.8	2052	2005
2208.0	428.3	1779.7	2931.0	91.5	618.1	1186.9	2453	2006
1453.5	409.4	1044.1	3215.5	531.9	314.4	579.3	3108.6	2007
1134.5	400.5	734	4280.0	758.1	465.4	-1288.6	4191	2008
1346	537.2	808.8	4316.4	364.2	0	-971	4246.3	2009
1634.8	535.6	1099.2	4842.8	791.9	0	-1592.3	4466.9	2010
1652.4	437.4	1215	5381.7	1761.4	0	-2363.7	5853.5	2011
1739	426.8	1312.2	5633.7	2283.2	0	-3254.1	7058.1	2012
1584.5	412.8	1171.7	5563.5	2132.4	0	-2128.8	6024.1	2013
1682.3	443.3	1239	4408.1	2965.6	0	-3068	6995.7	2014
1843.1	462.3	1380.8	2073.8	2886.5	0	-3103.8	7656.3	2015
3998.6	591.3	3407.3	784.4	1387.9	0	-2285.9	7297.4	2016
5590.6	632.7	4957.9	0	784.4	0	-1234.8	7282.6	2017
8222.6	664.6	7558.0	305.5	131.12	0	-1342.6	7732	2018
9870.1	644.7	9225.4	305.5	0	0	-1139.8	7741.3	2019
4359.8	646.7	7313.1	0	832.3	0	-1788	6902.8	2020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع [/HTTPS://WWW.ONS.DZ](https://www.ONS.DZ)

تقارير بنك الجزائر 2000-2020 على الموقع [https://www.bank-of-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)

[algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)

[/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9](https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9)

- Banque d'Algérie, Dette Extérieure par type de crédit 2000 – 2018, p 01.

وكما هو ملاحظ من الجدول رقم (41) فإن رصيد الموازنة شهد رقصيدا موجبا خلال الفترة 2000-2007، ويرجع السبب الى ارتفاع الجباية البترولية وهو ما ساهم في زيادة رصيد صندوق ضبط الموارد ومنه انخفاض الدين الخارجي من 1912.6 مليار دج سنة 2000 الى 409.4 مليار دج سنة 2007.

بعد سنة 2008 عرف رصيد الموازنة عجزا متتاليا وأصبحت كل موارد الصندوق توجه إلى تغطية هذا العجز بالإضافة إلى تغطيته عن طريق الدين المحلي وهو ما ساهم في ارتفاع الدين العام المحلي من 734 مليار دج سنة 2009 الى 7313.1 مليار دج سنة 2020. اذا فزيادة الإنفاق العام بمعدلات فاقت الزيادة في الإيرادات العامة ساهمت في زيادة العجز في الموازنة وخلال نفس الفترة ارتفعت الديون المحلية وهو ما يعطينا مؤشر على أن تزايد النفقات العامة ساهم في ارتفاع عجز الموازنة ومنه ارتفاع الدين المحلي لتغطية هذا العجز.

المبحث الثالث: آفاق الإنفاق العام في ظل التحديات المالية العامة

من خلال تحليل النفقات العامة في الجزائر ودراسة الأسباب والعوامل المؤدية إلى زيادتها وكذلك الآثار التي تترتب عن هذه النفقات سواء على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أو على مستوى الميزانية ككل، يتضح أن المالية العامة في الجزائر تواجه تحديات كبيرة من أجل الاستمرارية والاستدامة سواء في جانب النفقات وتأثيرها، أو جانب الإيرادات أو على مستوى إدارة عجز الموازنة.

المطلب الأول: تحديات المالية العامة

من خلال هذا العنصر سنسلط الضوء على مختلف التحديات التي تواجه المالية العامة وفي هذا الإطار سنحاول التطرق لمختلف الجهود المبذولة في إطار إصلاح المالية العامة .

أولاً: التحديات والمشاكل

1- تحديات مرتبطة بالنمو الاقتصادي والسياسات التنموية المخططة إلى غاية 2030: وهو ما يتطلب سياسة انفاقية أكثر توسعا، وبالنظر إلى النتائج السابقة المتوصل إليها طيلة عقدين من الزمن والتي لم تكن بمستوى الطموحات والأهداف المخططة، فان سياسة الإنفاق العام تبقى تواجه إشكالية القصور وعدم الفعالية.

2-تحديات مرتبطة بالدور الاجتماعي للدولة المتنامي في ظل عدم نجاعة القطاع الخاص الذي يفترض أنه مسؤول عن جانب هام من الإنتاج والتوظيف، فبإمكان القطاع الخاص أن يحل محل القطاع العام في عديد من الأنشطة.

3-تحديات مرتبطة بالاختلال الهيكلي في الإيرادات العامة والتي ترجع الى قصور القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات، ضعف أنشطة القطاع الخاص، التهرب الضريبي، فالاقتصاد الموازي يحتل حسب بعض الإحصائيات 40% من الناتج.

4-تحديات مرتبطة بالوضع الأمني والذي يؤدي لزيادة النفقات العسكرية(نفقات الدفاع والأمن) على حساب النفقات المدنية والإنتاجية.

5-تحديات الإدارة العمومية من حيث التبذير وعدم كفاءة الجهاز الإداري القائم على الإنفاق وتحصيل الإيرادات، وعدم الشفافية، الفساد.

6-تحديات مرتبطة بإدارة وعلاج إشكالية عجز الموازنة العامة والدين العام.

وفي ضوء ما تقدم يمكننا القول بأن الاقتصاد الجزائري يعاني الكثير من التحديات والمشاكل ، لذلك أصبح لزاما البحث عن حلول وبدائل من اجل مواجهة هذه التحديات.

ثانيا: الجهود المبذولة لإصلاح المالية العامة

إصلاح نظام الدعم

استفادت جميع شرائح المجتمع في الجزائر من أشكال الدعم التي ترجع جذوره إلى ما بعد

الاستقلال، والتي عرفت تزايدا وارتفاعا من سنة لأخرى مما ولد انحرافات كبيرة على الاقتصاد

ظهرت ملامحها خاصة على رصيد الموازنة وعلى زيادة النفقات حتى أن الإنفاق على الدعم

أصبح يزاحم تمويل برامج الإنفاق العام، وقد ابرز هذا الارتفاع الكبير عدم إمكانية الاستمرار وفق

السيناريو الحالي إذ تجاوزت تكلفته 30% من إجمالي النفقات العامة سنة 2020 و 5.4% من

إجمالي الناتج المحلي خلال نفس السنة(هذا بالنسبة للدعم النقدي أو التحويلات التي تظهر في

الموازنة، فضلا عن الدعم الضمني الذي لا يظهر في الموازنة العامة) ، وفي ظل هذه التداعيات

أصبح لزاما إعادة النظر في نظام الدعم الحكومي والتدرج في إصلاحها ، وفي هذا المجال اتخذت

الجزائر مجموعة من التدابير ابتداء من جانفي 2016 تخص الدعم الضمني للطاقة تمثلت فيما

يلي:

✓ تعديل أسعار الوقود : ارتفاع سعر الديزل من 13.7 دينار للتر إلى 18.76 دينار للتر، بالنسبة للبنزين الممتاز ارتفع سعره من 23 دينار للتر إلى 31.42 دينار للتر، أما فيما يخص البنزين الخالي من الرصاص فقد ارتفع من 22.6 دينار للتر إلى 31.02 دينار للتر

✓ تعديل الضريبة على المواد البترولية التي ارتفعت من 0.01 دينار للتر إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز، وإلى 4 دينار بالنسبة للبنزين العادي وإلى 2 دينار بالنسبة للديزل.

✓ تعديل الضريبة على استهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلو واط/الفصل، واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية في الفصل من 7% إلى 17%

وهو ما أفرز جملة من النتائج أبرزها زيادة أسعار وقود البنزين والديزل بحوالي 34-38%، وزيادة تعرفه الكهرباء بنسبة 15-31% بالنسبة للقطاع العائلي وقطاع الأعمال ، وكذلك زيادة أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 15-42%⁽¹⁾.

غير أن هذه الجهود والإجراءات تبقى متواضعة جدا بدليل بقاء اتجاه النفقات العامة متزايدا ورصيد الموازنة بقي محافظا على السالب لذلك ووجب اللجوء إلى حلول أكثر فعالية فيما يخص نظام الدعم كالتوجه مثلا إلى تقديم إعانات نقدية تستفيد منها الفئات الفقيرة بدلا من نظام الدعم المعمم لحالي الذي تستفيد منه جميع شرائح المجتمع، بالإضافة إلى تقليص حجم الدعم تدريجيا واستثناء القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة.

ثانيا: الإصلاحات الجبائية

فيما يخص الإيرادات العامة ومن أجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، اتخذت الجزائر عدة إجراءات جبائية تضمنها قانون المالية لسنة 2020 وهي:

تضمنت المادة 247 من قانون المالية لسنة 2020 ضريبة على الثروة تخص كافة الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية بالإضافة إلى الأملاك المنقولة، وتعفى من الضريبة مختلف أملاك التركة الموروثة في حالة تصنيفها مهما كانت طبيعتها، بالإضافة إلى المساكن المستغلة كسكن رئيسي والمجوهرات، وقد حددت معدلات الضريبة على الثروة 0% بالنسبة للثروة التي تقل قيمتها عن 100 مليون دج، و 1% عن الثروة التي تفوق قيمتها 450 مليون دج، كما تضمن قانون المالية لسنة 2022 إصلاح جبائي مس الضرائب على الرواتب والأجور من خلال المادة

¹ طارق اسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018، ص 29-31.

31 المعدلة للمادة 104 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة والتي بموجبها تم إعفاء الدخل الذي لا يتجاوز 240000 دج من الضريبة، وفرض ضرائب بمعدل 23% للدخل المتراوح بين 480001-960000، ومعدل ضريبي ب 30% على الدخل المتراوح بين 960001-1920000 دج، أما الدخل التي تتراوح بين 1920001-3840000 فتفرض عليها ضريبة دخل بمعدل 33%، وتفرض ضريبة 35% للدخل التي تتجاوز 3840000 دج، هذا مع تطبيق إعفاء ضريبي على الدخل الإجمالي لمختلف المشاريع الاستثمارية خاصة المتعلقة بالقطاع الفلاحي⁽¹⁾

وفي الأخير يمكننا القول بأنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة في سبيل زيادة الإيرادات خارج المحروقات إلا أنها لم تساهم بشكل كبير في تنويع الإيرادات وضلت تشكل حصة ضئيلة من جانب الإيرادات.

المطلب الثاني: استشراف الإنفاق العام في الجزائر

بعد أخذنا لنظرة شاملة عن سياسة الإنفاق العام في الجزائر للفترة 2000-2022 وتوصلنا إلى أن هناك اتجاها متزايدا وفي ظل التقلبات الحاصلة في الإيرادات العامة وعجز الموازنة المتتالي لمدة 13 سنة، أصبح التفكير في مستقبل الإنفاق العام وتوجهاته ضرورية ملحة، وتعد السيناريوهات أداة مهمة من أدوات الاستشراف التي يستدل بها من أجل توجيه سياستها الاتفاقية ومواردها توجيهها أمثل.

أولا: نظرة عامة حول الاستشراف وتقنية السيناريوهات

تعتبر الدراسات الاستشرافية علم قائم بذاته، مبني على الإلمام بتجارب الماضي والاستفادة منها، وإدراك أحداث الحاضر والتفكير فيها والتنبؤ بالمستقبل والتخطيط له وفق أسس علمية واضحة جميعها يرسم طريق النجاح⁽²⁾، كما تعني دراسات علم المستقبل بأنها تخصص علمي

¹ المادة 12 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، المتضمن لقانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد: 83، 202، ص 07.

المادتين 31، 71 من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن لقانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد: 100، 2021، ص 10.

² منال أحمد البارودي، علم استشراف المستقبل، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2019، ص 19.

جديد يحاول فيه الباحث تكوين صور مستقبلية متنوعة محتملة الحدوث، وفي ذات الوقت يهتم بدراسة المتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى احتمال تحقيق هذه الصور المستقبلية، هذا العلم يهدف إلى رسم صورة تقريرية محتملة للمستقبل بقدر المستطاع ⁽¹⁾ كما يمكن تعريف الاستشراف بأنه فن يحاول دراسة المستقبل المتوسط إلى البعيد، لاستقراء الاتجاهات التقنية والاقتصادية والاجتماعية، أو بمحاولة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية عموماً ⁽²⁾

إنّ فالاستشراف يقوم على فهم الظاهرة في الحاضر بناء على بيانات ومعطيات ثم وضع تصور لتطورها أو اتجاهها في المستقبل، وهذا بناء على عدة تقنيات منها : المحاكاة، نظرية الألعاب، تقنية دلفي، السيناريوهات

وبناء على رغبتنا في بناء دراسة استشرافية حول تطور النفقات العامة في الجزائر سوف يتم اعتماد تقنية السيناريوهات

ويمكن تعريف السيناريو بأنه مجموعة من الافتراضات المشكلة لوصف وضع مستقبلي ومسارات الأحداث التي تسمح بالانتقال من الحالة المبدئية إلى الحالة المستقبلية ⁽³⁾ كما يعتبر السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح الملامح لمسار المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض ⁽⁴⁾

إذا فالسيناريوهات عبارة عن فرضيات لتصور مستقبلي أو متوقع الحدوث مبني على إشكاليات وفرضيات من الوقت الحاضر في ظل معطيات معينة، ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع من السيناريو وهي:

السيناريوهات الاتجاهية (الخطية) : وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة المتغيرات التي تتحكم في الظاهرة للوقت الحالي في المستقبل، أي افتراض بقاء الظاهرة على حالها.

¹ طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2008، ص 18.

² يوسف شمس الدين شابسوغ، الأداء المتميز في المجال الأمني (الاليات والأدوات والتطبيقات)، الطبعة الأولى، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 2011، ص 19.

³ جمال منصر، الدراسات المستقبلية : ماهيتها ومناهجها ، محاضرات للسنة الثانية ماستر، جامعة 3 ماي 45 قالم، 2014-2015، ص 13.

⁴ إبراهيم العيسوي، السيناريوهات، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2018، ص 15.

السيناريوهات الإصلاحية (التفأولية) :يعبر عن حدوث تحسن في الظاهرة بافتراض وقوع تغيرات ايجابية في المتغيرات المتحركة في الظاهرة وهو ما يؤدي إلى تغير أفضل لمسار الظاهرة وبلوغ الأهداف المراد تحقيقها.

السيناريوهات التحولية (الراديكالي، التشاؤمي) :يركز هذا السيناريو على متغيرات قليلة الحدوث، لكنها عندما تحدث تغير مسار الظاهرة تغيرا جذريا وتتجه نحو موقف سيء مع ظهور عوائق وتحديات جديدة⁽¹⁾.

ومهما تعددت واختلفت الطريقة المستخدمة في الاستشراف، إلا أنها تبقى مجرد توقعات قد تصيب وقد تخطئ نظرا لارتباطها بالمستقبل وما يحمله من أحداث قد تؤثر بالإيجاب أو بالسلب على الظاهرة محل الدراسة.

ثانيا: استشراف مستقبل الإنفاق العام في الجزائر بتقنية السيناريوهات.

بعد دراستنا لسياسة الإنفاق العام في الجزائر والتأكد من الاتجاه المتزايد لها، وفي ظل اعتمادها على إيرادات المحروقات في تمويل نفقاتها وما يتميز به هذا المورد من تقلبات، يمكننا بناء ثلاثة سيناريوهات للإنفاق العام في الجزائر.

السيناريو الأول: الخطي

من منطلق أن الحكومة الجزائرية بنت موازنتها لسنة 2022 بسعر مرجعي 45 دولار للبرميل من البترول، وبما أن تمويل النفقات العامة في الجزائر يعتمد بشكل أساسي على إيرادات المحروقات وفي ظل التحسن في أسعاره نتيجة للحرب الروسية الأوكرانية فإن بقاء هذا الوضع على ما هو عليه يضعنا أمام عدة بدائل أهمها:

✓ استفادة الجزائر من تحسن أسعار النفط الحالية وهو ما سيؤدي إلى زيادة احتياطات النقد الأجنبية

✓ مع تحقيق طفرة في أسعار النفط وبقاء اتجاهها التصاعدي سوف يساير هذا الارتفاع زيادة في النفقات العامة.

¹ ليخته سعيد المنصوري، عبد المرزوق الظهيري، التخطيط بالسيناريوهات واستشراف المستقبل، مداد للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص29.

✓ إتباع الجزائر لسياسة مالية توسعية بزيادة الإنفاق الحكومي بنوعيه من أجل تحفيز النمو الاقتصادي خاصة نفقات التسيير بزيادة الأجور والنفقات الموجهة للدعم، وكذلك إطلاق العديد من المشاريع التنموية وهو ما يساهم في رفع النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاجتماعية خاصة معدلات البطالة

✓ ومع تحسن الإيرادات وزيادة النفقات، لكن النفقات تزداد بمعدلات أكبر من معدل الزيادة في النفقات سوف يستمر العجز في الموازنة لكن مع الانخفاض التدريجي

وبناء على هذا السيناريو الخطي الذي افترض بقاء الأوضاع على حالها واستمرار الانتعاش في أسواق النفط وزيادة الإنفاق الاستثماري على المشاريع التنموية والإنفاق الاجتماعي على الدعم والأجور وفي نفس الوقت سوف تتحسن الإيرادات الجبائية تدريجيا وهو ما يساهم في تحسن الأوضاع تدريجيا.

السيناريو الثاني: التفاولي

ينطلق هذا السيناريو من فكرة فك ارتباط اقتصاد الجزائر بالمحروقات، واستغلال الفوائض المالية المحققة وتوجيهها نحو قطاعات أكثر إنتاجية نظرا لما يعانيه قطاع النفط من تقلبات من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد، هذا ما يضعنا أمام عدة بدائل واحتمالات ضمن هذا السيناريو:

✓ تحقيق فوائض مالية كبيرة وتوجيهها لتنويع الاقتصاد في قطاعات أكثر إنتاجية كالصناعة والفلاحة والسياحة.

✓ تزايد الإنفاق العام كحالة مرافقة لزيادة الإيرادات، لكن هذه الزيادة بمعدلات أقل من الزيادة في الإيرادات وهو ما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي خارج المحروقات وتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية.

✓ تناقص العجز في الموازنة تدريجيا وتحقيق فوائض مالية توجه لدعم الاستثمارات خارج المحروقات.

✓ تنويع الإيرادات خارج المحروقات وزيادة الإيرادات الضريبية

وضمن هذا السيناريو تكون الجزائر في المسار الصحيح ضمن مساعيها لفك الارتباط بقطاع المحروقات على المدى الطويل، وتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى من أجل تنويع مصادر إيرادات مستدامة لا تتأثر بالصدمات النفطية.

السيناريو التشاؤمي

ينطلق هذا السيناريو من نقطة تزايد النفقات العامة والتي تعتمد الحكومة في تمويلها على الإيرادات النفطية، ومع افتراض حدوث أزمة وانخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى تفقد الحكومة قدرتها على تمويل الإنفاق العام وهو ما سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وسيبدأ البحث عن حلول تمويلية بديلة كاللجوء للإصدار النقدي وهو ما سيزيد الوضع سوءا نظرا لآثاره التضخمية، أو ترشيد الإنفاق العام كتجميد بعض المشاريع التنموية وهو ما سيخلف آثاره عكسية على النمو الاقتصادي أو تجميد التوظيف في القطاع العام وتخفيض الأجور وهو ما سيزيد من معدلات البطالة ويبقى أمامها خيار اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وما تتطلبه من تبعات صعبة وشروط، أو فرض ضرائب جديدة قد تثقل كاهل المكلفين بها، وفي ظل الوضع الراهن وعدم رضى المواطنين عن الأوضاع، تبدأ الأمور في الخروج عن السيطرة وتظهر الاحتجاجات والاضطرابات.

المطلب الثالث: الحلول والبدائل المقترحة أمام الجزائر لعلاج عجز الموازنة وتنويع الإيرادات خارج المحروقات

أولا: ترشيد الإنفاق العام

❖ مفهوم وأهداف ترشيد الإنفاق العام

يمكن تعريف الترشيح لغة من الفعل رشد، رشدًا ورشادًا، أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد، أما اصطلاحا فهو : إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى أدنى حد⁽¹⁾.

أما ترشيد الإنفاق العام فيعرف بأنه "توجيه النفقات العامة من أجل زيادة حجم ونوع النفع العام بتوزيعها وفقا لمنظور شامل وعام لمجموع حاجات المجتمع والعمل على إشباعها وفقا لأولويات واضحة الأهمية بعيدا عن التبذير والإسراف وإهدار الأموال العمومية وذلك بأدنى حد من التكلفة"⁽²⁾

¹المنجد في اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص555.

²زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص82.

كما يمكن تعريفه على أنه "اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تأهيل النفقة العامة، للقيام بتحقيق المنفعة العامة بأقل التكاليف وأعلى جودة للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى رفع مردودية النفقة العامة"⁽¹⁾

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لترشيد النفقات العامة بأنها رفع كفاءة الإنفاق العام إلى أعلى درجة عن طريق القضاء على جميع مظاهر الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن في الميزانية بترشيد صرف النفقات العامة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. وعلى هذا الأساس فإن ترشيد الإنفاق العام يتضمن عاملين، الفعالية والكفاءة، فالكفاءة تكون في استخدام الموارد بين الدولة والقطاع الخاص بما يضمن تحقيق الرفاهية للمجتمع ، أما الفعالية فهي تخصيص هذه الموارد داخل قطاعات الدولة⁽²⁾.

ويهدف ترشيد الإنفاق إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي:

- ✓ تحقيق التوازن بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب وخفض عجز الموازنة من أجل السيطرة على الآثار السلبية المترتبة على عجز الموازنة والمساهمة في تدعيم وتجديد مشروعات البنية التحتية.
- ✓ محاربة كافة مظاهر الإسراف والتبذير وأشكال سوء استخدام السلطة عن طريق دراسة هيكلية للمصروفات، وتقليص النفقات التي لا تحقق مردودية كبيرة⁽³⁾.
- ✓ دفع عجلة التطور والتنمية والقضاء على المشاكل التي تواجهها الدولة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ومحاولة التوازن بين الإيرادات المتاحة وعدد السكان.
- ✓ زيادة كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات عن طريق رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة وبالتالي تعزيز القدرات الوطنية على تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- ✓ تطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تحسين طرق الإنتاج الحالية⁽¹⁾.

¹ كردودي صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص245.

² محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص45-46.

³ نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2018-2019، ص133.

❖ ضوابط ومجالات ترشيد الإنفاق العام

عملية ترشيد الإنفاق العام تحكمها العديد من الضوابط أهمها:

- **الابتعاد عن الإسراف والتبذير** : يحدث الإسراف والتبذير في النفقات العامة عندما لا يعادل نفعها المبلغ المصروف عليها، ولهذه الظاهرة العديد من الآثار السلبية أهمها إهدار المبالغ المحصل عليها من الضرائب التي كان من الممكن توجيهها إلى نواحي أكثر نفعاً في الاقتصاد، انتشار ظاهرة التهرب الضريبي بسبب ضعف الثقة في مالية الدولة.. الخ⁽²⁾
- **تحديد حجم أمثل للنفقات العامة** : تمثل النفقات العامة للدولة منافع يستفيد منها أفراد المجتمع،

وعلى هذا الأساس يعتقد البعض أنه كلما زادت حجم النفقات العامة زادت معها المنافع، وفي حقيقة الأمر أن هذا التصور غير صحيح، فزيادة النفقات العامة من المرجح أن يترتب عليها زيادة الإسراف والتبذير، كما أنه من الممكن أن تزيد النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة النفع العام، كما أن تمويل هذا الإنفاق المتزايد يترتب عليه زيادة الحصيلة من الضرائب إذن فالمنافع المترتبة على النفقات العامة يستفيد منها جميع أفراد المجتمع إلا أنهم لا يتساوون في تحمل الأعباء الضريبية، ومما سبق يمكن القول أنه لا بد من تحقيق حجم أمثل للنفقات العامة يتماشى مع تحقيق أهداف المجتمع إلى حد كبير دون الزيادة في النفقات حد الإسراف والتبذير مع عدم وجود نفع عام

فالحجم الأمثل للنفقات العامة هو الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع لأكثر عدد من الأفراد هذا في حدود الموارد المالية المتاحة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من توافر 3 عناصر هي:

- زيادة الدخل الوطني
- طريقة توزيع الدخل الوطني على أفراد المجتمع
- الموارد المالية للدولة

¹ العربي بن علي بوعلام، **اليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة الجيلالي اليايس سيدي بلعباس، 2016-2017، ص52.

² أحمد عبد الله إبراهيم، **المالية العامة والمالية العامة الإسلامية**، مطبعة جامعة النيلين، الخرطوم، 1996، ص76.

فدرجة رفاهية المجتمع تزداد كلما ارتفع الدخل الوطني وقل التفاوت في توزيع الدخل على أفراد المجتمع أما بالنسبة للموارد المالية فتكون في حدود أقصى ما يمكن تدبيره منها مع تحديد الحجم الأمثل للخدمات العامة.

- **فرض رقابة على الإنفاق العام** : يمكن تعريف الرقابة المالية بأنها "مجموعة من الإجراءات التي توضع للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي للخطط المقررة وتحديد الانحرافات إن وجدت ودراسة أسبابها لعلاج نقاط الضعف التي تسببت فيها وتشجيع نقاط القوة التي أدت إلى الانحرافات الموجبة فيها" ⁽¹⁾ فالرقابة على الإنفاق العام يؤدي إلى حسن صرفه واستغلاله بما يحقق الرشادة في الإنفاق، والسلطة التشريعية هي المخولة بعملية الرقابة على صرف النفقات باعتبارها الممثل للشعب وقد تكون الرقابة قبلية أو بعدية ⁽²⁾.

❖ مجالات ترشيد الإنفاق العام وعوامل نجاحه

- هناك العديد من المجالات التي تمسها عملية ترشيد النفقات العامة نذكر منها:
- **ترشيد الرواتب والأجور** : تشكل الرواتب والأجور بعدا هاما في الموازنة العامة ذلك لأنها تأخذ حصة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، فترشيد نفقات الرواتب والأجور تركز على نقطتين أساسيتين هما:
 - التوقف عن توظيف العمال والخريجين دون وجود حاجة فعلية لذلك لأن هذا سيؤدي إلى ظهور بطالة مقنعة وكذلك انخفاض كفاءة العمال.
 - تخفيض حجم الاعتمادات الموجهة إلى الرواتب والأجور من خلال تسريح العمال أو تجميد الأجور ويتم ذلك من خلال:
 - ✓ إلغاء الوظائف الشاغرة أو الزائدة عن الحاجة.
 - ✓ توزيع الموظفين والوظائف على الأجهزة الحكومية والوظائف والأقسام حسب الحاجات فيها.
 - ✓ استبدال العمال بأجهزة وآلات حديثة تكون أكثر كفاءة وأقل تكلفة.

¹ راجي بوعبد الله، الرقابة المالية كأداة لترشيد الإنفاق العام (حالة نفقات قطاع الصحة بولاية تيسمسيلت نموذجاً)، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 124.

² محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 180.

غير أن معالجة نفقات الرواتب والأجور عن طريق تجميدها أو عن طريق تسريح العمال سيتولد عليها آثار سلبية مثل زيادة معدلات البطالة، انخفاض مستوى الطلب الكلي⁽¹⁾

• **ترشيد النفقات الاستثمارية** : تعتبر النفقات العامة الاستثمارية من النفقات التي تؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية، ذلك عند توجيهها لبناء الجسور والطرق ومجالات البنية التحتية بصفة عامة، ومن أهم الإجراءات التي يتم اتخاذها لترشيد هذا النوع من النفقات هي:

- ✓ إعطاء الأولوية لإنجاز المشاريع ذات الأهمية وتأجيل المشاريع الأقل أهمية
- ✓ القيام بإنجاز المشاريع ذات التكلفة المنخفضة والعائد المالي الكبير
- ✓ القيام بإجراء دراسات دورية لهذه المشاريع، وعلى ضوء هذه النتائج يتم اتخاذ القرار، وذلك بتقليل الاعتمادات المالية أو إلغائها في حالة المشاريع ذات المردودية المنخفضة والتكاليف العالية.

✓ زيادة الرقابة على عمليات الصرف الخاصة بالتكاليف والمشتريات لهذه المشاريع.

✓ الدراسة المعمقة لأسباب المؤدية لوقوع المؤسسات العامة في خسائر كبيرة وانتقالها إلى مرحلة الاعتماد على التمويل الذاتي، ومن أجل تجنب وقوع المؤسسات العامة في هذه المشاكل يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

- التخلص من العمالة الفائضة أو الزائدة لتقليل الأعباء الناجمة عنها.
- الاعتماد على اليد العاملة المؤهلة ذات الكفاءة العالية
- إعادة النظر في سياسات التسعير التي تعتمد عليها هذه المؤسسات
- تخصيص جزء من أرباح هذه المؤسسات للقيام بعمليات الإحلال والتجديد والصيانة من أجل استمرار نشاطها وتطويره⁽²⁾.

• **ترشيد النفقات التشغيلية**: يمكن ترشيد النفقات التشغيلية بالطرق التالية:

¹ براهيم خناطلة، نادية خلفه، ترشيد النفقات العامة كالية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 1، 2020، ص 562.

² دردوري لحسن، السياسة الإنفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-26، المجلد 06، العدد 02، ص 178.

- التخلي عن المباني المؤجرة للأجهزة الحكومية والتي تكون غير ضرورية بالنسبة للأعمال الأساسية للدولة، وعدم المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي.
- المحافظة على الأجهزة والأثاث والسيارات عن طريق المحافظة والصيانة الدورية له من أجل استعماله لأقصى مدة ممكنة.
- تخفيض نفقات إقامة المعارض الدولية وتقليل المشاركة فيها لتجنب النفقات الزائدة.
- البحث عن كيفية تخفيض الإيجارات والمباني التي تستأجرها الدولة أو إيجاد بدائل أخرى أقل تكلفة.

❖ الأساليب الحديثة لتسيير الإنفاق العام

- الشفافية في تسيير الأموال العمومية : عرفت دراسة كل من Jon Craig , George Kopits شفافية المالية العامة بأنها "الانفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف القطاع الحكومي ونوايا سياسات المالية العامة، وحسابات القطاع العام، والتوقعات الخاصة بالمالية العمومية، إنها تتضمن وصولاً سهلاً إلى معلومات موثوقة وشاملة في الوقت المناسب، ومفهومة وقابلة للمقارنة دولياً حول الأنشطة الحكومية سواء التي يتم تنفيذها داخل القطاع الحكومي أو خارجة⁽¹⁾ فالشفافية تتيح للجمهور معلومات كاملة تتعلق بأنشطة الحكومة وماليتها وتوفر معلومات للجمهور تمكنهم من مساءلة حكومتهم عن اختياراتها المتعلقة بالسياسات العامة ومن بينها أولوية النفقات العامة وهو ما يساهم في تحقيق الانضباط المالي ومنه ترشيد أكبر للموارد سواء كانت مادية أو بشرية⁽²⁾
- التسيير الموازي القائم على النتائج والأداء: في السابق كان يتم إعداد الموازنات العامة من خلال توجيه الموارد المالية المتوفرة لبنود محددة من الإنفاق وهو ما يعرف بالتسيير وفق الوسائل أو البنود، أما حالياً فالأساليب الحديثة تركز على التسيير وفق النتائج أي ربط الإنفاق العام بنتائج وأهداف محددة مسبقاً، مع

¹George Kopits and Jon Craig, **Transparency in government operations**, occasional paper 24,n 158, international monetary fund,n.w, Washington ,d.c,1998,p1.

²علي الصاوي، ماهية الشفافية والمساءلة ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المساءلة والشفافية، يومي 21 و 22 مارس، عمان 2009، ص07.

متابعة عملية التنفيذ والتعديل على مدار السنة والرقابة عليها ⁽¹⁾، فهذا النوع من التسيير يساهم في ترشيد النفقات العامة عن طريق:

✓ تطوير أساليب رقابة السلطات التشريعية على السلطة التنفيذية من خلال تحديد الوظائف بدقة التي تبرر الحصول على الاعتمادات.

✓ تمكن هذه الطريقة من قياس لتكلفة أو العائد للمشاريع وهو ما يمكن من معرفة مدى جدوى هذه المشاريع.
✓ الرفع من أداء البرامج الإنفاقية والوصول إلى الأهداف المرجوة من خلال أحسن إنتاجية وفعالية لتوظيف المال العام ⁽²⁾.

○ **مؤشر الأداء:** من أجل تقييم النتائج ومقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخطط لها يجب استعمال مؤشرات للأداء ، فهي تعبر لنا عن حالة تقدم برنامج أو مشروع ما وذلك بقياس النتائج المحققة مع النتائج المنظرة والموارد المتاحة.

○ **الرقابة على الأداء :** تعتبر الرقابة على الأداء من أهم الأساليب الحديثة لتسيير الأموال العمومية ، فقد عرفت لجنة الأدلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية (ARABOSAI) رقابة الأداء بأنها "تقويم أنشطة هيئة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير والكفاءة والفعالية، ومن أن متطلبات المساءلة قد تمت الاستجابة لها بصورة معقولة" ⁽³⁾

○ **تفعيل دور المسيرين :** يعتبر العنصر البشري عنصرا فعالا ومهما في عملية التسيير، فالأساليب الحديثة تتجه إلى إعطاء المسير الحرية في التصرف في المال العام، أي أنها تمنحه الحرية في إنفاق المال العام مقابل إلزامه بتحقيق الهدف أو الغاية من هذا الإنفاق والذي هو في الأغلب تحقيق النفع العام

○ **مكافحة الفساد وإرساء النزاهة في تسيير المال العام :** من أجل ضمان الاستغلال الجيد للموارد والمال العام وجب مكافحة شتى مظاهر الفساد والتهب والرشوة والمحسوبية... الخ، فالتقارير

¹ مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2016، ص 406.

² بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

³ قميبي عفاف، حفاي عبد القادر، التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، دراسات اقتصادية، المجلد 12، العدد 03، 2018، ص 379.

الصادرة سنويا حول الفساد في العالم أثبتت أن البلدان التي قطعت أشواطاً في إرساء أفضل الأساليب لتسيير مالىتها العامة هي التي حققت معدلات منخفضة في مؤشرات الفساد⁽¹⁾.

❖ **عوامل نجاح ترشيد الإنفاق العا** م: تتطلب نجاح عملية الترشيد من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة منها وجود دعائم أو ركائز أهمها:

○ **تحديد الأهداف بدقة** : وهو ما يتطلب حسن اختيار الأهداف بدقة سواء كانت طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل، ويتم هذا من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال، كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة الوظائف التي يتم تنفيذها سواء كانت على مستوى المجتمع ككل أو على مستوى الوحدات التنظيمية، لذلك ومن أجل عدم تعارض أهداف المجتمع مع أهداف الوحدات التنظيمية يجب وضع خطط تنموية طويلة ومتوسطة الأجل⁽²⁾.

○ **تحديد الأولويات** : من أجل حفظ المال من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه يجب وضع أولويات لإنفاقه، فيتم تحديد البرنامج أو المشروع وفق سلم الأولوية حسب قدرتها على إشباع حاجات متزايدة في ظل موارد اقتصادية محدودة⁽³⁾، وتقوم هذه العملية على مجموعة من المبادئ هي:

✓ عند تحديد أولوية الإنفاق، يجب معرفة مدى خطورة المشكلة التنموية وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع.

✓ عامل الزمن، فعند اختيار مشروع وقت انجازه يكون أقصر مقارنة بباقي المشاريع والبرامج يتم اختياره .

✓ درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فيتم منح الأولوية للمشاكل ذات الاهتمام الشعبي وحلها قبل غيرها من المشاكل.

¹ خلواتي صحراوي، مفتاح فاطمة، تسيير الإنفاق العام بين الأساليب الحديثة ومبادئ الشريعة الإسلامية، مجلة المتقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 1، 2015، ص 155.

² أبو بكر بوسالم، بورنان مصطفى، كفاءة الرقابة المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام-مقاربة نظرية-، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة، ص 11-12.

³ أحمد بيرش، حميدة مختار، الموازنة الصغرى كمقاربة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 2، 2019، ص 49.

✓ عامل الخبرة: فتمنح الأولوية في الانجاز للحلول الناجحة والمجربة والمضمونة مسبقاً⁽¹⁾.
 ○ **كفاءة الأجهزة المالية للدولة** : تعتبر الأجهزة المالية الكفؤة من أهم العناصر الداعمة لعملية ترشيد الإنفاق العام، لأنها الجهة المسؤولة عن كيفية صرف الأموال العمومية وتحصيل الإيرادات ، فكلما كانت هذه الأجهزة تعمل بكفاءة وفعالية وبطريقة منظمة انعكس ذلك إيجاباً على عملية الترشيح الاقتصادي.

○ **العمل على إرساء نظام محاسبي ورقابي فعال** : من أجل إضفاء المزيد من الشفافية حول عمليات الإنفاق ومجالاته، وجب وضع نظام محاسبي ورقابي يقوم بتقييم العمليات الانفاقية وإصدار نشرات دورية حول النشاط المالي للدولة يمكن للدولة الاطلاع عليها ووضع اقتراحات حول ترشيح النفقات⁽²⁾.

○ **الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص** : وذلك بفتح المجال أمام القطاع الخاص من أجل الاستثمار وعدم احتكارها على الدولة، فالمستثمر الخاص يكون حريصاً أكثر على الأموال من أجل تحقيق ربح أكبر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقتصر نفقات الدولة على مجالات محددة وهو ما يسهم في ترشيح النفقات وتقليل العجز في الموازنة⁽³⁾.

نظراً للتبعية المفرطة للاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، فقد عانى من الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاض في أسعار النفط حيث تأكلت الموجودات المالية وتناقصت وهو ما أصبح يشكل ضغطاً على الموازنة العامة، لذلك اتبعت الجزائر عدة إجراءات لترشيح النفقات العامة خاصة في ظل الأزمات النفطية وهذا بدءاً بقانون المالية 2015 ومن جملة الإجراءات نجد:

¹ بن عزة محمد، ترشيح سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 74،75.

² شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيح الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2011/، ص 90-91.

³ طارق قدوري، مساهمة ترشيح الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص132.

✓ تجميد بعض المشاريع العمومية التي لم يتم الانطلاق في انجازها، أما بالنسبة للمشاريع التي شرع في انجازها فيتم ترتيبها حسب الأولوية أي حسب نسب الأشغال التي بها مدة انجاز معتبرة. وهذا باستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبرى⁽¹⁾.

✓ تأجيل كل عمليات اقتناء السيارات الإدارية إلى غاية سنة 2016 بما في ذلك التي سبق تسجيل اعتماد بشأنها برسم ميزانية 2015، ويجب أن يطبق هذا الإجراء على مشاريع الصفقات المتعلقة باقتناء سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية ولم يسجل بشأنها أي التزام أو دفع إلا إذا حظيت بالموافقة المسبقة للوزير الأول.

✓ عدم الالتزام بعقود جديدة إلا تلك المتعلقة بعمليات استثنائية وذات بعد وطني خاصة تلك التي تتضمن تكملة لمشاريع قيد الانجاز وتكون قد سجلت نسبة تقدم معتبرة في الأشغال، كما تم تأجيل كل عقد جديد متعلق بمشروع جديد إلى ما بعد سنة 2016، باستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبيرة.

✓ في المقابل حافظت الحكومة على مستوى التحويلات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة والمرتبطة أساسا بسياسة الدعم التي تتبناها الجزائر والهدف منها دعم الفئات والأسر ضعيفي ومحدودي الدخل، ومن جهة أخرى تضمن قانون المالية لسنة 2015 مجموعة من التدابير منها مراجعة نسب بعض الضرائب، ترشيد النفقات العمومية بغرض تقليص عجز الموازنة وتطهير الاقتصاد الموازي من خلال فرض ضريبة جزافية على حائزي رؤوس الأموال قصد دفعهم لتحويل أموالهم من السوق الموازية للبنوك.

✓ إعادة النظر ومراجعة نسب الضريبة على أرباح الشركات، فحسب قانون المالية الأولي 2015 فتم تحديد معدل ضريبة 19% على المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي، و 23% لقطاع البناء والأشغال العمومية والري والسياحة، و 26% بالنسبة لباقي النشاطات كالاستيراد.

¹مراسلة وزير المالية رقم 542 بتاريخ 24 مارس 2016 بخصوص تسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016، الجزائر

ثانيا: سياسة تخفيض النفقات العامة

من أجل معالجة العجز في الموازنة تلجأ الدولة إلى السياسية الاتفاقية عن طريق آلية تخفيض إنفاقها العام، فالمنهج الانكماشى يعتبر أن السبب الرئيسى لحدوث العجز في الموازنة هو زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن أهم السياسات الرامية إلى تخفيض الإنفاق العام هي:

○ **تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي** : من بين الإجراءات المتعلقة بتخفيف العجز

في الموازنة إلغاء الدعم للسلع التموينية الهامة، ويتم هذا الإجراء وفق طريقتين، إما رفع الدعم مباشرة حتى تتساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها، أو المرور بمراحل لإلغائه تدريجيا⁽¹⁾.

○ **التخلص من الدعم الاقتصادي** : يمكن تعريف الدعم الحكومي بأنه "أي مساعدة من طرف

الحكومة نقدية أو عينية للمنتجين من القطاع الخاص أو المستهلكين لا تتلقى الحكومة أي تعويض مقابلته"، أو هو "عبارة عن أي تدابير تبقى الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى

السوق، أو تبقى الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفيض التكاليف بالنسبة

للمستهلكين والمنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر"⁽²⁾، فهذا الدعم له تأثيرات سلبية

على الموازنة العامة المتمثلة في فقدان إيرادات لم تحصل عليها الدولة بسبب التوسع في الإعفاءات

والمنح الضريبية أو عدم فرض ضرائب على بعض القطاعات هذا من جهة، ومن جهة أخرى

يساهم الدعم في مزاحمة الإنفاق العام الموجه للنمو، حيث أن تخطي النفقات الموجهة إلى دعم

المواد الغذائية مثلا النفقات الموجهة إلى الصحة أو التعليم أو البنى التحتية تحدث المزاحمة.⁽³⁾

○ **الضغط على النفقات الموجهة للصحة والتعليم** : يقصد بضغط الإنفاق "إنقاصه بمعدلات

حكيمة واستبعاد جزء من المبلغ المطلق المخصص لمباشرة بعض الأعمال بشكل جزافي"

○ فالنفقات الموجهة لقطاعي التعليم والصحة تحتل نسبة كبيرة من الإنفاق العام فضغط هذه

النفقات والتحكم الجيد فيها يعتبر أحد العوامل المساعدة على تخفيض النفقات ومنه تقليل العجز

في الموازنة، ومن الحلول البديلة فتح الاستثمار للقطاع الخاص من أجل بناء المستشفيات مثلا.

¹ رمزي زكي، **إنفجار العجز**، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص160.

² بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، **اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، 2021، ص19.

³ طارق إسماعيل، **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2018، ص 21-22.

○ **تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف** :يعتبر بند الأجور والمرتبات من أكبر البنود في الموازنة العامة للدولة، لذلك يجب إتباع سياسة توظيفية محكمة تقلل من البطالة من جهة ولا تضر بالتوازن المالي للدولة من جهة أخرى، لأن الأمر لا يتوقف عند حد تسديده الأجور والرواتب فقط، بل يتعداه مع مطالبة العمال برفع أجورهم ورواتبهم⁽¹⁾

○ **فسح المجال أمام القطاع الخاص في المجالات الاستثمارية** :وذلك بفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار من أجل تخفيف العبء على الموازنة، وأن تركز الدولة على مشاريع البنية التحتية التي لا يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيها⁽²⁾.

ثالثا: توجيه النفقات العامة لدعم التنوع الاقتصادي

لقد أصبح الاعتماد على مصدر وحيد للإيرادات يشكل تهديدا على الموازنة العامة وعلى مختلف الموازين الاقتصادية الأخرى ، لذلك أصبح من الضروري البحث أو اللجوء إلى خيارات وبدائل أخرى من أجل تنويع الإيرادات والتقليل من النفقات.

أولا: مفاهيم أساسية حول التنوع الاقتصادي

1-تعريف التنوع الاقتصادي وأهدافه

يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة متمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع⁽³⁾، يقصد بالتنوع الاقتصادي حسب المعهد العربي للتخطيط بالكويت تلك السياسات التنموية التي تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع

¹ دردوري لحسن، استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004/2005، ص 62.

² خلوة فوزية، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2004، ص 78.

³ سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد 16، العدد 1، 2022، ص 48.

القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد⁽¹⁾

أما التنويع الاقتصادي في شقه المالي فهو يعتبر أحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمارية وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية⁽²⁾

من خلال ما سبق نستنتج بأن التنويع الاقتصادي هدف تسعى كل الدول خاصة النفطية منها إلى تحقيقه من أجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات، ومن خلاله يمكن الوصول إلى مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- ✓ مواجهة التقلبات التي تحصل في أسعار المواد الأولية كالبتروول والغاز بهدف تقليل المخاطر الاقتصادية ومواجهة الأزمات والصدمات الخارجية.
- ✓ الرفع من قيمة الصادرات وتقليل من نسبة الاعتماد على الخارج، ومنه تحقيق اكتفاء ذاتي.
- ✓ فسخ المجال أمام القطاع الخاص من أجل المساهمة في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية ومنه توفير مناصب عمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير العديد من القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع وحيد كمصدر للعملة الأجنبية ولإيرادات الميزانية ورفع نسب مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾.

خاتمة الفصل

¹ مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 7، 2018، ص 226.

² ماربين محسوم فرج، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة جامعة التنمية البشرية، مجلد 04، 2018، ص 165.

³ شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي -تجربة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة- مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول : متطلبات تحقيق الانقلاص الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ص 2.

اتضح من خلال هذا الفصل أن سياسة الإنفاق العام التوسعية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة 2000-2020 كانت مدفوعة أساسا بزيادة النفقات الموجهة ل دعم والمتبعة من قبل الحكومة وهوما يعطي مؤشرا على الطابع الاجتماعي لدى الدولة وكذلك تلعب الزيادة الديمغرافية دورا في زيادة النفقات العامة لما لها من خصائص تميزها بارتفاع فئة الشباب وصغار السن وكذلك زيادة العاملين لدى الدولة لعبت دورا هاما في تفسير الزيادة الحاصلة في النفقات ، بالإضافة إلى زيادة النفقات العسكرية التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الإنفاق العام هذا من جهة ومن جهة أخرى فان جزء كبير في ازدياد النفقات العامة هي زيادة ظاهرية ، كذلك اتضح من خلال هذا الفصل أن النفقات العامة كان لها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية فرغم التوجه التنموي للجزائر عن طريق الإنفاق الاستثماري لم تساهم زيادة النفقات في زيادة النمو الاقتصادي، بل فسرت الزيادة بالنتائج لقطاع المحروقات ، كذلك ساهمت السياسة الانفاقية التوسعية في زيادة معدلات التضخم في غياب جهاز إنتاجي مرن، و خلقت مناصب عمل وخفضت معدلات البطالة لكن ليس بالمستوى المطلوب وسببت زيادة النفقات العامة ومحدودية الإيرادات النفطية في عجز متتالي للموازنة العامة ، كذلك اتضح من خلال هذا الفصل أن الجزائر بذلت مجهودات في سبيل ترشيد النفقات العامة ولم تحقق الهدف المطلوب.

الخاتمة

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تطور النفقات العامة في الجزائر وهيكلها، وأهم أسباب تزايدها في الجزائر ومصادر تمويلها، ثم الوصول إلى أهم تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي، البطالة، التضخم رصيد الموازنة وكذلك الدين العام. بعد التعرف على مفهوم النفقة العامة وتطور طبيعتها ودورها في الفكر الاقتصادي، وأخذ نظرة شاملة على مختلف تقسيماتها بالإضافة للدراسة أهم التأثيرات الناجمة عنها، وبعد إسقاط الجانب النظري على حالة الاقتصاد الجزائري ودراسة تطور النفقات العامة وأسباب تزايدها ومختلف الآثار الناجمة عنها تم التوصل إلى النتائج التالية:

➤ اتضح أن الموازنة العامة للدولة هي المرآة العاكسة لتوجهات واضعي السياسات بطرفيها الانفاقي وبنوعيتها الاستثماري والتحويلي، والإيرادات من خلال الضرائب فهي بذلك نواة السياسة المالية للدولة وكذلك طبيعة الارتباط والعلاقة بين الإنفاق العام/الموازنة العامة هي تداخل وتبادل، فالإيرادات هي الممول للنفقات، كما أن النفقات التوسعية إذا ما أحسن توجيهها على أوجه الإنفاق المناسبة فإنها تصبح الموسع لقاعدة الإيرادات، وكذلك اتضح أن الإنفاق العام وزيادته هو المسؤول عن العجزات والفوائض في الموازنة العامة، وعليه فإن طبيعة واتجاه العلاقة تحكمه طبيعة النفقة العامة (استثمارية أو تحويلية) وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

➤ اعتماد الموازنة العامة في الجزائر على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات الجارية والاستثمارية (فقد أظهر تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى أن 60% من مجموع النفقات خلال الفترة 2000-2020 هي نفقات جارية ونسبة 40% هي نفقات استثمارية) وهذا الواقع جعلها سريعة التأثير بما يطرأ من ظروف وتقلبات في أسواق النفط العالمية فقد عرفت الميزانية في الجزائر فوائض في رصيدها منذ بداية سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 أين شهدت عجزا متتاليا وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية

➤ تبين الدراسة أن هناك اتجاه عام لتزايد النفقات العامة في الجزائر سواء بقيمتها المطلقة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو في نصيب الفرد من هذه النفقات ويرجع السبب الى :

- جزء من هذه الزيادة يرجع الى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي أنها زيادة ظاهرية غير أن هذا لا ينفي تزايدها بالأسعار الثابتة.

- ترجع أسباب التوسع في النفقات العامة إلى زيادة الإيرادات البترولية إثر الانتعاش في أسواق النفط منذ سنة 2000.
- من الأسباب المؤدية كذلك إلى ارتفاع حصة النفقات العامة هي النفقات الموجهة للدعم الحكومي وكذلك توسع الحكومة في استخدام العمالة داخل القطاع العام وهو ما أفرز زيادة في الإنفاق الجاري والذي يعكس الدور الاجتماعي للدولة.
- من بين الأسباب المساهمة في زيادة النفقات العامة هي الأسباب الديمغرافية، من حيث ارتفاع معدلات النمو السكاني من جهة وانحياز التوزيع العمري باتجاه الشباب وصغار السن وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية والتعليمية.
- لعبت كذلك النفقات الموجهة للاستثمار ممثلة في مختلف البرامج التنموية دورا في زيادة النفقات العامة في الجزائر وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

لم تحقق النفقات العامة زيادة في النمو الاقتصادي فعلى الرغم من اتجاه كل منهما نحو الارتفاع إلا أن المساهم الأكبر في النمو الاقتصادي هو القطاع النفطي وتبقى مساهمة القطاعات الحقيقية كالزراعة والصناعة والخدمات مساهمة متواضعة ، كذلك ساهمت السياسة الانفاقية التوسعية في تخفيض معدلات البطالة غير أنها كانت بدرجة متواضعة وليست بالدرجة المطلوبة، ساهمت زيادة النفقات العامة في زيادة حدة الضغوط التضخمية نتيجة لغياب جهاز إنتاجي مرن قادر على تلبية الطلب الكلي الناتج عن التوسع في الإنفاق وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

وفي ضوء ما تقدم من نتائج، يمكننا القول أنه رغم الارتفاع الهائل في حجم النفقات العامة في الجزائر، إلا أن أثارها الايجابية تعتبر متدنية جدا وليست بالدرجة المطلوبة.

التوصيات:بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم جملة من التوصيات أهمها:

➤ استنادا إلى ما توصلت إليه الدراسة من استحواد نفقات التسيير على النسبة الأكبر من مجموع النفقات توصي الدراسة إلى ضرورة إعادة توزيع الإنفاق العام وإعطاء الأولوية للنفقات الاستثمارية

➤ في ظل اعتماد الموازنة العامة في الجزائر على الإيرادات النفطية في تمويل النفقات، فإن أي انخفاض أو اضطراب في أسواق النفط لا بد وأن يؤدي الى انخفاض الإيرادات العامة، وهو ما

يبرز حدوث مصاعب مالية كتخفيض الإنفاق الموجه للاستثمار أو اللجوء للاستدانة ومن ثم ازدياد الإنفاق العام على المدى الطويل، ومنه نرى ضرورة تنويع الإيرادات خارج المحروقات خاصة وأن الجزائر تمتلك إمكانيات ومقومات عديدة، وضرورة التركيز على الإيرادات المحلية والضرائب.

➤ ضرورة ضبط وترشيد الإنفاق العام وذلك بالحد من استمرار الزيادة في الإنفاق على الرواتب والأجور والتوسع في التوظيف الحكومي بتشجيع الحكومة للقطاع الخاص على القيام بمشاريع إنتاجية كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، وتشجيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

➤ التخلي التدريجي عن نظام الدعم الحكومي تدريجيا واستبداله بالدعم النقدي الموجه لصالح الفئات الفقيرة فعلا، ولم تم تطبيق هذا الإجراء بشكل مدروس ومنظم سوف يساهم في تخفيض النفقات الجارية.

➤ ضرورة تفعيل السياسة المالية إلى جانب السياسة التجارية للحد من الاستيراد وتطوير جهاز إنتاجي قادر على تلبية الطلب لزيادة أثر مساهمة النفقات العامة في النمو الاقتصادي

➤ ضرورة توجيه الفوائض المالية إلى مشاريع إنتاجية كثيفة عنصر العمل لتخفيض معدلات البطالة والتضخم.

الملاحق

الملحق (01): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات

القطاعات	رخص البرامج	إعتمادات الدفع
الصناعة.....		
المناجم والطاقة.....		
الزراعة والري.....		
دعم الخدمات المنتجة.....		
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الإدارية.....		
التربية والتكوين.....		
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....		
دعم الحصول على سكن.....		
مواضيع مختلفة.....		
المخططات البلدية للتنمية.....		
المجموع الفرعي للإستثمار		
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض		

الملاحق

		نسب الفوائد).....
		تخصيص صندوق للإستثمار لصالح الولايات الجديدة
		احتياطي لنفقات غير متوقعة
		المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
		مجموع ميزانية التجهيز

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 21-16 مؤرخ في 30 ديسمبر 2021، مرجع سبق ذكره ،

ص 67.

المبالغ	إيرادات الميزانية
	1-الموارد العادية
	1.1-الإيرادات الجبائية:
	201-001-حواصل الضرائب المباشرة.....
	201-002-حواصل التسجيل والطابع.....
	201-003-حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....
	201-004-حواصل الضرائب غير المباشرة.....
	201-005-حواصل الجمارك.....
	المجموع الفرعي (1)
	1-2-الإيرادات العادية

	006-201-حواصل ومداخيل أملاك الدولة.....
	007-201-الحواصل المختلفة للميزانية.....
	008-201-الإيرادات النظامية.....
	المجموع الفرعي (2)
	3-1-الإيرادات الأخرى:
	الإيرادات الأخرى.....
	المجموع الفرعي (3)
	مجموع الموارد العادية
	2-الجباية البترولية
	011-201-الجباية البترولية
	المجموع العام للإيرادات

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 21-16 مؤرخ في 30 ديسمبر 2021، مرجع سبق ذكره ،

ص 65

المراجع

1. الكتب :

1. إبراهيم أحمد عبد الغفور، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.
2. إبراهيم العيسوي، السيناريوهات، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2018.
3. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، المالية العامة، الأردن: دار صفاء للطباعة والنشر.
4. إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مصر: مطابع دار المعارف، 1973.
5. أحمد عبد السميع علام، المالية العامة (المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيقات)، الطبعة الأولى، مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2012.

6. أحمد عبد الله إبراهيم، المالية العامة والمالية العامة الإسلامية، الخرطوم، مطبعة جامعة النيلين، 1996.
7. أحمد عبد الوهاب الغندور، اقتصاديات المالية العامة، مصر: مركز جامعة القاهرة، 1998.
8. أسامة محمد باخشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، السعودية: جامعة الملك سعود النشر العلمي والمطابع، 1999.
9. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.
10. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.
11. بشير يلس شاوش، المالية العامة، المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.
12. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.
13. حسن دردوري، لقلبي الأخضر، أساسيات المالية العامة، الطبعة الأولى، مصر: دار حميثرا للنشر، 2019.
14. حسين خربوش، يسري اليحيى، المالية العامة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، 2013.
15. حسين عواضة، عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، الطبعة الأولى، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.
16. حسين محمد سمحان، محمود حسين الوادي، إبراهيم خريس، زياد الذبيبة، المالية العامة (من منظور إسلامي)، الطبعة الأولى، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2010.
17. خالد سعد زغلول حلمي، إبراهيم الحمود، الوسيط في المالية العامة، الطبعة الثانية، مصر: دار النهضة العربية، 2002.
18. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.
19. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، الأردن: دار وائل، 2007.

20. خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة ،الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.
21. خالد عبد العظيم أبو غابة، حسنى محمد جاد الرب، الإنفاق العام ومدى دور الدولة في الرقابة عليه، الطبعة الأولى ،مصر:دار الفكر الجامعي، 2011.
22. خديجة الأعسر، اقتصاديات المالية العامة،مصر، دار الكتب المصرية، 2016.
23. رانيا محمود عمارة، المالية العامة الايرادات العامة، الطبعة الأولى،مصر :مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، 2015.
24. رمزي زكي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي، دار المدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
25. زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية القاهرة، بدون سنة نشر.
26. سالم محمد الشوايكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية،الأردن:دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015.
27. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر،مصر :الدار الجامعية، 2008.
28. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة،مصر:الدار الجامعية، 2008.
29. سعيد عبد العزيز عثمان، يحيى عبد الغني أبو الفتوح،الموازنة العامة والتحليل الكلي،مصر:دار فاروس العلمية، 2013.
30. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى،الأردن :دار دجلة، 2011.
31. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة،لبنان :منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.
32. صبري عبد العزيز ابراهيم، المالية العامة والتشريع الضريبي المصري، :اسيوط مصر.
33. صبرينة كردودي، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى،الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

34. طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن :دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009.
35. طارق عامر، أساليب الدراسات المستقبلية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2008.
36. طاهر الجناحي، علم المالية العامة والتشريع المالي، مصر :دار الكتب للطباعة والنشر، 1970.
37. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008.
38. عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، الطبعة الرابعة، الجزائر : دار هومة، 2008.
39. عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية، الاردن:دار المناهج، 2005.
40. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011.
41. عبد العزيز علي سوداني، أسس السياسة المالية، مصر:دار الجامعة، 1996.
42. عبد الغفور ابراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، الأردن :دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
43. عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، السعودية: مطابع جامعة الملك سعود، 1992.
44. عبد الله خبابة، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مصر :دار الجامعة الجديدة للنشر، 2016.
45. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
46. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مصر : الدار الجامعية، 2005.

47. عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة
مصر: دار العلم للنشر والتوزيع،
2006.
48. علي زغود، المالية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر
ديوان المطبوعات الجامعية،
2006.
49. علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
50. فتحي أحمد، دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى
الأردن: دار
الرضوان للنشر والتوزيع، 2013.
51. فليح خلف، مدخل الى المالية العامة، الطبعة الأولى، الأردن
العالمي للنشر والتوزيع، 2017.
52. محمد خصاونة، المالية العامة النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى
الأردن: دار
المناهج للنشر والتوزيع، 2014.
53. محمد ابراهيم الوالي، علم المالية العامة، الجزائر
الديوان الوطني للمطبوعات
الجامعية، 1997.
54. محمد إبراهيم عبد اللاوي، المالية العامة، الأردن
دار ومكتبة الحامد للنشر
والتوزيع، 2018.
55. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، المالية العامة، الجزائر
دار العلوم للنشر
والتوزيع، 2003.
56. محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي
العام في الدولة الحديثة، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
57. محمد ساحل، أسس الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، الأردن
مركز الكتاب
الأكاديمي، 2020.
58. محمد ساحل، المالية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر
جسور للنشر والتوزيع،
2017.
59. محمد ساحل، المالية العامة، الطبعة الأولى، الجزائر
جسور للنشر والتوزيع،
2017.

60. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، ج 1، سوريا :مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1978.
61. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية :الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.
62. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة السادسة، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.
63. محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، 2006.
64. محمود أحمد عياد صلاح وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسة الإنفاق، الطبعة الأولى، مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2020.
65. محمود الوادي وآخرون، المالية العامة والنظام المالي في الاسلام، الطبعة الأولى،الأردن:دار المسيرة، 2002.
66. محمود مجدي شهاب،الاقتصاد المالي-نظرية مالية الدولة والسياسات المالية للنظام الرأسمالي، مصر:الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1999.
67. منال أحمد البارودي، علم استشراف المستقبل، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2019.
68. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، دار المشرق، لبنان، 2001.
69. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة،ليبيا : منشورات الجامعة المفتوحة، 1994.
70. وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،لبنان:مكتبة حسين العصرية، 2010.
71. يخته سعيد المنصوري وعبد المرزوق الظهوري، التخطيط بالسيناريوهات واستشراف المستقبل، مداد للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة، 2019.

72. يوسف شمس الدين شابسوغ، الأداء المتميز في المجال الأمني، الجزء الثاني (الاليات والأدوات والتطبيقات)، الطبعة الأولى، مركز بحوث الشرطة، الشارقة، 2011.
73. Maurice Mullard, **the politics of public expenditure**, Routledge London, 2nd Edition, 2005
74. Lois Philip, **Public Finance**, Cujas Paris, 5^{ème} edition, 1995.
75. George Kopits and Jon Craig, **Transparency in government operations**, occasional paper 24, n 158, international monetary fund, n.w, Washington ,d.c, 1998.
76. Anas Benssalah Zermrani, "les finances au maroc", politique financiers et droit budgétaire, l'harmattan, paris, 1998.
77. Hung H. Daiton "**principle of public finance**", 4th ed impression, Roultdge and Kegan pull etd.
78. Olivia Eric; Finance Publiques, 2^{ème} edition, Aubim Imprimeur, 2008.
79. Jean José Quilès et autres ,Macroéconomie: cours, méthodes, exercices corrigés, 2^{ème} editions, 2006.
80. Irvin Toker "Macroeconomics for today, edition south western publishing, usa, 2011.
81. Gulbert Koenig, Macroéconomie Internationale, édition economica, paris, 1997.
82. Maurice Dauverger, Finances Publiques, 07th ed, presses universitaire de France, France, 1971, p 106.
83. Wognera A, **Trate de science des Finances**, Paris, p 164

2. الدوريات

1. أحمد بلجيلالي، تقييم شفافية الموازنة العامة بالجزائر ومتطلبات تعزيزها، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد: 07، العدد: 02، 2021.
2. أحمد بيرش، حميدة مختار، الموازنة الصفريّة كمقاربة لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 12، العدد: 2، 2019.
3. براهيم خناطلة، نادية خلفه، ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد: 07، العدد: 1، 2020.

4. بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد: 17، العدد: 26، 2021.
5. حبيبة عامر ، انعكاسات سياسات الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تقييمية لبرامج الاستثمارات العمومية من 2001-2014، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد: 02، 2015.
6. حكيمة حليمي ، نوال باهي ، عجز الموازنة العامة في الجزائر وخيارات التمويل بعد الأزمة البترولية للفترة 2001-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد: 04، 2018.
7. خلواتي صحراوي، مفتاح فاطمة، تسيير الإنفاق العام بين الأساليب الحديثة ومبادئ الشريعة الاسلامية، مجلة المتقال للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: 01، العدد: 01، 2015.
8. دردوري لحسن، السياسة الإنفاقية ودورها في الترشيح الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، 2012.
9. رابحي بوعبد الله، الرقابة المالية كأداة لترشيح الإنفاق العام (حالة نفقات قطاع الصحة بولاية تيسمسيلت نموذجا)، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد: 03، العدد: 02، 2019.
10. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد: 07، 2010.
11. زكرياء مسعودي، تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدو السحري، دراسة للفترة 2001-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد: 06، 2017.
12. زهير بن دعاس، قراءة في تطور العجز الموازني وأساليب تمويله في الجزائر (2000-2016)، مجلة آفاق علمية، المجلد: 11، العدد: 02، 2019.

13. سارة برحومة، رابح بلعباس، أثر الانفاق الحكومي على التضخم "دراسة قياسية لدول شمال افريقيا للفترة 2000-2016"، مجلة الباحث للاقتصادي، المجلد: 19، العدد: 01، 2019.
14. سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، المجلد: 16، العدد: 01، 2022.
15. الطاهر شليحي، العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد: 03، العدد: 04، 2018.
16. عابد بشيكر، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2004)، مجلة الإحصاء والإقتصاد التطبيقي، المجلد: 13، العدد: 2، 2016.
17. عاشور يوسف، اسماعيل مولوج، معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة بترشيد الإنفاق العام حالة الجزائر للفترة 2000-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 13، العدد: 03، 2020.
18. عباس فرحات، وسيلة سعود، عرض عام لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد: 1، 2018.
19. عبد القادر مطاي، عمر دلال فؤاد، "ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وأهم محدداتها دراسة تحليلية قياسية للفترة (1970-2016)"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد: 04، العدد: 02، 2020.
20. عز الدين بن شرشار، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي-دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد: 08، العدد: 01، 2021.
21. عزة عبد العزيز، الرقابة البرلمانية على الميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد: 24، 2017.

22. عزري حميد، خوني رابح، "تطور ظاهرة تزايد النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)", حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد : 07، العدد:02،2020.
23. عقون شراف، وسام بوقجان ، وآخرون، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد : 02 ، 2018،
24. علي بودلال ، العجز الموازي في الجزائر (الأسباب، النتائج والحلول)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد: 6، 2018.
25. علي توبين ، عجز الموازنة واثاره بين النظرية والتطبيق، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 02، العدد: 13، 2015.
26. علي قروود، نسرين كزيز، اليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير التقليدي-حالة الجزائر (2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد: 04، 2018.
27. عمر زغودي ، حدود تدخل المؤسسات الدستورية في مراحل الميزانية العامة في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: 5، العدد: 2، 2021.
28. عيساني العارم، "العوامل المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر للفترة (2000-2015)", مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات ، المجلد : 03، العدد: 04، 2018.
29. فرد أم الخير، دراسة قياسية لطبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنواتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، مجلة المؤسسة، المجلد : 09، العدد: 01، 2020.
30. فضل المولى معيوف الحباشنة، الإنفاق الحكومي وأثره في الحد من البطالة في الأردن في الفترة 1990-2015، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد: 47، 2017.

31. فضل محمد عثمان، عجز الموازنة العامة (المشكلات والحلول)، مجلة المال والاقتصاد، العدد: 58، 2008.
32. قميتي عفاف، حفاي عبد القادر، التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)، دراسات اقتصادية، المجلد : 12، العدد : 03، 2018.
33. كرمين سميرة، بقيق ليلي اسمهان، الإنفاق العمومي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2016)، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد: 04، 2018.
34. لحسن دردوري، الأخضر لقلبي، الموازنة العامة في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد: 02، العدد: 03، 2017.
35. لعمرية لعجال، النموذج الجديد للنمو الاقتصادي والتحفيز على الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، العدد: 37، 2019.
36. لعمرية لعجال، دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد : 12، العدد : 02، 2019.
37. ماردين محسوم فرج، قياس وتحليل التنوع الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)، مجلة جامعة التنمية البشرية، مجلد: 04، 2018.
38. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور - دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، العدد : 16، 2016.
39. محمد هاني، "حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائري-دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد: 04، 2018.

40. مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي : تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد:02، العدد:07، 2018.
41. مليكة حفيظ شبايكي، مغني نادية، موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد: 05، العدد:2016،01.
42. منال جابر مرسي محمد، العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 51، العدد:1، 2021.
43. ناصر بوعزيز، منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر -بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد:10، العدد:2017،02.
44. نريمان رقوب، تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وفق نموذجي فاجنر-بيكوك وويزمان خلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد: 2020،13.
45. نور الدين زراري ، أحمد جابة ، أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد: 10، العدد:2،2017.
46. الهام أيت بن امر ، "التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية العمومية"، مجلة المؤسسة، المجلد:10، العدد:2021،01.
47. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد:05، 2020.
48. هيثم عبد القادر الجنابي، تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 1981-2006، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد:19، العدد:73،2013.
49. هيشام عياد، تحليل ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر وفق نموذجي فاجنر-بيكوك وويزمان خلال الفترة (2000-2015)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد:2020،13.

50. وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، "ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)"، مجلة التكامل الاقتصادي ،المجلد:08، العدد : 2020،02.
51. وهيبه سراج، "دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر"،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد: 19، 2018.

3. رسائل الماجستير والدكتوراه

1. إيمان بوعكاز، أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2011)، أطروحة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
2. بن نوار بومدين، "النفقات العامة على التعليم -دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر 1980-2008"،رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2010-2011.
3. حسن المدهون ، إشكالية العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،3، 2016/2015.
4. خالد منه، دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990 ،رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014/2015.

5. خلوطة فوزية، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2004.
6. دردوري لحسن، استخدام أدوات السياسة المالية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004-، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2004/2005.
7. راضية دنان ، "ترشيد الانفاق العام ضمن السياسة الميزانية في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر 1990-2014"، أطروحة دكتورا هـ،جامعة الجزائر 03، 2015-2016.
8. سارة برحومة ، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018)،أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2020.
9. سعد أولاد العيد، ترشيد سياسة الإنفاق العام : دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-،، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2013.
10. شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2011.
11. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة 199-2014،أطروحة دكتوراه ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2016.
12. طارق قدوري، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)،، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2016.

13. عبود ميلود، "متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة أحمد دراية أدرار، 2020.
14. العربي بن علي بوعلام، اليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، 2017.
15. عقيلة خلوف ، دور الحوكمة في ترشيد إدارة الميزانية العامة للدولة في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.
16. فتيحة خومية، "أثر الأزمات النفطية على سياسة الانفاق العام في الجزائر - دراسة حالة الفترة 2000-2016"، أطروحة دكتوراه، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، (2017 / 2018).
17. محمد بصديق، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
18. محمد عرابي ، أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019/2020.
19. محمد كمال حسين رجب، أثر السياسة الانفاقية في التضخم في فلسطين، مذكرة ماجستير ، جامعة الأزهر-غزة، 2011.
20. مصطفى مختاري ، اشكالية السياسة المالية والتنمية الاقتصادية في الجزائر 2001-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2015/2016.
21. مها أحمد حسين الأنباري، "تكيف الموازنة الاستثمارية مع تغيرات أسعار النفط (دراسة تطبيقية في العراق)"، مذكرة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، 2016.
22. نبيل بوفليح ، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي " 2001-2004" المطبق في

- الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف،
2004-2005).
23. نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة
في ظل الأزمات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، أطروحة دكتوراه ،
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة،
2018-2019.
24. هاجر سلاطني، سياسة الإنفاق الحكومي الإستثماري وأثرها على تحقيق التنمية
المستدامة دراسة مقارنة الجزائر-الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير ، جامعة
فرحات عباس سطيف، 2013-2014.
25. ياسمين زرنوح ، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير ،جامعة
الجزائر 03، 2005-2006.
26. Ahmed Zakane,"dépenses publique productives,croissance a long terme et
politique economique" ,(These de doctorat d'état en sciences economiques,
Université D'alger ,2003).

4. الدراسات والتقارير

1. أشرف محمد دوابه ، أزمة الدين العام المصري -رؤية تحليلية-
المعهد المصري
للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.
2. بيان اجتماع مجلس الوزراء ، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، انعقد يوم 24 ماي
2010. <http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf>
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي،
الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السادس الأول، 2003.
4. وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تقرير تطور المؤشرات البريدية في
الجزائر، 2022.
5. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، 2015.

6. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001.
7. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، برامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، على الموقع: <https://slideum.com/doc/1058971/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A-2010>
8. تقارير بنك الجزائر على الموقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%D8%A9/>
9. طارق إسماعيل، سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2018.
10. مراسلة وزير المالية رقم 542 بتاريخ 24 مارس 2016 بخصوص تسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016، الجزائر.
11. إحصاءات دين القطاع العام : مرشد لمعديها ومستخدميها"، صندوق النقد الدولي، نقلا عن الرابط [file:///C:/Users/hp/Downloads/\[9781484368817%20-%20Public%20Sector%20Debt%20Statistics_%20Guide%20for%20Compilers%20and%20Users\]%20Public%20Sector%20Debt%20Statistics_%20Guide%20for%20Compilers%20and%20Users%20\(2\).pdf](file:///C:/Users/hp/Downloads/[9781484368817%20-%20Public%20Sector%20Debt%20Statistics_%20Guide%20for%20Compilers%20and%20Users]%20Public%20Sector%20Debt%20Statistics_%20Guide%20for%20Compilers%20and%20Users%20(2).pdf)
12. Rapport N36270-DZ, Volume1 (texte principal), «République Algérienne à la recherche d'un investissement public de la qualité», La banque mondiale, 15 aout 2007, p13.
13. Office National Des Statistiques, **les statistiques de la pêche Rétrospective 2010-2019**, collections Statistiques N°224, 2022.
14. Office National Des Statistiques, **Transport et communications, Rétrospective économiques 1962-2020**.
15. Office National Des Statistiques, **Postes et telecommunications**.
16. Office National Des Statistiques, **Demographie Algerienne**, 2020.
17. Office National Des Statistiques, **RETROSPECTIVE DES COMPTES ECONOMIQUE de 1963 A 2019**, STATISTIQUES ECONOMIQUES N°8, 2021.
18. - Banque d'Algérie, **Dette Extérieure par type de crédit 2000 – 2018**.

19. Banque d'Algérie, Rapport Annuel 2000-2020 sur le site <https://www.bank-of-algeria.dz/rapports-annuels/>.
20. Office National Des Statistiques, **Finances Publiques**.

5. القوانين والمراسيم

1. المادة 12 من القانون رقم 20-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2020، المتضمن لقانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية ، العدد: 83، 202.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 21-16 مؤرخ في 30 ديسمبر 2021، يتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد 100، 30 ديسمبر 2021.
3. قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، المتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، عدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014.
4. قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.
5. قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، عدد 77، الصادرة في 31 ديسمبر 2016.
6. قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية، عدد 76، الصادرة في 28 ديسمبر 2017.
7. قانون رقم 18-18 المؤرخ في 27 ديسمبر 2018، المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، عدد 79، الصادرة في 30 ديسمبر 2018.

8. قانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، عدد 81، الصادرة في 30 ديسمبر 2019.
9. المادة (03)، قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد (35)، 15 أوت 1990.
10. المادة (06)، قانون 84-17، المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، الصادر في الجريدة الرسمية عدد (28)، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.
11. المادتين 71،31 من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن لقانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد: 100، 2021.

6. الملتقيات العلمية

1. بكر بوسالم، بورنان مصطفى، كفاءة الرقابة المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام - مقارنة نظرية-، مداخله مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي الخامس حول البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة.
2. شراد غزلان، جابي أمينة هناء، سياسة التنويع الاقتصادي كحل للخروج من التبعية النفطية في دول الخليج العربي -تجربة المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة- مداخله ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول : متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة أكلي محند، 30/29 نوفمبر 2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3. طارق هزرشي، الأمين لباز ، دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، مداخله ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع والرهانات المستقبلية، 23 و 24 فيفري 2011، الجزائر.
4. عبد القادر فلفول ، خالد بن جلول ، حتمية تطوير نظام الميزانية العامة في الجزائر على ضوء المقاربات الدولية الحديثة التوجه نحو ميزانية البرامج والأداء، الملتقى الدولي

- حول : البدائل التمويلية للإنفاق الحكومي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي،
جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 14/13 مارس 2018.
5. علي الصاوي، ماهية الشفافية والمساءلة ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، ورقة
مقدمة للمؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الخليجية
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول المساءلة والشفافية، يومي 21 و 22 مارس، عمان
2009.
6. عمرعبو ، هودة عبو، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخله مقدمة ضمن
فعاليات الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات ، جامعة
حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 16-17، 2008 .
7. مبارك بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري : من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية-
مقارنة نقدية-، مداخله مقدمة في إطار المؤتمر الدولي : تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها
على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، يومي 11/12
مارس 2013

7. المطبوعات الجامعية

1. امحمد معيوف ، محاضرات في المالية العامة، السنة الثانية ليسانس، تخصص
تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة
أمحمد بوقرة بومرداس، 2016/2017.
2. بن عيسى بن علي، "ظاهرة تزايد النفقات العامة، السنة الثانية، علوم مالية
ومحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ، 2019-2020.
3. جمال منصر ، الدراسات المستقبلية : ماهيتها ومناهجها ، محاضرات للسنة الثانية
ماستر، جامعة 3 ماي 45 قالمة، 2014-2015.
4. زويبر دغمان ، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية العامة ، السنة الثانية ميدان
علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير (مسار علوم اقتصادية)، جامعة محمد الشريف
مساعدة ، سوق أهراس، 2016/2017.

8. مواقع الأنترنت

1. البنك الدولي
<https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.0014.TO.ZS?locations=DZ>
2. الديوان الوطني للإحصاء [/HTTPS://WWW.ONS.DZ](https://www.ons.dz)
3. صندوق النقد العربي https://www.amf.org.ae/ar/arabic_economic_database
4. منظمة الأقطار العربية المتحدة للبترو
<http://oapcdbsys.oapcorg.org:8081/ords/f?p=100:34::::RP>
5. وزارة المالية <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor>

جملہ